كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

646

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 23 اذار 2014 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

الدولة السورية
البنية X الوظيفة
06

السوريّات
في مهب الأزمة
11

حرب العملات الدولية..
إلى أين؟!
13

تحديد هوامش الأرباح
مرفوض..!
14

الافتتاحية

«الجولة الثالثة» تقترب..!

تنزلق «واشنطن» ومعسكرها في لجّة النفق المظلم يوماً بعد آخر، ويقضم التوازن الدولي الجديد خارطة العالم القديمة شيئاً فشيئاً ليعيد تشكيلها على صورته.. وفي هذه المعمعة تقدم أوكرانيا، أكثر نقاط الصراع الحالية سخونةً، تجسيداً ظاهراً لهذه الحقيقة.

إنّ التوازن الدولي الجديد إذ يجد ترجمته الأولية في عدم قدرة «واشنطن» على تحقيق مآربها النهائية في كل من تونس ومصر وسورية وأوكرانيا وفنزويلا، فإنه يجد ترجمته الأهم في بداية خسارة الولايات المتحدة في هذه البلدان جميعها، والتي تظهر أوكرانيا في طليعتها حالياً باعتبارها مفصلاً هاماً وأساسياً من ناحيتين:

أولاً، إلى جانب المساحة والثروات والأهمية الاقتصادية، فإنها الأكثر متاخمةً لمركز الاستهداف الامبريالي الأمريكي النهائي المتمثل بالشرق وروسيا بين جميع الساحات التي يعمل الغرب على إشعالها، ولهذا فإن الحريق بدأ يهدد الغرب نفسه، والأوروبيين خاصةً، ما سيدفعهم وقد دفعهم حتى الآن إلى تعامل أكثر عقلانية وأكثر احتراماً للقوى الدولية الجديدة ولوزنها الفعلي.

ثانياً، تؤشر أحداث أوكرانيا إلى انتقال روسيا وحلفائها إلى لعب دور الهجوم، والذي جاء استكمالاً لدور الدفاع الذي مثّله أفضل تمثيل الفيتو المكرر ثلاثاً في الشأن السوري. وإنّ هاتين المسألتين، الفيتو المكرر والمسألة الأوكرانية، تظهران بوصفهما مقاييس على درجة تطور ترجمة التوازن الدولي الجديد ومؤشراتٍ على الميل العام لتطوره اللاحق.

تشير الطريقة التي يجري الصراع وفقها خلال العامين الماضيين على نهجٍ محدد وواضح لدى روسيا وقوى «بريكس»، يستند إلى لجمِ العسكرية الأمريكية وجرّها إلى حلول سياسية تظهر الأوزان الحقيقية لجميع القوى. وقد نجح هذا النهج حتى الآن، وإن استمرار نجاحه سيعني تراجعاً سريعاً للولايات المتحدة في مقابل تقدمٍ سريع لخصومها.

كما أن الصراع الجاري يترافق مع تراجع أو تفكك أو تغيير في دور جميع البنى والتحالفات السياسية الدولية والإقليمية، كمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وحلف الناتو ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وحتى مجلس الأمن والأمم المتحدة.. إلخ والتي تنتمي بمجملها إلى فضاء توازن دولي بات آيلاً للسقوط.

إنّ جملة هذه الوقائع والمؤشرات، تدل على انفتاح الأفق مجدداً وواسعاً أمام الاستمرار في الحل السياسي في سورية وارتفاع حظوظ الجولة الثالثة من «جنيف2» في الانعقاد خلال وقت قريب على أسس سليمة تسمح للشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه وبمنأىً عن التدخلات الخارجية، مع تصحيح عيوب التمثيل السياسي فيه. ويتطلب هذا الأمر توسيع الهدنات والتسويات لتشمل أوسع مساحات ممكنة، والبدء الجدي بحل قضايا المعتقلين والمختطفين والمهجرين، وعدم السماح بتحويلهم إلى ورقة تفاوض.

إنّ الحلول السياسية هي النهج الأساسي الذي تجري عبره عملية تطويق واشنطن وحلفائها، والمعادلة السورية لا تخرج عن هذا السياق. وهذا الجانب إذ يخدم ترجمة التوازن الجديد، فإنّه ينسجم في الوقت نفسه مع الضرورات الوطنية السورية في إيقاف الكارثة الإنسانية المستمرة وفي إيقاف إحراق سورية واستنزافها، وصولاً إلى وضعٍ يسمح بخروجٍ حقيقي من الأزمة الراهنة على أساس إعطاء الشعب السوري المساحة الكافية ليقول كلمته في شؤونه جميعها، الوطنية والاقتصادية– الاجتماعية والديمقراطية.

أم سورية..!

«انترنت»

موسكو: لا «كيماوي» ولا بديل عن «السياسي»

أعلنت وزارة الخارجية الروسية عن إخراج مخزون غاز الخردل بشكل كامل من سورية التي أصبحت شبه خالية من الأسلحة الكيماوية بعد أن تخلصت من كل مخزونها من هذا الغاز، حسبما قال متحدث باسم وزارة الخارجية الروسية للصحفيين في موسكو يوم الجمعة، مضيفاً أنه تم تدمير ما كانت تملكه سورية من وسائل إنتاج الأسلحة الكيماوية التي ستتخلص منها دمشق بشكل كامل في موعد محدد قبل نهاية النصف الأول من العام الجاري.

وذكّر المتحدث بأن روسيا زودت سورية بالآليات المطلوبة لنقل الأسلحة الكيماوية إلى أماكن تدميرها وإتلافها ولتأمين عملية النقل، علماً بأن موسكو دفعت 2 مليون دولار في موازنة الأمم المتحدة لدعم جهود إزالة الترسانة الكيماوية السورية.

بموازاة ذلك جددت الخارجية الروسية دعوتها إلى تضافر جهود الأسرة الدولية للإسراع في التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية على أساس بيان جنيف.

«وجع ورق»

معاشي ومعاش جوزي ومعاشات ابني وبنتي الكبار كلهم مع بعض هنن يلي بيسندونا ليغطوا مصاريفنا بالشهر يعني الأكل والمنظفات والكهربا والمي والتلفون والموبايلات وبنزين السيارة المكحكحة ومستلزمات مدارس الصغار ولبسنا يللي كتبرع قدو وشوية نثريات ما بتعرف من وين بتطلعلك.. وبدون أي بهنكة.. يعني لا سيران ولا مطعم ولا هدايا مناسبات. وبصراحة أكتر.. مالي عرفانة شلون بدنا نجوزوا للكبير ولا كيف ممكن ندبر عيشتنا نحنا نفسنا مع الولدين الصغار إذا تجوز هو أو أتجوزت أختو أو تنيناتهم سوا..! من وين التحضيرات؟ وشو بعدين؟ مع أنو أنا وجوزي معاشاتنا وتعويضاتنا منيحة بالمقارنة مع غيرنا من موظفي الدولة باعتبار نحنا فئة أولى وعنا سنين خدمة طويلة.. المهم.. موهون السبرة.. القصة يللي فلجتني وساوتني قدّ الكمشة وفتّحت علّي كل جروحاتي هي أنو نحنا بتقسيمنا للإيراد والمصروف ولأنو ما عاد عنا أي احتياط مالي متعودين اسحب أنا نص معاشي بأول الشهر ونصو التاني بنصو التاني.. وصدفت هالشهر أنو كل ما روح لأسحب نص معاشي البقيان فجأة بتصير مشاكل بالصراف الآلي وتلات مرات يكون في قدامي موظف عنا بالمديرية كبير بالسن.. ضهرو محني.. وباينة بوشو خريطة وجع عمرو سنين.. وهو صفنان دائماً إلا إذا فاجأتو عيونك بيبتسملك.. المهم بآخر مرة كان الصراف شغال وهو قبلي مباشرة وأنا عم فكر وين بدهم يروحوا الخمسطعشر ألف يللي بدي أسحبهم وانشا الله يكفّوا.. ومن دون قصد شفتو شو عم يسحب: 500 ليرة..! 500 ليرة..!!! وحمل حالو وراح.. وفوّتني بالحيطان..! لك بها الوقت شو ممكن الواحد يساوي بهيك مبلغ؟ لك تكسي من الكراجات لجسر فكتوريا ما عاد يكفيه..! نص كيلو جبنة ووقية لبنة يا دوب بشتريلو..! وأنا بعرف أنو عندو عرَ ولاد ومرتو ما بتشتغل.. لك يلعن كل شي..! هاد الزلمة بوعا عليه من أول يوم أجيت فيه ع وظيفتي..! شو ها البهدلة؟ لك عنجد لازمنا ثورة عنجد مو تبع قتل ودبح وتكفير وهوبرة وحيونة..! ومن وقتها لهلأ عم تعنّ ببالي جملة كان يكررها ابني الكبير لما بدو يمزح ويقلد مسرحيات زياد رحباني: «لحتى تساوي ثورة ع النظام لازم أول شي يكون عندك نظام»..! وهلأ صرت أنا عم قول «ولحتى تساوي ثورة.. لازم أول شي يكون عندك ثورة»..!

بمناسبة عيد «نوروز» تهنئ صحيفة قاسيون الشعب السوري عموماً والمواطنين الأكراد خاصةً، أملةً أن تكون مناسبةً من أجل حل سلمي للأزمة وسورية جديدة دون تمييز، ينعم فيها كل السوريين بحقوقهم.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات في عامها76

سبعون عاماً ونيف من عمر الحركة النقابية، وما قبلها كان مخاضات النمو والتجذر في عمق الأرض حتى أصبحت تلك الجذور صعباً اقتلاعها بالرغم من العبث الكثير الذي امتد إلى مفاصلها الأساسية لتصبح مطية تستعمل خارج السياق الذي ناضل من أجله الآلاف من العمال الذين تحولوا بفعل تجربة الصراع السياسي والمطلبي مع من يريدهم أن يبقوا مطيه، إلى كوادر عمالية مناضلة تصلب عودهم وهم في غمرة المواجهة مع المستعمر وتصلب عودهم وهم في ساحة الصراع مع من يريد أن يستنزف عرقهم وجهدهم.

مرت الحركة النقابية، وقبلها الحركة العمالية بمراحل عدة في تكوين تجربتها النضالية، وفي رسم خطها البياني الذي كان يصعد ويهبط تبعاً لتطورات الصراع السياسي والاقتصادي الداخلي أي تبعاً لموازين القوى المتشكلة في كل مرحلة من المراحل حيث يتطلب إزاء ذلك تحديد موقف يتناسب مع شكل الهجوم وشكل الدفاع المفترض اتخاذه، وكان الخط الناظم لمسار الحركة النقابية حتى مرحلة الوحدة السورية هو جملة الإضرابات التي عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتنوع أشكاله وحجم المشاركة العمالية في جميع الإضرابات تثبيتاً لحقوق الطبقة العاملة السورية، حيث لم تكن حقوقها الأساسية قد ثبتت بعد قانونياً «يوم العمل من ثماني ساعات، زيادة الأجور الإجازات بمختلف أنواعها، الصحة العامة والأمن الصناعي، التأمينات الاجتماعية، وغيرها من القضايا» أي أن المعركة مع البرجوازية الوطنية الصاعدة كانت معركة كسر عظم، ولهذا كان العمل الإضرابي هو الأساس في الحراك العمالي المتصاعد في مواجهة القوى البرجوازية المكتسبة لخبرة القمع والاستغلال من الرأسمالية، والوارثة لمجمل القوانين والتشريعات التي كبل بها المستعمر الطبقة العاملة والحركة النقابية، ولهذا كان الثمن الذي دفعه العمال والكوادر النقابية باهظاً.

لقد ناضل العمال من أجل العدالة الاجتماعية، ومن أجل حقوقهم الاقتصادية، ومن أجل حقهم في تنظيم أنفسهم من دون وصاية عليهم من أحد، ولكن لم تجر الرياح كما اشتهت سفن الحركة النقابية، فما ناضلوا من أجله، قد خطف منهم وهذه المرة بشعارات دغدغوا بها أحلام العمال، شعارات تعبر عن مصالحهم شكلاً، وبقي الإستغلال سيد الموقف، وانتهكت الكثير من الحقوق التنظيمية والحريات النقابية، وحق الإضراب، وحق التعبير، وحق الإختيار في التمثيل النقابي، لتصل الحركة إلى حد إقتسامها.

العمال المتعاقدون سوريون وليسوا من المريخ!!

يبدو أن كل زيادة مقررة حتى لو كانت بمرسوم بحاجة لسنوات للتطبيق، وما على العامل المغلوب على أمره وجيبه الانتظار لحين قدوم الفرج والتعليمات التنفيذية من بعض الجهات المعنية صاحبة القرار التي جيبها في أمان وسعادة، ومن العمال الذين مازالوا بانتظار الزيادة الأخيرة ولم تشملهم العاملون المتعاقدون وخاصة ذوي العقود الطويلة الأجل مع شركات عقود الخدمة التابعة للمؤسسة العامة للنفط، وذلك حسب الزيادة المخصصة لهم بالرواتب، أسوة ببقية زملائهم من العاملين في القطاع النفطي، علماً أن المرسوم الخاص بذلك شملهم ضمن بنوده الواضحة، بالإضافة إلى أن العاملين غير المفرزين لشركات عقود الخدمة منحت لهم زيادة حسب المرسوم، فهل ستبادر وزارة النفط والثروة المعدنية لحل مشكلة هؤلاء العاملين مع الزيادة الموعودة التي طال الانتظار لأجلها؟!.

■ علي نمر

وحسب المرسوم التشريعي رقم 40 للعام 2011، القاضي بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة، والتعليمات التنفيذية الصادرة عن وزارة المالية فإن «المتعاقدين بعقود استخدام من العرب السوريين أو من في حكمهم من العرب الفلسطينيين المشمولين بالقانون نفسه، فهم ينقسمون بين متعاقد يكون مقدار أجره الشهري المقطوع المتعاقد عليه لا يزيد عن مجموع مقدار كل من الأجر الشهري المقطوع الذي يعين فيه حملة الشهادة نفسها أو المؤهل الفني أو المهني لدى الجهة العامة المتعاقد معها بصورة دائمة، وبين متعاقد يزيد أجره عن المقدار المحدد أعلاه».

أما بالنسبة للمتعاقد الذي يكون مقدار أجره الشهري المقطوع المتعاقد عليه لا يزيد عن مجموع مقدار كل من الأجر الشهري المقطوع الذي يعين فيه حملة الشهادة نفس الشهادة أو المؤهل الفني أو المهني لدى الجهة العامة المتعاقد معها، فإنه «يستفيد من الزيادة، وبالتالي يجري تعديل عقد استخدامه ليصبح الأجر الشهري المقطوع المحدد في هذا العقد متفقاً والزيادة المذكورة، على أن يعود نفاذ هذا التعديل بعد شهرٍ من التعديلات».

أما فيما يتعلق بالمتعاقد الذي يزيد الأجر الشهري المقطوع المتعاقد عليه عن المقدار المحدد، فإن الجهة العامة المتعاقد معها تقوم بتعديل عقد استخدامه ليصبح أجره الشهري المقطوع مساوياً لراتب أو أجر مثيله الدائم من حملة نفس الشهادة أو المؤهل، ولا يجوز لهذه الجهة أن تقوم بتعديل عقد استخدام المتعاقد الذي يبلغ أو يزيد أجره عن الراتب أو الأجر الشهري المقطوع الذي أصبح فيه راتب أو أجر مثيله الدائم.

وتؤكد التعليمات أنه يعود للجهة العامة التي يعمل لديها المتعاقد بعقد استخدام أمر التمائل المذكور أو عدمه بناء على دراسة تجريها لهذا الغرض وعلى مسؤوليتها، كما نص المرسوم التشريعي رقم 40 على استفادة العاملين الدائمين من الزيادة المقررة في المادة الأولى منه ووفق المبالغ والنسب الواردة فيها، دون أن يتضمن حداً أقصى لمقدار هذه الزيادة، أو أن ينص على ألا يتجاوز الأجر الشهري المقطوع الناجم عن هذه الزيادة الحد الأقصى لأجر فئة العامل.

فهل التعليمات التنفيذية من أجل التطبيق، أم من أجل إبراز عضلات مصدريه؟!!.

اضحك معنا: مسابقة لتعيين 20 عاملاً!!

■ ريم علي

أعلنت، وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية، عن نيتها في القضاء على البطالة قضاءً مبرماً، وذلك بإجراء مسابقة لتعيين 20 عاملا من الفئتين الأولى والثانية لدى إدارتها المركزية، موضحة أن التقدم للمسابقة لجميع الراغبين سيكون من 9 حتى 23 من نيسان المقبل في ديوان الوزارة بدمشق ساحة يوسف العظمة.

وأوضحت الوزارة في تعميم لها، يوم الأربعاء، أن «المسابقة المزمع إجراؤها تأتي لتعيين خمسة من حملة الإجازة في الحقوق، أربعة في الاقتصاد، و11 من حملة الشهادة الثانوية، علمي وأدبي، لدى الإدارة المركزية للوزارة».

اللافت في المسابقة أنه جاء بعد يوم من إعلان رئيس الوزراء، وائل الحلقي، عن استبدال مشروع «تشغيل الشباب» بمشروع «تشغيل أسر الشهداء».

لذلك يبقى السؤال: ما مصير الآلاف الذين فقدوا أعمالهم بسبب الأزمة، ويعيشون أوضاعاً اقتصادية صعبة؟ وهل من المنطقي الإعلان عن مسابقة لعشرين شاغراً فقط، ليتقدم إليها آلاف مؤلفة.. يا سادة؟!!.

تكريم عمال تعرضوا للقنص

■ محرر الشؤون العمالية

ضمن جهودها الحثيثة في متابعة القضايا العمالية كرمت نقابة عمال النفط والثروة المعدنية بدمشق 14 عاملاً تقديراً لجهودهم في إخراج وحدة تعبئة الغاز المتنقلة، وبعض الآليات في مستودعات عدرا الهوائية رغم تعرضهم المستمر للقنص.

حسام إبراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق في كلمة له ردَّ أسباب التكريم في إطار حرص المنظمة النقابية على تشجيع الجهود المخلصة التي تبذلها السواعد المنتجة من الطبقة العاملة السورية، والمتمثل في صون الإنتاج وتامين مستلزمات صمود الوطن في الأزمة، مشدداً أن القطاع العام أثبت واستطاع أن يعزز من صمود الاقتصاد الوطني بجهود نوعية واستثنائية في تأمين مختلفً احتياجات المواطنين كما عمال الغاز.

بدوره رئيس نقابة عمال النفط علي مرعي أثنى على الجهود المخلصة التي بذلها العمال المكرمون في إخراج وحدة تعبئة متنقلة، وعدد من رؤوس القاطرة والصهاريج من مستودعات عدرا العمالية، تحت نيران الاشتباكات، منوهاً أن مخاطرة العمال بأرواحهم هي سطر جديد من سطور البطولات التي تضاف إلى سجل الطبقة العاملة السورية التي كانت دائما وستبقى في طليعة المتمسكين ببناء سورية وتأمين مستلزمات صمودها.

من جهته غسان السوطري رئيس الاتحاد المهني لعمال النفط قال إن الطبقة العاملة قد أخذت على عاتقها بناء الوطن بشكل مستمر، مشيراً أن التكريم له معان كبيرة ودلالات تربت عليها الحركة النقابية في أدبياتها لجهة تقدير جهود العاملين وحثهم على مواصلة المزيد من الجهود المبدعة لحماية الإنتاج وتطويره.

يذكر أن العمال استطاعوا نقل وإنقاذ آليات قيمتها بملايين الليرات إلى المناطق الآمنة، وتركيبها وإعادتها للعمل لسد النقص وتأمين الغاز اللازم للمواطنين!!.

في ذكرى تأسيس الحركة النقابية

بتاريخ الثامن عشر من آذار الجاري مرت الذكرى الـ 76 لتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية عام 1938 ويعد هذا اليوم محطة مهمة في نضال الحركة العمالية في سورية.

■ فادي نصري

رفع الحزب الشيوعي دائماً شعار وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة النقابية الهدف الرئيسي وطبق ذلك خلال نشاطه العملي واليومي في مختلف الميادين لتدعيم وحدة الطبقة العاملة هذه الوحدة التي أعتبرها الحزب أول شرط ضروري لتماسك سائر القوى الوطنية في الكفاح ضد الإمبريالية وخطر الفاشية والحرب.

في عام 1938 توجه الحزب إلى وزير الاقتصاد السوري مطالباً فيه بأن تدرس وزارة الاقتصاد الوطني قضية النقابات ومنح الشرعية نهائياً لنشاطها ووضع حد نهائي لتدخل الشرطة في شؤون النقابات وشدد الحزب نشاطه داخل صفوف الطبقة العاملة الإصلاحية وهيأ الجو لتوحيد سائر النقابات العمالية في مركز نقابي موحد ونتيجة لهذه الجهود تأسس في أذار عام 1938 «الاتحاد العام للنقابات في سورية» برئاسة الشيوعي مصطفى العريس.

وفي 1938/5/29 وبمبادرة من الحزب الشيوعي ونداء الاتحاد العام للنقابات تم تنظيم إضراب شامل طالب بوضع قانون للعمل .

وبتاريخ 1938/12/23 انعقد في دمشق أول مؤتمر للنقابات طالب الحكومة بالاعتراف بالنقابات وبحقوقها وتم إصدار قانون حول اعتراف السلطة الرسمي بنشاط النقابات العمالية تحت ضغط الحركة العمالية والنقابية بتاريخ 1939/1/18.

في الذكرى السادسة والسبعين لتأسيس اتحاد نقابات عمال سورية نتوجه بالتحية للطبقة العاملة السورية ونجدد العهد على النضال في سبيل مطالبها المشروعة من أجل تعديل قانون العمل الذي ينحاز لمصالح أرباب العمل وزيادة الأجور وربطها بالأسعار وإعادة العمال المسرحين إلى عملهم ومنع التسريح التعسفي ودفع الرواتب المتأخرة والوقوف ضد الخصخصة وحق الإضراب المطلبي والنضال لتعزيز وحدة الحركة النقابية، والعمالية، ومنع تقسيمها حتى تستطيع أن تلعب دورها الوظيفي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية وكذلك أهم الاستحقاقات السياسية التي تواجهها البلاد لإيقاف التدخل الخارجي وإيقاف العنف وإطلاق العملية السياسية لنتمكن من خوض معركتنا الوطنية الطبقية لمواجهة قوى الفساد الكبير الذي يعمل على تقسيم النقابات حتى يستطيع سلب الطبقة العاملة كل حقوقها.

مجلس مدينة اللاذقية بلا رواتب!!

■ سلام نمر

طالب موظفو مجلس مدينة اللاذقية عبر صحيفة «قاسيون» من وزارة الإدارة المحلية للإيعاز لمن يلزم بصرف رواتبهم المستحقة عن الشهر الماضي، مؤكدين أنه ولتاريخ اليوم قبض بعض الموظفين في مجلس مدينة اللاذقية رواتبهم أما النسبة الأكبر فلم تقبض.

وأوضح العاملون في رسالتهم المطلبية أن هذا الموضوع قد أصبح أولا برسم رئيس مجلس المدينة، حيث لم ترد منه أي توضيحات عن الموضوع.

وشدد بعض العاملين على ضرورة دفع رواتب موظفي الدولة خلال الفترة المقبلة، قبل أن يجد البعض ممن يسكنون في الفنادق الفخمة في ذلك الحجة الممكنة لاتهام الدولة بالتراجع الحاد لاحتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي، وإصابة الليرة بمرض الضعف الاقتصادي وتسارع انهيار جدران الهيكل الاقتصادي المترهل حسب توجهاتهم المسبقة.

إن كانت لقمة المواطن خطاً أحمر على القائمين على الاقتصاد السوري العمل بوطنية عالية حتى لا يبدأ الاقتصاد التوغل يوماً بعد يوم في المجهول الذي أصبح معلوماً، في ظل تداعي تماسكه، واضطراب حراكه، وتراجع قيمة الليرة، وانخفاض الاحتياطي من القطع الأجنبي، فضلاً عن توقف الاستثمارات العربية وغير العربية، نتيجة العقوبات الاقتصادية والحصار الجائر على الشعب السوري، في حين لم يحقق القطاع السياحي في العام الماضي أي دخل، وظلت حركته صفراً ضمن الحسابات النهائية.

هذا الوضع يجب أن لا يكون مبرراً في عجز الحكومة عن دفع الرواتب للموظفين في القطاعات والمؤسسات الحكومية، مع الإشارة هنا، إلى أن هذه الرواتب خسرت بالفعل ما يقرب 70% من قيمتها في غضون الربع الأخير من 2013، ومع قرب انتهاء الربع الأول من 2014، مما يعني صعوبة تأمين متطلبات الحياة المعيشية حتى بوجود الراتب.

وعلى الرغم من اتهامنا أننا نؤمن الإمدادات المالية من الدول الصديقة «إيران، روسيا، الصين» بمبالغ تقدَّر بالمليارات من الدولارات الأمريكية، والتي أجلت موعد هذا العجز، وأننا بدأنا بطبع الليرة السورية بدون رصيد أو سند، مع تراجع الاحتياطي من القطع الأجنبي في البنك المركزي من 18 قبل الأزمة، ومع قضم التضخم لليرة السورية، فإن الدولة مازالت ملتزمة بدفع جميع رواتب الموظفين الحكوميين، بما في ذلك المتقاعدون دون حساب لأية تهديدات.

لذلك فإن دفع الرواتب في المؤسسات العامة، كخطوة ضرورية سوف لن تقصر المسافة نحو الانهيار الاقتصادي الشامل كما يتصوره ويتمناه البعض بل يزيد الوطن قوةً ومناعة بصمود المواطنين والشعب الذي كان ومازال يتحمل الصعاب في سبيل الخروج الآمن من الأزمة، وأحيانا على حساب لقمة عيشه، فلا تحرموا العامل من هذا الحق الذي فيه كرامته التي هي من كرامة الوطن.

من الأرشيف العمالي

ما هو المطلوب وطنياً؟

■ أبو فهد

يشن الليبراليون الجدد هجوماً على العمال يحمل أخطاراً اقتصادية وسياسية، تدعمهم قوى داخلية وخارجية بينما الطبقة العاملة مكبلة بقيود تنظيمية وبيروقراطية مكبلة بعقلية موظفين، وليس بعقلية مناضلين، وهناك من يحاول تحميل العمال مسؤولية الإخفاقات الكبيرة لتبرئة اللصوص، وفي هذا المجال تطرح اقتراحات مشبوهة، فقد طرح أحدهم وهو عضو مجلس شعب سؤالاً« هل نحافظ على قطاع عام كلف مئات البلايين في العام، للحفاظ على100 ألف وظيفة، أم نهمل مليون إنسان عاطل عن العمل؟» إذاً مشكلة القطاع العام هي مشكلة فائض عمالة!!!... وهناك رأي آخر حول الموضوع نفسه وهو «ضرورة تقلص جحم العمالة مع الإبقاء على العمال المؤهلين، والعائد الناتج من عمليات التسريح. يمكّن الحكومة من تقديم معونات اجتماعية لهؤلاء العمال بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وهذا ما طبقته الدول التي تتبع نهج اقتصاد السوق.

نحن إذاً إزاء هجوم على الجبهات كافة تشنه الليبرالية الجديدة مدعومة خارجياً، مستندة إلى إخفاقات كثيرة من خلال الدور الوصائي الذي مارسته الدولة في المجال الاقتصادي حيث لم يستطع الحد من الفساد المرتكز إلى نهب ثروات البلد بل فاقمه، هذا الدور وصل إلى حالة عجز عن تحقيق أي حالة نمو والذي هو شرط ضروري للتنمية. وعلى صعيد آخر أخرجت جهاز الدولة من تحت أي رقابة «افتتاحية قاسيون العدد234» ومن خلال ما تقدم بات مطلباً وطنياً وسياسياً حشد جميع القوى الوطنية التي لها مصلحة في مقاومة برنامج قوى السوق والسوء داخل النظام وخارجه، وكذلك الحركة النقابية والطبقة العاملة والتي لها وزن أساسي في عملية التصدي والمواجهة تلك. وفي هذا السياق، نرى أن المعركة الأخيرة التي جرت في مجلس الشعب حول تعديل المادة 173 ذات دلالات واضحة ومؤشرات هامة تعكس إلى حد ما الفرز الذي يجري في البلاد رغم أن المادة العتيدة لم يجر إلغاؤها تماماً باعتبارها مادة تعبر بشكل واضح عن رغبة قوى السوق والسوء ببقائها كما هي مسلّطة على رقاب الطبقة العاملة، ويمكن استخدامها في أي لحظة طوارئ يحتاجون لها.

نعم إن بقاء المادة 173 هو إعلان حالة طوارئ دائمة في صفوف الطبقة العاملة رغم الانتصار الجزئي بإلغاء الفقرة الثانية منها «ربط عملية التشريع باللجنة الثلاثية». إن ذلك ما كان ليحدث لولا النضال الطويل الذي خاضته القوى الوطنية والحركة النقابية من أجل إلغاء تلك المادة، منذ اللحظة الأولى لصدور قانون العاملين الأساسي عام 1985 هذا أولاً، وثانياً اشتداد الهجوم الذي تشنّه قوى السوق والسوء، والخطر الذي تشكله تلك القوى على البلاد والشعب مما أدى إلى ذلك الاصطفاف.

هذا سيتكرر في مواقع متعددة كلما اشتدت المعارك الوطنية والطبقية في البلاد على أساس برنامجين نقيضين، برنامج قوى السوق والسوء وبرنامج القوى الوطنية الذي لم يتبلور إلى الآن بشكل كاف مما يشكل إعاقة لعملية المواجهة مع البرنامج النقيض الذي يسير بتسارع في الداخل متناسب مع تسارع الضغوط الخارجية التي تجري في اتجاهات متعددة.

■ قاسيون العدد 239 كانون الثاني 2005

نقابات حلب تختتم عقد مؤتمراتها النقابية السنوية

مطالب عمالية يتم تدويرها من عام إلى آخر دون تحقيق..

اختتمت في مدينة حلب المؤتمرات النقابية السنوية متحدية الوضع الأمني الصعب، والتي ناقشت على مدار أيامها التقارير والقضايا والعمالية والنقابية بهدف تحقيق مطالب الطبقة العاملة السورية والحفاظ على مكتسباتها، والنهوض بالتنظيم النقابي.

■ النقابي سمير حسن

مقترحات وتوصيات عامة لبعض النقابات والتي طرحتها في تقاريرها السنوية الشاملة.

وفيما يلي سنستعرض أهم القضايا التي تضمنتها التقارير المعدة لتلك المؤتمرات:

نقابة عمال الدولة والبلديات

أكد التقرير النقابي لعمال الدولة والبلديات على ضرورة منح طبيعة العمل لعمال النظافة في كل مجالس المدن بحلب وريفها وضم العاملين في الريف إلى صندوق النقابة وصندوق التكافل الاجتماعي وكذلك تشميل عمال الحدائق لدى مجلس المدينة ومجالس المدن في الريف بطبيعة العمل والوجبة الغذائية.

كما أكد التقرير على ضرورة تشميل عمال ومستخدمي جمعية رعاية المساجين بكل التعويضات والحقوق المستحقة من تأمينات وتقاعد وغيرها والتي تم توقيفها في عهد الوزيرة ديالا الحاج عارف.

ومنح العاملين في الشركة العامة للصرف الصحي وجبة غذائية أسوة بنظرائهم في مجالس المدن.

وتشميل الرعاية الصحية لأسر العاملين مجاناً.

نقابة عمال النقل الجوي

أشار التقرير النقابي لعمال النقل الجوي بحلب إلى جملة من المطالب العمالية الهامة ومنها:

يتم الاقتطاع من أساس الراتب إلى صندوق التكافل الاجتماعي بدمشق حيث يجب أن يقتطع لحساب صندوق التكافل الاجتماعي بحلب وكذلك الامر بالنسبة لصندوق المساعدة الاجتماعية.

العاملون في مؤسسة الطيران السورية لا يتقاضون حوافز ولا أجراً إضافياً مع العلم أن دوامهم لدى مكتب السورية في مطار حلب الدولي يتجاوز ساعات العمل القانونية كما يطالبون بفتح سقف الراتب وفتح سقف العمل الإضافي لسد النقص الحاصل نتيجة الغياب الكبير للعمال .كما يؤكد التقرير على إلزام شركات الطيران الخاصة الهابطة في مطارات القطر بدفع تأمين للشركة الوطنية في حال إفلاسها أو توقفها بشكل مفاجئ لحماية الركاب ومكاتب السياحة والسفر وزيادة عدد الموفدين من محطة حلب إلى بعثة الحج بحيث يقوم فرع حلب بتسفير نسبة لا تقل عن 50 % من عدد الحجاج في القطر ،حيث توفد النسبة الكبرى من دمشق ومن حلب لا تتجاوز البعثة الخمسة أشخاص ضرورة تعيين عمال مثبتين اختصاص «تنظيف طائرات» نظرا للحاجة الملحة حيث يتم تعيين عمال بموجب عقود ثلاثة أشهر وهذا لا يفي بالغرض لمثل هذا الاختصاص.

منح تعويض «طبيعة المخاطر» لبعض المهام في مطار حلب مثل «عمال التحميل، أعمال الكهرباء، الأشعة المسرطنة، المضيفين في الأجواء» كما أشار التقرير إلى ضرورة إشراك التنظيم النقابي في اللجان المختصة للتحقيق عند توجيه العقوبات والحسم من الراتب وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة النقابة في اللجان الفرعية لتقييم أداء العاملين، ويشاطر عمال القطاع الخاص عمال المؤسسة الوطنية السورية مطالبهم.

نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية بحلب:

أوضح التقرير النقابي لعمال الصناعات المعدنية والكهربائية بحلب بضرورة محاربة الفساد وتطبيق مبدا المحاسبة وضرورة الحفاظ على القطاع العام الصناعي وتخليصه من مصاعبه وتشغيل معامل ومنشآت قطاع الدولة الإنتاجي وعدم إيقافها وعدم طرحها للاستثمار وقد أشارت مقترحات وتوصيات النقابة إلى عدد من المطالب العمالية الهامة كمنح تعويض طبيعة العمل والاختصاص وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 وبشكل خاص خريجي المعاهد المتوسطة والثانويات الفنية الصناعية.

وتشميل شرائح عمالية جديدة مستحقة للوجبة الوقائية وزيادة اعتمادات الكساء والوجبة الغذائية والرعاية الصحية في القطاع العام الاقتصادي، زيادة الأجور وربط الأجور بالأسعار، وضع حد للغلاء، تنفيذ التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري وتشميل المتقاعدين بالرعاية الصحية، توفير المزيد من فرص العمل ومكافحة البطالة وحماية حقوق عمال القطاع الخاص وتحسين ظروف عملهم من خلال تنفيذ قانون العمل رقم 17 وعدم تهرب أرباب العمل من تطبيق هذا القانون على عمالهم، وخاصة في القطاع الخاص غير المنظم.

تشرف النقابة في دائرة نشاطها كتجمعات عمالية على كلا من القطاعات الصناعية التالية:

شركة الفرات للجرارات.

شركة الكابلات.

شركة البطاريات.

شركة توزيع الآليات الزراعية.

معمل الشاشات التلفزيونية.

مجمع مركز التدريب المهني والمعهد التقاني للصناعات التطبيقية بالإضافة لمنشآت الصناعات المعدنية والكهربائية للقطاع الخاص، كل هذه القطاعات الصناعية متوقفة عن دورة الإنتاج ومنذ أكثر من عام بسبب ما تعرضت له من المجموعات الإرهابية من تخريب وسرقة وترحيل.

نقابة عمال البناء والأخشاب:

من ضمن ما تضمنه تقرير نقابة عمال البناء والأخشاب بحلب في مؤتمرها السنوي التأكيد على الأمور التالية:

العمل على وضع ملاك ثابت للشركات بما يتلاءم مع حجم العمل.

العمل على إصدار الأنظمة الداخلية لشركات الإنشاءات العامة.

العمل على ضرورة تأمين مستلزمات الامن الصناعي والسلامة المهنية وزيادة الرصيد المالي بشكل فعلي.

العمل على زيادة الاعتمادات الخاصة للعلاج في موازنة الأعوام القادمة لدى الشركات والمؤسسات في القطاع العام.

العمل على إعادة النظر في شرائح التعويضات واحتساب كامل التعويضات على الراتب الحالي.

العمل على إصدار مرسوم طبيعة العمل للعاملين في الدولة.

العمل على تعديل قانون المجالس الإنتاجية رقم 6 واللائحة التنفيذية بحيث يكون قرارها ملزماً من مجلس الإدارات واللجان وتشمل المديريات التي لها علاقة بالإنتاج.

العمل على إنهاء دور المتعهدين في القطاع العام الإنشائي، وذلك بتحفيز العمال وتحديث الآليات الهندسية.

العمل على تمثيل النقابة في الجهات التي تمنح تراخيص البناء.

العمل على نقابة البناء في اللجان العمرانية لدى مجالس المدن.

تشميل عمال شركات الإنشاءات العامة عطلة يوم السبت أسوة بباقي المؤسسات.

إشراك التنظيم النقابي في لجان تقييم أداء العاملين «الوصوفات النصفية» وكافة اللجان الدائمة والعارضة «مكافآت – عقوبات».

منح سلفة للعامل المحتاج حسب ما ينص عليه القانون 50 لعام 2004.

نقابة عمال استصلاح الأراضي:

بعض المقترحات والتوصيات التي تضمنها التقرير السنوي لنقابة عمال استصلاح الأراضي بحلب:

العمل على حل وتطوير القضايا المطلبية ولاسيما مسألة الضمان الصحي بحيث تشمل كل أفراد الأسرة ويشمل العامل عند التقاعد.

السعي لتأمين جبهات عمل للشركة العامة للمشاريع المائية، وذلك تحقيقا لقرارات الدولة المتضمنة إعطاء 35% من المشاريع بالتراضي للشركة.

التأمين الشامل للآليات الخدمية والهندسية وآليات المبيت حفاظا على حقوق الإخوة السائقين.

العمل وبشكل دائم على تحسين المستوى المعاشي للعاملين.

عدم التأخير في تحويل المتقطعات المالية من رواتب العاملين إلى الجهات الخدمية «صندوق التكافل – المساعدة – التأمينات».

منح حوافز إنتاجية للعاملين في قسم الإشراف لدى فرع حوض الفرات الأعلى .

السعي لتوظيف عمال جدد كون أغلب العاملين في قطاع الاستصلاح أصبحوا متقدمين في السن.

مما تقدم ومن خلال استعراض القضايا التي تضمنتها التقارير لتلك المؤتمرات وغيرها من النقابات الأخرى التي لم يرد ذكرها، نجد من الهام بان يقوم التنظيم النقابي في هذه المحافظة العمالية بالدور المطلوب عماليا وطبقيا وذلك عبر النضال المستمر لانتزاع حقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مكاسبها وذلك عبر الأمور التالية:

الوقوف في وجه الخصخصة بكل أشكالها «بيع – استثمار – شركات مساهمة» والدفاع عن قطاع الدولة وتخليصه من النهب والفساد.

دعم الإنتاج الوطني وحمايته بشقيه «قطاع دولة – قطاع خاص» وحماية أماكن العمل وصونها للعمال.

توثيق عقود العمل وخاصة في القطاع الخاص والعمل على إيجاد أشكال متطورة من العمل الجماعي.

تحسين الوضع المعاشي للطبقة العاملة وزيادة أجورها بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وخاصة عمال القطاع الذين حرموا من زيادات الأجور.

العمل على مساعدة العاملين وهم بالآلاف والذين اضطرتهم ظروف الأزمة إلى النزوح إلى أماكن أكثر أمنا، تثبيت دوامهم خشية فصلهم من العمل «في حكم المستقيل».

تعويض أسر الشهداء من العاملين والذين يبلغ عددهم أكثر من 250 عاملا وعاملة.

النضال من أجل حق الطبقة العاملة في الإضراب دفاعا عن حقوقها ومكتسباتها حسب ما أقره الدستور الجديد ونصت عليه مواثيق العمل الدولية والعربية.

التحضير للانتخابات النقابية على أساس حر وديمقراطي، ودون وصاية من أحد على حق العمال بانتخاب ممثليهم الحقيقيين الموافقين فعلا عليهم.

القطع الكامل مع الغرب الاستعماري وأدواته، وإعادة الإعمار عبر مفهوم التوجه شرقا وبالإمكانات الوطنية.

العودة للطبقة العاملة والقواعد النقابية من خلال تفعيل دورها واستنهاضها من أجل المواجهة مع المشروع الليبرالي وأهدافه اللاوطنية.

من الهام بان يقوم التنظيم النقابي في هذه المحافظة العمالية بالدور المطلوب عمالياً وطبقياً عبر النضال المستمر لانتزاع حقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مكاسبها

د. عبدو في مجلس الشعب:

قوى الفساد انتعشت على حساب تراجع دور الدولة ومؤسساتها

ألقى الرفيق د. جمال الدين عبدو، عضو مجلس الشعب السوري، مداخلتين في جلسات مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ «18- 2014/3/19» وبحضور أعضاء من الحكومة، تناولت «قانون نقابة المقاولين- الدور الطفيلي للمقاولين- تراجع دور الدولة ومؤسساتها في بناء البنية التحتية- السياحة الشعبية- ودور وزارة الثقافة». جاء فيهما:

هذا القانون يدعونا إلى التوجس من السياسة الحكومية الحالية

● جلسة 2014/3/18 بحضور وزير الأشغال العامة.

السيد الرئيس.. كل قانون يعني تنظيم العمل والنشاط، ولذلك تقف أنت مع القوننة. المقاولون قوة اقتصادية انتعشت في فترة نمو البرجوازية الطفيلية على حساب تراجع دور الدولة ومؤسساتها، وخاصة هناك مؤسستان كبيرتان ساهمتا بشكل كبير وواضح في بناء البنية التحتية لسورية الحديثة وهما مؤسسة الإنشاءات العسكرية ومؤسسة الإسكان العسكرية.

السيد الرئيس.. الفساد استفحل في بلدي سورية وعلى رأس قمة الفساد ومن أحد أسبابها نشاط المقاولين وبالمشاركة مع جهاز الدولة من وزارات وإدارات وغيرها. فبدلاً من دراسة قانون لتنشيط المؤسسات الحكومية والقطاع العام نذهب بالاتجاه المغاير الذي يستنزف القطاع العام، فالمهنيون والمختصون والخبرات تتسرب منها إلى القطاع الخاص، وقد تقف آليات وعمال القطاع العام بدون عمل مع دفع أجورهم ورواتبهم من الدولة، أما العمل فيقدم على طبق من فضة للمتعهدين، وسيكون حتماً على حساب جودة العمل وتطبيق المعايير، لذلك أدعو إلى التشدد في هذا القانون كي لا يبلغ ما تبقى من القطاع العام الذي لم يتمكن بلدنا من الصمود طوال فترة الأزمة إلا بفضل هذا القطاع الهام.

حقيقةً، أتوجس من السياسة الحكومية خشية من هذا التوجه. لذلك أدعو إلى إعادة القانون إلى اللجنة المختصة لدراسته بشكل جدي. وشكراً.

*ملاحظة: هذا وقد صوت مجلس الشعب لإعادته إلى اللجنة المختصة لدراسته مجدداً.

الأزمة أبرزت الخلل الشامل الذي تغلغل في بنية المجتمع السوري

● جلسة 2014/3/19 بحضور وزيري الثقافة والسياحة.

السيد الرئيس.. السادة الزملاء.. أنا أقدر ظروف الأزمة التي نمر بها والتركة الثقيلة التي ورثناها وورثتها الحكومة الحالية.

إن الأزمة أبرزت الخلل الذي تغلغل في بنية مجتمعنا السوري، والخلل كان شاملاً ولم يستثنَ من ذلك قطاعي الثقافة والسياحة، وخاصةً الثقافة، فهناك مهام كبرى تنتصب أمام وزارة الثقافة لإعادة دراسة التجربة السابقة ما لها وما عليها. وكذلك وزارة السياحة، حيث كان عرض السيد الوزير شفافاً وهاماً، وخاصة مراجعة الإيجابيات والسلبيات في القطاع السياحي السابق وهو ضروري جداً للانطلاق لتحقيق المهام الطموحة الموضوعة، والتي تزرع الثقة والأمل بالمستقبل بعد خروج البلد من الأزمة الوطنية الشاملة بأسرع ما يمكن من خلال الحل السياسي والحوار والمصالحة ودعم قدرة الجيش العربي السوري.

أدعو إلى الاهتمام بشكل خاص للسياحة الشعبية، كي يتمكن المواطن السوري البسيط من ممارسة حقه في السياحة في بلده بصورة متناسبة مع مستوى معيشته.

يجب على وزارة الثقافة إجراء مراجعة شاملة لكل نشاطها السابق

كما أنوه إلى النية الصادقة والجهد المبذول في وزارة الثقافة في عملية المراجعة الشاملة للمرحلة الماضية التي شابها الكثير من الشوائب، حيث تحولت أكثرية المراكز الثقافية إلى صروح جميلة تقوم بكل شيء إلا الثقافة، وتحول نشاطها إلى نشاط ورقي غير فعّال، وكي لا أظلم جميع المراكز الثقافية استثني بعضها بجهود وفضل بعض الإدارات المبادرة والمبدعة.

السيد الرئيس.. السادة الزملاء.. جاء في المادة التاسعة ما يلي: «يكلف الدستور حماية التنوع الثقافي بالمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده، باعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية».

وفي هذا المجال أتساءل: ما هو البرنامج الذي تعمل عليه وزارة الثقافة في تطبيق هذه المادة الدستورية؟، إذ أظهرت الأزمة أن هذا التنوع في اللوحة السورية هو دليل غنى وقوة وليس دليل ضعف.

وبمناسبة قدوم عيد الأم وعيد النوروز في الحادي والعشرين من آذار أتقدم بالتهنئة للأمهات السوريات ولمواطنينا الكورد السوريين متمنياً السلام والأمن والخروج من الأزمة أقوى، إلى سورية حرة ديمقراطية، تعددية، تسودها العدالة الاجتماعية والتقدم الاجتماعي.

في رد السيد وزير السياحة أشار إلى أنه تم تخصيص شواطئ مجانية على الشاطئ السوري في طرطوس واللاذقية دعماً للسياحة الشعبية.

ماذا بقي لـ«الإخوان المسلمين»..؟!

■ محمد الذياب

لم يكن حجم التناقضات التي عانت منها شعوب منطقتنا، ومدى عمقها، خفياً على الولايات المتحدة الأمريكية. الكثير من المؤشرات التي سبقت ظهور التحرّكات الشعبية العربية، في تونس مصر عام 2010، كانت كافية لتؤكّد للأمريكان ضرورة صياغة وتقديم بدائل جديدة، مرتبطة بمصالحها، للأنظمة العربية والإقليمية المتهالكة؛ أبرز تلك المؤشرات تمثّلت في حركة الاحتجاج في الشارع العربي والإسلامي احتجاجاً على الاعتداءات الصهيونية في حرب تموز 2006، وحرب غزّة 2008، وعلى مواقف بعض الأنظمة العربية المتخاذلة منها، بالإضافة إلى العديد من التحرّكات الطبقية والسياسية في بعض البلدان العربية والإقليمية، كإضرابات المحلّة العمالية في مصر عام 2008..

وجدت الولايات المتحدة في حركة «الإخوان المسلمين» ضالتها كـ«بديل» عن أنظمة المنطقة المأزومة، ففي إطار ما يوصف بـ«المد الإسلامي»، يمكن لهذا البديل، من وجهة النظر الأميركية، أن يتمكّن من تفريغ الغضب الشعبي، من خلال طمس التناقضات الأساسية، الطبقية والوطنية، ودفع مختلف التناقضات الثانوية إلى السطح، الدينية والطائفية، مع إجراء ما يلزم من خطوات ترقيعية تستر عيوب الأنظمة «البائدة»، التي هي عملياً لم تبرح مكانها كبرنامج وسياسات. بدأ الدعم الغربي، السياسي والإعلامي، يتدفّق على تنظيمات حركة الإخوان المسلّمين، في مصر وسورية وبلدان المغرب العربي، ولعبت تركيا وقطر دور الوكلاء والممولين في هذا الدعم، ليس مع بداية ما أسموه «الربيع العربي»، بل قبل ذلك بسنوات، فقد اتضح مسار هذا الدعم غير مرة في مفاصل معينة، كالضغط على نظام مبارك لضم نواب من الإخوان إلى برلمانه، والإشارات المتكرّرة في الخطاب الأمريكي التي تظهر الإخوان تياراً معارضاً وشعبياً وحيداً.

لم يَحُل وصول الإخوان إلى الحكم في غير بلد، أبرزها مصر وتونس، دون استمرار تأثير التناقضات التي سبقت وصولهم إليه، والتي كانت سبباً في ظهور الحركة الشعبية في تلك البلدان، لا بل تعمّقت تلك التناقضات مع استمرار محاولات تأجيل أو منع حلّها، فإذا أخذنا مصر نموذجاً، لم يحقّق حكم الإخوان لمدّة عام كامل أي تقدّم على المستوى الاقتصادي– الاجتماعي أو الوطني، وعلى المستوى السياسي أيضاً فشل الإخوان في تحقيق الاستقرار و إرساء أسس وتقاليد ديمقراطية، بل على العكس، فقد أدخلهم برنامجهم الرجعي، اقتصادياً ووطنياً، في مواجهة مع شرائح واسعة من المجتمع المصري، فضلاً عن دخولهم في صدام مع المؤسسة العسكرية التي كانت قد حازت للتو على دورٍ مؤثر في ميزان القوى الداخلي والخارجي الجديد، الأمر الذي أدّى إلى ظهورٍ ثانٍ باهر للحركة الشعبية في 30 يونيو 2013، جرى بنتيجته عزل مرسي عن الحكم. وخلاصة القول، إن التناقضات ظهرت مضاعفة مع تجربة حكم الإخوان المسلمين، لكونهم استخدموا الطريقة السابقة في الحكم، التي شكّلت إحدى مقومات ظهور الحركة الشعبية.

جرياً على عادتها، في تبديل أدواتها بقدر عالٍ من البراغماتية، بدأت أمريكا بالتراجع عن تعويلها على حركة الإخوان كبديل للحكم، مع استمرار دعمها لتأمين أغراض أخرى، كالاستفادة من خدماتها كإحدى أدوات الفاشية؛ إذ لم تعد تصلح هذه الحركة كنموذج للحكم، بعدما أثقلتها وتثقلها تركة الطلبات الأمريكية في تمثيل مصالحها. هذا الأمر يؤكّد أن أمريكا خسرت الجولة الأولى في امتحان فرض بدائلها المباشرين للحكم، ما سيدفعها إلى انتقاء بدائل غير مباشرة؛ بمعنى أنها، على الأرجح، ستلجأ إلى التنازل عن فرض سياساتها بالكامل، من خلال أنظمة كاملة الوفاء للمصالح الأمريكية، بل ستسعى لتطبيق سياساتها من خلال محاولة التحكّم ببدائل صاعدة موضوعياً، لجهة تحويلها إلى أنظمة ليبرالية مرتبطة بالغرب، ولكن مموهة بعباءة وطنية وطبقية مقبولة، وليس أدل على ذلك من سعي الولايات المتحدة، من خلال السعودية، إلى استمالة الجيش المصري، الذي أطاح بـ«بديلها»، والتشويش على تقاربه مع الأطراف الدولية الكبرى الصاعدة، مثل روسيا. هذا الأمر لا يفرض فقط على الولايات المتحدة القطع مع حقيقة أن الإخوان لم يعودوا يصلحون كبدائل للحكم، بل ويفرض عليها المشاركة في «الهجوم» على الإخوان، على ألسنة الأنظمة والقوى الإقليمية المرتبطة بها، على شاكلة «هجومها» على نظامي تونس ومصر عام 2010.

الدولة السورية..
وإشكالية التناقض بين البنية والوظيفة!

في سياق متابعة مواقف المثقفين العرب من الأزمة السورية، نجد أن قسماً منهم قد حسم أمره وباع قلمه في سوق النخاسة النفطي، ونجد أن قسماً آخر يبدي– محقاً- قلقه على سورية، ويدعو إلى استنفار قومي ووطني للتصدي لـ« المؤامرة».. كيف؟

■ عصام حوج

وإذا كان من العبث صرف الوقت والجهد في الجدل مع النموذج الأول، بعد أن اصطفّ في موقع التسوّل والارتـزاق على عتبات أمـراء النفط، ومراكز أبحاث الديمقراطية «المحمولة جواً» على أجنحة «توماهوك»، كونه خرج من التاريخ باعتبار أن البنية التي ينتمي لها هـؤلاء أصبحت في حكم الماضي، فإن البعض في النموذج الآخر وبداعي الحرص على الدور السوري في الصراع العربي– «الإسرائيلي» راح يبحث في تفاصيل الأزمة السورية من حيث أسبابها ومقدماتها وطريقة الخروج منها، وصولاً إلى تقييم دور وأداء المعارضة السورية، بما فيها المعارضة الوطنية الداخلية، وتحديداً حزب الإرادة الشعبية، وعلى وجه الخصوص دور ونشاطات وموقع الرفيق د.قـدري جميل، تجاهلاً مرةً، وتشويهاً مرةً، وتشكيكاً مرةً ثالثة، بما في ذلك الوصول مؤخراً من واحد من هـؤلاء الوعّاظ إلى حد الطعن بوطنية موقف الحزب وقياداته.

ومن دون الهبوط إلى مستوى وشكل المنطق لـدى أصحـاب «المـواعظ الـوطنيـة» التي تصدر لنا من منبر اتفاقيات «وادي عربة»، يمكن للوهلة الأولى اعتبار أن الأمر مشكلة تتعلق بمنهج التحليل التقليدي الـذي دأب عليه– وما زال– كل من «اليمين» و«اليسار» العربي في قراءة الظواهر الاجتماعية الذي سرعان ما كشف عن تهافته وعجزه في ظل أزمة انعطافية ذات بعد تاريخي في مساري الماضي والحاضر.. ولكن أين يكمن الخلاف؟

مكمن الخلاف..

لا خلاف مع الخطاب المعلن لهؤلاء في أهمية الحفاظ على الدور التاريخي لسورية، ولا خلاف كذلك على ضرورة استمراره، ولكن الخلاف يكمن في كيفية تحقيق هذه المهمة الوطنية والقومية والأمميـة في الظرف التاريخي الراهن، وماهية الدور الوظيفي الجديد لسورية، ومن هي القوى المؤهلة للعب هذا الدور، وما هي الأدوات، ومن هو الحامل الاجتماعي، وما هي الآجال الزمنية المسموح بها، وبعبارة أوضح ما هو البرنامج السياسي المطلوب؟ ويرى هؤلاء «الغيورون» على سوريـة ودورهـا ضـرورة الاصطفاف مع النظام واعتماد طريقته في التعاطي مع الأزمة، تحت راية مكافحة الإرهاب الأسود، ليصبح كل ما عدا ذلك مؤجلاً!!؟؟

لسنا في وارد تقييم كل مسار التطور التاريخي للنظام السياسي في سورية ضمن هذه المساحة، ولكن ما بات مؤكداً أن طريقته السابقة في التصدي حتى للمهام الوطنية العامة بات يستحيل الاستمرار بها في ظل ظهور الجنون الفاشي، بما في ذلك قضية الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها «الدور الممانع»، ناهيك عن البعد الاجتماعي والديمقراطي للقضية الوطنية في سورية. وما يؤكد هذه الحقيقة هي مآلات الأزمة نفسها حيث وصلت إلى مستوى أن تكون سورية أو لاتكون، ولا يكفي هنا أن يعلق الوعّاظ المشكلة على مشجب التدخل الخارجي متعدد الأشكال، بل المشكلة تكمن في عدم التهيئة لمثل هذا الوضع الذي كان متوقعاً رغم التنبيه المتكرر من القوى الوطنية، وتحديداً التيار المستهدف اليوم من أصحاب هذه النخوة الوطنية الطارئة.

ليست مؤامرة!؟

ما نشهده من تدخل خارجي وقح في الأزمة السـورية، من مختلف المراكز الإقليمية والدولية المعادية، ليست مؤامرة بالمعنى المبتسر الذي يقدمه لنا الوعّاظ «المقاومون»، بل هو مشروع معلن واضح ومصرّح به، يتكثف بمحاولة إعادة رسم خريطة العالم بما يتوافق مع مصالح الرأسمال المالي العالمي، مشروع كان موجوداً دائماً، وتمظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بـأدوات وطرق قديمة وجديدة، وتجلى بمحاولة «لبرلة» العالم كلهُ وإشغاله بصراعات مركبة، سواء بالتدخل العسكري المباشر«الاحتلال» أو التدخل العسكري غير المباشر عبر الشركات الأمنية «الملتحية» تحت راية «الجهاد» أو كازينوهات الليبرالية السياسية بداعي مواجهة «الاستبداد»، وما سخر لها من وسائل إعلام تستطيع أن تقنع المتلقي بما تملك من أدوات تأثير بأن الملك حسين مثلاً ملك «يساري»، وأن«قطر» دولـة شقيقة؟!! المشكلة ليست بقوى الرأسمال المعولم والمتوحش التي طالما كانت الحرب والنهب جزءاً من نسيجها العضوي ومقومات وجودهـا، فالرأسمال لاقيمة عنده لحقوق الآخرين، بل بمن تجاهل هذه المستجدات الدولية في حينه، في بلد مستهدف بحكم الجغرافيا السياسية على الأقل. ليس ذلك فحسب بل حاول أن يتماهى معها وراح يعتمد سياسات تولّف البلاد لـ«الشراكة الأوربيـة المتوسطية» وتفتح أبـواب البلاد وسمائها وبحـرها لدخول البضائع الأجنبية المنافسة لصناعات وطنية متوارثة أباً عن جد، وتمنح حق استملاك الأرض لـ«أبناء وبنات العمومة» من شيوخ النفط ممولي الإرهاب حالياً، في حين منعت تلك السياسات هذا الحق عن المواطنين السوريين، المشكلة عند من دمّر وبشكل منهجي الزراعة، وصار يستورد القمح التي كانت سورية موطنه الأول وطالما كانت تفتخر بأن مخزونها الاستراتيجي يكفي لسنوات وسنوات.

هل نسترسل ونتحدث أكثر فأكثر؟ ونتحدث عن تغييب الحركة السياسية، والتعويل في محـاولات تأمين التـوازن الاجتماعي على بنى تقليدية من شيوخ عشائر لا يعترف بمشيختهم حتى زوجاتهم، أو الاعتماد على رجال دين من «المؤتلفة قلوبهم»، ألم يصبح أغلبهم دعاة «جهاد» في ظل «الثورة»؟؟ هل نذكر الأسماء والوقائع؟ ألا يكفي كل ذلك لسقوط روما نفسها أردنا ذلك أم لم نرد، تآمروا علينا أم لم يتآمروا؟؟... الموضوع هنا ليس موضوع رغبات ونوايا.. بل قضية قوانين موضوعية تفعل فعلها في الحقل الإجتماعي خارج إرادة البشر، وانفجرت الأزمة ووقع المحظور وأصبحت البلاد على حافة الهاوية، وليس في اليد خيار سوى الحسم، أما من يشكك بذلك حسب رأي الوعّاظ فهو لا يفهم طبيعة المعركة..!

الموقف لا يتعلق برغبات ونوايا بل بقوانين موضوعية تفعل فعلها في الحقل الإجتماعي خارج إرادة البشر

ما ينكره أو يتجاهله هـؤلاء أو يتجنبون الحديث عنه هو أن البنية السياسية القائمة وضعت بسبب سياساتها قصيرة النظر كل مقدمات تفجير الأزمة، وأن هذه السياسات هيأت تلك التربة الخصبة لهذا المستوى من التدخل الخارجي، والذي يدعو إلى التساؤل هو استمرار العمل بتلك السياسات، أي إدارة الأزمة بتلك الوسائل والسياسات التي أنتجت الأزمة. وليس باليد مرة أخرى سوى تعليق الأزمة على مشجب التدخل الخارجي فقط. إن كل بنية تحمل عوامل فنائها أو تقدمها واستمراراها في داخلها، وتأتي العوامل الخارجية لتلعب دوراً سلبياً أو إيجابياً. ونعتقد أنه من العبث في دولة مثل سورية التفكير بعوامل خارجية إيجابية، لابل كان وما زال من الكفر الوطني تماماً التراخي والاستهانة بموضوع التدخل الخارجي لحظة واحدة.. وليس بعد الكفر حرج، بمعنى آخر أن النظام ببنيته القائمة وطريقة تفكيره غير قادر لوحده على حل الأزمة بغض النظر عن النوايا، وبالتالي غير قادر على الحفاظ على دور سورية الإقليمي ودعم المقاومة، الذي يتباكى عليه الأخـوة الـوعّاظ، أي أنـه ثمة تناقض بين البنية والوظيفة المفترضة للنظام، الأمر الذي يعني ضرورة إحداث تغييرعميق وجذري في بنيته وتفكيره، ولهذا بالضبط كان البرنامج والموقع المعارض الذي يلومنا عليه الواعظ العتيد.

الحسم العسكري غير ممكن..لماذا؟

من جملة ما يأخذه علينا السادة الوعّاظ هو التأكيد الدائم على عدم امكانية الحسم العسكري وبالتالي الدعوة الى الحل السياسي كممر إجباري لموضوع حل الأزمة الوطنية، مع العلم أن هذه المسألة أصبحت موضوع إجمـاع دولـي وإقليمي بما فيها الموقف الرسمي للنظام نفسه.

لا شك أن المسلحين القادمين من الخارج ومن في حكمهم من السوريين من قوى تكفيرية لا تجدِ معهم سوى لغة المواجهة المباشرة، لكن بالتأكيد أيضاً هناك قوى سورية مسلحة انزلقت الى العسكرة لأسباب عديدة، ومنها أسباب انتقامية ثأرية أخذت طابع ردود الأفعال على سلوك بعض الأجـهزة الأمنية، يمكن تحييدهم على الأقل، وهذا ما كان يؤكد عليه حزب الإرادة الشعبية ود.قـدري جميل منذ بداية العسكرة. وجاءت هدنات حمص وبرزة والمعضمية وداريا وببيلا وغيرها لتؤكد هذه الحقيقة، ولتحمل من الـدلالات والمعطيات الملموسة بـأن ليس كل المسلحين عملاء وقادمين من الخارج، وبأن الحوار والتفاهم ممكن معهم، الأمر الذي يعني تقديم مساعدة جدية للجيش العربي السوري في مهمته لكي يتفرغ لمواجهة التكفيريين واستئصالهم. واستناداً إلى هذه التجربة الملموسة فإن الوقوف مع الجيش كضامن للوحدة الوطنية، وضـد قـوى الإرهـاب والتـكفير لا يـكون فقط بالأغاني الحماسية والخطب العصماء والوطنية الشعبوية والنوايا والرغبات، بل من خلال الإسراع بالحل السياسي أيضاً ليزيح عن كاهله جزءً من العبء، الأمرالذي أكدته هدنات محدودة هنا وهناك فكيف إذا كان من خلال مؤتمر دولي، وفي ظل توازن قوى دولي آخذ بالتشكل ضد أعداء سورية يسمح بأن تتوسع تلك الهدنات إلى الانتشار على كامل الأراضي السورية؟ هل يريد هـؤلاء الـوعّاظ توسع دائرة المعارك و استمرار استنزاف الجيش في مواجهات مفتوحة مع جماعات تلقى الدعم والتمويل من كل قطاع الطرق الدوليين الذين يريدون استمرار الوضع الحالي وصولاً إلى تدمير الدولة السورية؟

بالمختصر، كما لم يشفع للنظام مستوى العلاقات مع تركيا وقطر والسعودية سابقاً، ولا فتحه الطريق أمـام مدحلة اللبرلة الاقتصادية في عدم التدخل بالشأن السوري، فإنه في أزمـة بهذا المستوى من التدويل لاتفيد «العنتريات» في الصحافة، ولا تلطي هـؤلاء الوعاظ خلف فكرة المقاومة دون الدعوة إلى توفير مقوماتها، بل المطلوب فهم عميق للأزمة بكل تعقيداتها، وتغيير زاوية الرؤية إلى الحدث، والصلابة الواقعية في مواجهة الأعداء، والاعتماد على الشعب كل الشعب السوري وزجه في معركة الوجود، من خلال الإقرار بحقه في التغيير الوطني الديمقراطي.

على الرغم من حقيقة كونها متراكبة ومتشابكة ومتفجرة في لحظة دولية غير مسبوقة، يبدو أن الأزمة السورية تغري بعض المراقبين والمحللين وحتى السياسيين لاستسهال الانجرار وراء التبسيط الذي يلجأ له طرفا الأزمة المعومان إعلامياً: النظام في سورية بروايته عن أنها «مؤامرة صرفة»، ومعارضة «الخارج» بروايتها عن أنها «ثورة شعبية بحتة»، ليبدأ هؤلاء اتخاذ أحد التوصيفين/ المسطرتين منطلقاً لتحليل الأمور وتحديد المواقف وتوصيف الأطراف والجهات الأخرى بناءً عليها، ودائماً على خلفية الخضوع لتأثير الماكينات الإعلامية والسياسية لدى هذين الطرفين أو الداعمة لهما واستقطاباتها المتناقضة، كل من منظوره..!

أجوبة «غير قلوية» على أسئلة «حامضة»..!

■ عبادة بوظو

واستناداً إلى حقيقة التشابك والتراكب بين استحقاق التغيير المتراكم داخلياً والاستهداف التآمري التقليدي والمتوقع على الدوام خارجياً، بالتزامن مع التحولات في المشهدين الإقليمي والدولي منذ تفجرها، وبعيداً عن تلك الاستقطابات الإعلامية والسياسية المتناقضة، يمكن القول، بما سيحسمه التاريخ لاحقاً، إن واحدة من أهم خاصيات الأزمة السورية أنها تقدم في أحد أوجهها نموذجاً لمعارضة وطنية «داخلية» تناضل للتغيير الجذري في الداخل بمقدار مناهضتها للتدخل الخارجي بمختلف أشكاله، أي أنها متماهية مع المطالب الشعبية الأساسية لضرورة التغيير في وجه النظام ومثبتة لبوصلة الحركة الشعبية السلمية وغير المسلحة ألا تستقوي بالخارج المعادي لإحداث هذا التغيير لأنه لن يكون لا حقيقياً ولا جذرياً وسينسف السيادة الوطنية بكل المقاييس.

إن الغوص في تفاصيل المشهد السوري على أساس استقطاباته الحادة القائمة سياسياً وإعلامياً فقط، تماماً مثل الجهل بها أو ببعضها، يسهم في تشويش الصورة لدى البعض، ويجعلهم يخرجون، حتى عن حسن نية ومن أرضيات «وطنية» و«قومية»، باستنتاجات منقوصة أو مشوشة، ولاسيما مع أحداث أو تصريحات تحدث هزة ما في الوعي الاجتماعي والشعبي والسياسي والوطني القائم.

«الوطنية».. تكامل أم تفرد؟

بالعمق وبالملموس، هل يكفي لتيار سياسي ما يعلن معارضته للقمع والاستبداد في سورية أن يضع صفة «وطني» في اسمه ليكون وطنياً حقاً؟ أم أن المسألة تتجاوز المسمى للرؤية والبرنامج والأهداف ومقدار الارتباط بالمصالح الجذرية السياسية والاجتماعية للناس؟ ولا تقل هنا أهمية الأدوات والوسائل في تحقيق الهدف أو البرنامج، وبمن يجري «الاستقواء»..!

بالمثل، من حيث المبدأ فإن مناهضة أي نظام للمخططات الخارجية ومجابهة أدواتها وأزلامها على الأرض هو موقف وإجراء وطني، ولكن بالعمق وبالتجربة هل هو كاف وحده لتجذير سمته الوطنية ودوره الوطني ومردوديته؟

تثبت الحياة تدريجياً أن تحديد سمة أو طبيعة جهة ما أو نظام ما إنما يقوم على «التكامل» وليس على «التفرد»..!

فعندما نقول إن تشكيلاً سياسياً «معارضاً» ما، هو عميل، فلأنه يستقوي بالأجنبي أو الخارج المعادي بكل الوسائل للوصول إلى السلطة، بغض النظر عن طبيعة برنامجه المعلن أو قاعدته الجماهيرية، على اعتبار أن الاستقواء بالخارج هو برنامج متكامل بحد ذاته.

بالمثل عندما يريد أحد أن يصف نظاماً ما بأنه «وطني»، بحسب الصيغ الدارجة في منطقتنا، فإن هذا المفهوم ينبغي أن يكون متكاملاً بالسياسة والاقتصاد والمجتمع وبالأشكال الديمقراطية الناشئة عنها بالمحصلة. وإلا كيف يتسق الموقف الوطني المعادي للغرب والصهيونية والامبريالية والاحتلال الإسرائيلي مع سياسات اقتصادية ليبرالية، تستدعي ضمناً مثلاً انتشار وازدهار منظمات غير حكومية، لتزيد بمجملها الارتباط والتبعية بكل هؤلاء الأعداء؟ وما نمط الشكل الديمقراطي الذي سيسمح للشرائح الشعبية بالدفاع عن خياراتها الوطنية؟ ففي نهاية المطاف أثبتت التجارب أن الموقف المقاوم يحتاج لاقتصاد مقاوم ومستوى معين من الحريات السياسية الشعبية المقاومة..!

الطعن بظهر الوطنية..

وإذا كان المرء سيكتفي بالتفرد لا بالتكامل كيف تصبح معايير تبيان الخيط الأبيض من الأسود في الوطنية والعمالة في ظل نمو حيتان الفساد وتمركز الثروة وتحولها إلى سلطة موازية بحد ذاتها تطعن بظهر وطنية المواقف السياسية؟ أو بالمقابل كيف تصبح هذه المعايير ذاتها مع ظهور معارضات تسمي ذاتها وطنية ولكنها بالواقع عميلة تستقوي بالخارج بكل السبل والوسائل بهدف وصولها الانتهازي للسلطة؟

ولكن الطامة الكبرى في ذلك كله هي وضع الجماهير أمام ثنائية وهمية، وكأن لا خيار ثالثاً غيرها، كما جرى– وبدون وضع إشارات مساواة ميكانيكية في أوضاع وخصائص البلدان العربية المختلفة– مع الشعب العراقي قبيل الغزو الأمريكي: إما النظام «الوطني» الديكتاتوري على شعبه، والفاسد ببنيته، أو الديمقراطية الأمريكية المستبيحة للسيادة والمسوّقة عبر معارضات عميلة، أي انتقال العراق من حكم الطغاة إلى حكم الغزاة، ومن يمثلهم من الخونة والعملاء.

المطلوب صياغة البديل الوطني المحاسب لجميع الأطراف والمتكامل سياسياً واقتصادياً اجتماعياً بغض النظر عمن سيصل به إلى السلطة

الأصالة بمواجهة الوهم

إن بقاء الباحث أو المحلل أو المراقب أو السياسي أسير إحداثيات الثنائيات الوهمية دون طرح بديل جذري ثالث أو رابع أو غيره هو ما يجعل طبيعياً ضمن منطقه أن يطرح السؤال: هل تمرير واقعة المعارضة العراقية غير الجديرة باستلام السلطة وهي القادمة على الدبابات الأمريكية هو الذي جعل من الممكن قبول المعارضة السورية الحالية التي عجزت عن إغواء العدو ليحملها على دباباته؟! ليستنتج أن الخلل ليس فقط في من يخدم العدو بل أساساً في من لا يحاسب خادم العدو!!

إن الإصالة والجرأة بحد ذاتها لدى أية قوة وطنية تتفاعل مع الأزمة السورية، بغض النظر عن تموضعها الحالي اليوم في صفوف الموالاة أو المعارضة، تستدعي كسر هذه الثنائية وعدم الانزلاق لوضع الذات أو الجماهير المتحركة أو المراقبة المنتظرة شبه الساكنة أمام الاختيار بين «أفضل الأسوأ»: النظام السوري الذي له في كل الأحوال أرضية جماهيرية وشعبية ما ولكنه يتحمل مسؤولية أساسية، تاريخياً وحالياً، في مآلات الوضع السوري، أو المعارضة غير الوطنية العميلة للخارج الفاقدة لأية قاعدة شعبية يعتد بها والتي تتحمل جوانب أساسية أخرى من تلك المسؤولية. أي أن المطلوب هو صياغة البديل الوطني المحاسب لجميع الأطراف والمتكامل سياسياً واقتصادياً اجتماعياً، بغض النظر عمن سيصل به إلى السلطة.. وإلا ما معنى وما مفهوم أي برنامج/ ممارسة وطني/ة؟

أبعاد مقاطعة «جنيف»..

وبالحالة السورية الملموسة اليوم، ما معنى العزف على وتر مقاطعة «مسلسل جنيف» سوى إطالة أمد الأزمة السورية والنزيف السوري على كل الجبهات في ظل حجم التدخل الدولي المستفحل بسورية بأشكال مختلفة؟ وكيف سيتسنى لأي حوار سوري– سوري اليوم، وليس في 2011، أن يوقف التدخل الخارجي من مسلحين وأموال وسلاح ويوقف العنف بالتالي، من دون إطار دولي وإقليمي ملزم لمختلف قوى العدو الخارجي بهذا الخصوص، وهو متاح حالياً اليوم وحصرياً عبر جنيف؟ وهو الإطار المطلوب منه بعد إنجاز هاتين المهمتين فسح المجال للسوريين وبأقل تأثيرات خارجية لتقرير مصيرهم واختيار عمليتهم السياسية وإنجازها، والتي يقف في مقدمتها، إن كانت حقيقية، أن تصوغ وتتبنى مرحلياً النموذج الوطني المتكامل المطلوب، وبأقل موروثات من الثنائيات الوهمية، أي بلا شوائب أو شبهات وطنية.

وعليه بالملموس أيضاً، اليوم وضمن ميزان القوى الدولي الناشئ لا تزال هناك واشنطن التي تتبنى طرفاً «معارضاً سورياً» مرتبطاً بها، وبعضه أو غالبيته– لافرق– عميل مباشر لأجهزة استخباراتها، وهو المعتمد من قبلها للتمثيل على طاولة جنيف. وضمن الواقعية السياسية في البحث عن مخارج للأزمة السورية اضطر حتى النظام السوري للجلوس والحوار معها، غير أن التطورات الموضوعية ووصول هذا الحوار إلى طريق مسدود، كما أرادته واشنطن، بات يستدعي تصحيح مسار جنيف لجهة تمثيل كامل طيف المعارضات السورية، وتحديداً الوطنية منها، من أجل «تهميش حجم ودور العملاء على الطاولة ووصول المؤتمر إلى غاياته «المذكورة أعلاه» وكنس كل المتاجرين أينما كانت مواقعهم بقضايا السوريين وآلامهم» كما جاء في تصريح «الإرادة الشعبية» بخصوص التصريحات مدفوعة الثمن من المدعو كمال اللبواني العميل ومن على شاكلته والذين يثبتون أنهم أوراق محروقة وملفوظة من عموم الشعب السوري أولاً.

كيف تصبح معايير تبيان الخيط الأبيض من الأسود في الوطنية والعمالة في ظل نمو حيتان الفساد وتمركز الثروة وتحولها إلى سلطة موازية بحد ذاتها تطعن بظهر وطنية المواقف السياسية؟

من الذاكرة

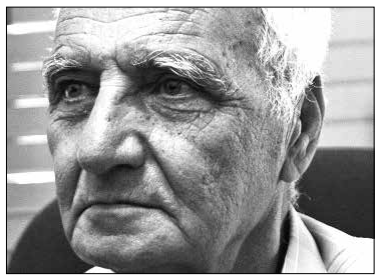

■ محمد علي طه

اجتماع طارئ

أبو نبيل رفيقي القديم العزيز على قلبي اتصل بي قبل أيام وسألني «ألا تريد زيارة الرفيق الأستاذ زهير؟» فأجبته «بلى أرغب في ذلك»، فقال «لقد اتفقت معه على موعد بعد عصر الثلاثاء، وسأوافيك أمام بيتك وننطلق معاً إلى داره بساحة الشهبندر». ترددت قليلاً إزاء هذا الموعد المفاجئ، فلدي في الخامسة اجتماع حزبي ولا أستطيع التوفيق بين الموعدين، ثم حسمت التردد وقبلت أداء الزيارة.

وذهبنا حسب الموعد باتجاه داره، لكن رفيقي قال: «الموعد» ليس في بيته، وإنما في المركز الثقافي العربي في أبو رمانة، وهناك التقينا وتبادلنا التحيات، والمفاجأة بالنسبة لي أنه ارتقى منصة المركز ليتحف الحضور بواحدة من محاضراته الرائعة، تناول من خلالها المرحلة الأولى من ممارسته تعليم مادة التاريخ التي اتسمت بنهوض المد الوطني لجماهير شعبنا في الخمسينيات، ثم ركّز الموضوع على عرض وتحليل وشرح ديوان شعر عثر عليه بين كتبه لأحد طلابه، فأحيا في نفوس السامعين دفقة الروح الوطنية، وفي نهاية المحاضرة أفصح عن اسم الطالب وهو فاروق مردم، وتاريخ صدور الديوان عام 1962، والديوان يضم قصائد عن الثورة الجزائرية وفلسطين ونضال الشعب السوري في سبيل توطيد استقلاله الوطني في وجه من أرادوا ويريدون إعادة سورية إلى التبعية والاستعمار.

وبعد انتهاء المحاضرة بمناقشة عامة شارك فيها الكثير من الحضور، اتجهنا مع الأستاذ المؤرخ والمربي الفاضل زهير ناجي إلى بيته في الطابق الرابع لبناء يطل على ساحة الشهبندر.

ونحن نصعد الدرج سألني «كم (أصبح) عمرك؟»، قلت «أنا في السابعة والسبعين» فقال الرفيق أبو نبيل سعيد شبلي «أنا أكبر منك بأربع سنوات» فضحك الرفيق زهير وقال له «وأنا أكبر منك بأربع سنوات، فأنا في الخامسة والثمانين من عمري».

وفي البيت كنا ثلاثتنا في لقاء جدول عمله ذكريات عشناها لعشرات السنين، ففي عام 1955 كان الرفيق سعيد وهو «جابي باص» سكرتيراً لفرقتنا الحزبية وأعضاؤها طلاب وبعضهم من طلاب الأستاذ زهير، ويمتد شريط الذكريات حتى يومنا هذا.

قد يسأل سائل: هل «يعادل» هذا اللقاء الاجتماع الحزبي الذي تقدمت باعتذار مسبق عن حضوره.. وجوابي.. نعم. ولسان حالي يردد:

هـا دفـقـة الـشـوق والإنـشـاد يـخـصـبـهـا
هي الشرايين في الذكرى.. هي الكبد
أحباب قلبي يظل الحزب قلعتنا
لا نعرف اليأس في تاريخنا السند
إن المبادئ كـالأطـواد صامدة
الظالمون إن تعصف بهم بدد

أفراح «الربيع» تعطل أصوات الرصاص في القامشلي

انتهى في مدينة القامشلي يوم الجمعة 2014/3/21 أسبوع كامل من الهدوء سيطر خلاله عشاق الفرح والاحتفال بأعياد الربيع لاسيما عيد النوروز، على المشهد العام للمدينة التي تعرف بتنظيم أكبر احتفالات بأعياد النيروز على مستوى البلاد.

■ مراسل قاسيون- القامشلي

وتترافق أجواء الاحتفال مع دخول أول قافلة مساعدات للقامشلي يوم الخميس «2014/3/20» عبر معبرها مع تركيا «معبر نصيبين»، الذي أغلق منذ بدايات الأزمة السورية.

احتفالات بعيد «النوروز»

ومن المؤمل أن تكون هذه بداية لفتح المعبر بشكل مستمر ما قد يخفف معاناة المدينة التي تضم آلاف النازحين من المحافظات الساخنة ولاسيما دير الزور وحلب وتعاني من غلاء فاحش يعد الأعلى على مستوى البلاد.

وبدأت الفعاليات الشعبية والتجمعات الشبابية استعداداتها للاحتفال مبكراً في محاولة على ما يبدو لخلق جو هادئ يسبق يوم الجمعة الذي تتوج فيه الاحتفالات بأعياد النوروز «رأس السنة الكردية 2626» والذي يصادف يوم عيد الأم أيضاً. حيث ازدادت المخاوف من حصول المفاجآت بعد أسبوع ساخن شهدته المدينة خلف قتلى وجرحى.

«بابا كاوا».. والمعابر مغلقة

وتقمص أحد الشباب شخصية «بابا كاوا» التي ابتدعها أبناء المدينة كـ«بابا نويل» محلي أصبح جزءاً من احتفالات المدينة عشية يوم النوروز، وزار الكثير من التجمعات التي أقيمت مساء الخميس ووزع الهدايا على الأطفال في مشهد نادر للفرح في المدينة متعددة الأعراق والأديان.

ويتطلع آلاف النازحين من محافظة الحسكة إلى دول الجوار هرباً من الأوضاع الأمنية غير المستقرة ولاسيما في ريف المحافظة، إلى العودة والمشاركة في احتفالات المدينة، لكن المعابر الحدودية مع العراق وتركيا مغلقة.

عيد النوروز يستقطب مشاركة جميع أبناء المدينة على اختلاف أعراقهم وأديانهم لمواجهة دعوات الفتنة

الحالة الأمنية والاشتباكات المتقطعة

وبدأ عيد النوروز يستقطب مشاركة جميع أبناء المدينة على اختلاف أعراقهم وأديانهم في محاولة على ما يبدو لمواجهة بث الفتنة ونزعات انعزالية لدى البعض أفرزتها الأزمة السورية، لكن الحالة الأمنية غير المستقرة للمحافظة بشكل عام تعيق هذه المشاركات.

وتعكس المفردات المستخدمة في التهنئة بعيد النوروز من قبيل «الأخوة، أبناء الوطن، شركاء الوطن» وعياً سياسياً لما يحاك في الأفق، ويحرص الكثيرون على إيصال تهانيهم بهذه المناسبة للمحتفلين في الساحات أو وسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم سيطرة الدولة على غالبية مدن وبلدات محافظة الحسكة، إلا أن أحوالها الأمنية تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، ويندر أن يمر يوم دون وجود حوادث أمنية تزهق فيها الأرواح من دون وجود مبرر، ولاسيما في المدن الرئيسية للمحافظة، كالحسكة والقامشلي، حيث يتسبب إطلاق النار العشوائي والاشتباكات المتقطعة بين قوى ولجان شعبية صديقة في خسائر بالأرواح وتوقف لعجلة الحياة.

الأعياد والمشهد العام

وعيد النوروز وعيد رأس السنة الأشورية وغيرها الكثير من الأعياد والمناسبات التي تعيشها مدن المحافظة وتحظى بمشاركة شعبية واسعة، تعد جانباً آخر للمشهد العام في الحسكة والذي يستلهم عناصره من الأزمة السورية ومفرداتها وثنائياتها الوهمية، ويقود دعم مثل هذه المناسبات إلى تحقيق وحدة شعبية تطغى على كل إفرازات الأزمة السورية.

أهالي جادة الحسينية لمحافظ دمشق:

هذا «عنواننا» بالتفصيل!

■ مراسل قاسيون

وردت إلى «قاسيون» مؤخراً شكاوى من أهالي جادة الحسينية التابعة لحي ركن الدين بدمشق، يبينون فيها ما يلي:

«العنوان: دمشق- ركن الدين- شارع أسد الدين- جادّة الحُسينية..!؟، هذا العنوان ليس عنواناً بريدياً لأن زمن الرسائل قد أوشك أن يلفظ أنفاسه الأخيرة.. إنّه عنوان نرسله للسيد محافظ مدينة دمشق، ولرئيس بلدية حي ركن الدين..

جادة الحسينية، المتفرعة عن شارع أسد الدين ومنها إلى الجبل وتحديداً إلى ساحة الحسينية، عبارة عن جادة اسمياً مسفلتة فالحفر تملؤها من أولها إلى آخرها، وعندما تهطل الأمطار تصبح عقوبةً لمن يمرّ بها ماشياً فهو يسير في مخاضة وعُرضة للغسيل المجاني، وصبغة مجانية بالوَحل إذا مَرت سيارة بجانبه، وراكباً يتعرض للقفز والتطاير كأنه حبة بُشارٍ أو حبة قمحٍ في غربال..

الجادة ليست بحاجة للسفلتة فقط، إنها بحاجة للتسوية وجعلها بشكل محدب قبل ذلك من أجلَ أن يكون انحدار مياه الأمطار على الجوانب..».

وفي «قاسيون» ننقل شكاوى أهل الجادة إلى السيد محافظ مدينة دمشق ورئيس بلدية ركن الدين، وهم بحاجةٍ لجهدٍ بسيطٍ منكم فهل ستستجيبون..؟

صحنايا: جولة للفساد.. وقرارات «ظالمة»!

تستغل بعض الجهات الوصائية في الدولة الفوضى التي تعيشها البلاد لكي تمرّر تجاوزات غير قانونية تتماشى مع مصالحها. وتبلغ تلك التجاوزات، أحياناً، درجة الاستخفاف بالدستور والقوانين العامة، وإحلال التقديرات الشخصية للمسؤولين محلّها، والتي تأتي بدورها بدفع من قوى فاسدة، تبذل قصارى جهدها لضمان استمرار نهبها وفسادها، وتقويتهما في ظلّ الظروف الصعبة التي تعصف بالبلاد.

■ مراسل قاسيون- ريف دمشق

أحد فصول التعدّي على القوانين العامة، جاء في قرار صادر عن وزير الإدارة المحلية، رقم /52/ن/ تاريخ 2014/3/2، الذي جرى بموجبه إعفاء رئيس بلدة صحنايا من منصبه، وتكليف رئيس مجلس بلدية مجاورة بتسيير شؤون مجلس البلدة.

ذرائع «قانونية»

انتخبَ مجلس بلدة صحنايا من أهالي البلدة على نحو مباشر، بموجب قانون الانتخابات العامة، وقانون الإدارة المحلية، الذي صدر في المرسوم 107 بتاريخ 2011. وبعد تسمية الفائزين بعضوية المجلس، تقدّم بعض من الذين ترشحوا لعضوية المجلس بدعوى لمحكمة القضاء الإداري، طالبوا فيها بـ«إلغاء القرار الصادر عن وزير الإدارة المحلية لجهة تسمية الفائزين بعضوية المجلس»، بسبب وجود أشخاص شاركوا في الانتخابات يحملون سندات إقامة جماعية، كانوا قد نزحوا من بلدات مجاورة.

نظرت المحكمة بالدعوى، وأصدرت حكماً «رقم 181 لعام 2012» بإلغاء القرار نتيجة الخلل القانوني الذي رافق عملية الانتخاب، وأرسلت حكمها إلى وزير الإدارة المحلية ومحافظ ريف دمشق لتنفيذ الحكم.

بقي الحكم مدّة عام وثلاثة أشهر بدون تنفيذ، إلى أن أصدرت وزارة الإدارة المحلية قراراً بـ«تنفيذ» حكم المحكمة، جرى بموجبه تنفيذ إجراء يختلف عن قرار المحكمة، ويتمثل بإعفاء رئيس مجلس بلدة صحنايا فقط، وهو واحد من عشرة فائزين، وتكليف رئيس بلدية مجاورة بتسيير شؤون المجلس، بدلاً من تكليف نائبه بتلك المهمّة.

ثلاثة تجاوزات.. على التسلسل

لا بد من الإشارة في البداية، إلى إحدى المسائل الطريفة في مجمل القضية، يؤكّد السيد موسى عرموش، نائب رئيس مجلس بلدة صحنايا، لـ«قاسيون»، أن «الجهة المدّعية هي التي سعت بالتوسط لدى مختار البلدة لاستصدار سندات إقامة جماعية لمواطنين من بلدات مجاورة، وذلك بهدف تغيير نتيجة الانتخابات لمصلحتهم، ولدى صدور النتائج، اتّخذت مما فعلته هي ذريعةً لإبطال مفعول الانتخابات»، يضيف عرموش: «أنا شخصياً كنت أحد الذين تقدموا بدعوى، بعد أن ضبطنا إحدى الحالات على صندوق الانتخاب».

إلّا أن هذا التلاعب ليس من ضمن التجاوزات الثلاثة، غير القانونية، والتي تتمثّل بـ:

أولاً، لم يجرِ إبلاغ الجهة المدّعى عليها بحضور الجلسة الأولى من جلسات المحكمة، حيث يؤكّد السيد إسماعيل عقل، رئيس مجلس بلدة صحنايا، لـ«قاسيون»: «لم أبلَغ شخصياً بموعد الجلسة الأولى من المحكمة، بالرغم من كوني من المدّعى عليهم. بل طلبت مني محافظة ريف دمشق شفهياً تنظيم ردّ على الدعوى بدون تحديد موعد الجلسة».

ثانياً، نصّ حكم المحكمة على إلغاء قرار تسمية كل الفائزين، إلّا أن وزارة الإدارة المحلية نفذت الحكم على رئيس مجلس البلدة فقط، وهذا خرق غير مفهوم لقرار المحكمة.

ثالثاً، وفي حال التسلّيم بالطريقة التي نفّذت بها وزارة الإدارة المحلية حكم المحكمة، يجب أن يتولّى نائب رئيس المجلس تسيير شؤون المجلس، أصولاً وقانوناً، وهذا الأمر لم يجرِ، بل تمّ تكليف رئيس بلدة مجاور لتسيير شؤون المجلس.

أحد فصول التعدّي على القوانين العامة جاء في قرار وزارة الإدارة المحلية رقم /52/ن/ تاريخ 2014/3/2 الذي جرى بموجبه إعفاء رئيس بلدة صحنايا من منصبه وتكليف رئيس مجلس بلدية مجاورة بتسيير شؤون مجلس البلدة

وراء الأكمة: تحامل شخصي.. وفساد!

بحسب رئيس المجلس ونائبه، تؤكّد التجاوزات الثلاثة، المذكورة آنفاً، وجود حالة من التحامل الشخصي عليهما، من جانب بعض الجهات الوصائية، وبدفع من بعض العناصر الفاسدة، التي حال مجلس البلدة المنتخب دون مواصلة فسادها.

هذا التحامل لمساه من خلال العديد من المؤشّرات التي سبقت انعقاد المحكمة وتلتها، وصولاً إلى إعفائهما من منصبيهما، الأمر الذي حدا برئيس المجلس بطلب توضيح للصيغ غير القانونية والغامضة لقرار وزارة الإدارة المحلية، فلم يحصل على أي ردّ من الوزارة المعنية، ما دفعه إلى توجيه رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء بتوضيح طبيعة الإجراء لردّ الاعتبار إليه، مع إبدائه الاستعداد الكامل لأي مساءلة قانونية حقيقة لأي تجاوز نُسب إليه.

إلى ذلك، يشيد قسم واسع من أهالي صحنايا بطريقة عمل مجلس البلدة المنتخب، والتي تمحورت حول قضيتين أساسيتين:

أولاً: جلب خدمات أساسية إلى البلدة، فرن ومستوصف، وهو أمر لم تعمل عليه المجالس السابقة، التي انتخبت وفق قانون الانتخابات القديم، قبل عام 2011، حيث كانت تلك الانتخابات أشبه بتعيينات لأشخاص على علاقة وثيقة بمسؤولين في الدولة.

وثانياً: إغلاق أقنية الفساد الإداري والمالي المرتبطة بعمل المجالس المحلية، وهو أمر بات ملحوظاً للمتابعين للشأن العام في صحنايا.

هذان الأمران بالذات يقفان وراء سعي مجموعة فاسدة من تجار العقارات لإزاحة المجلس المنتخب، يقول بعض المطّلعين لـ«قاسيون»، إن خطة عمل المحافظة تقضي بتخصيص 975 مقسماً سكنياً جديداً في صحنايا، بالإضافة إلى إنشاء منطقة صناعية وأخرى حرفية، وإن فرص الفساد والنهب لتلك المجموعة الفاسدة، من خلال مخطّطات المحافظة، شبه معدومة في ظلّ بقاء المجلس المنتخب، الأمر الذي دفعها إلى العمل لاستصدار قرارات مجحفة بحق رئيس المجلس المنتخب ونائبه، فأفلحت في ذلك.

برسم وزارة الإدارة المحلية

واستناداً إلى كل ما سبق، تضع «قاسيون» كل البيانات الواردة في هذا المقال برسم إجابة وزارة الإدارة المحلية، وتطلب توضيحاً لقانونية إجراءاتها بحق مجلس البلدة المنتخب!.

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

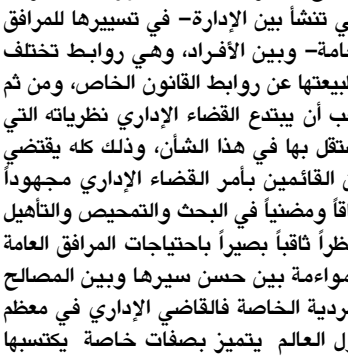

مجلس الدولة الحصن القضائي للقطاع العام

يقوم النظام القضائي على أساس وجود جهتين قضائيتين إحداهما تتولى الفصل في المنازعات بين الناس «القضاء العادي» وأخرى تفصل في المنازعات الإدارية «القضاء الإداري»، وهو أصبح ملاذاً للأفراد في مواجهة الدولة ومن المفترض أن يكون صرحاً عالياً في مواجهة كل مستبد وفاسد وأن يبقى ملاذاً للمظلومين.

ويجب أن لا يرضخ لأي ضغوط من السلطة التنفيذية مما يجعل مجلس الدولة قوياً في مواجهة السلطة التنفيذية بحيث يستطيع أن يردها إلى جادة الصواب في حال الخطأ، وليظل كافلاً للحريات مناضلاً من أجل حق الوطن والشعب في أن تقوم نظمه على القانون والعدل. ولا بد أن يقف بوجه إصدار قرارات وقوانين جائرة.

وبدون شك القضاء الإداري ليس قضاءً تطبيقياً كالقضاء العادي، وإنما هو في الأغلب الأعم قضاء تكويني إنشائي خلاق يبتكر الحلول والمخارج لما يعترض سبيله من مآزق فيبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة– في تسييرها للمرافق العامة– وبين الأفراد، وهي روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص، ومن ثم يجب أن يبتدع القضاء الإداري نظرياته التي يستقل بها في هذا الشأن، وذلك كله يقتضي من القائمين بأمر القضاء الإداري مجهوداً شاقاً ومضنياً في البحث والتمحيص والتأهيل ونظراً ثاقباً بصيراً باحتياجات المرافق العامة للمواءمة بين حسن سيرها وبين المصالح الفردية الخاصة فالقاضي الإداري في معظم دول العالم يتميز بصفات خاصة يكتسبها من خلال عمله يفترق بها عن غيره تتمثل في: الشجاعة، الصلابة، الثقافة، الدرجة العلمية الأعلى لمزاولة عمله، المرونة حسن التقدير فضلاً عن الصفات التي يجب توافرها في كل قاض والمتمثلة في العلم والخلق الرفيع والمنطق السليم.فاختصاص مجلس الدولة سياج منيع لا يجوز الاقتراب منه كضمانة أساسية لحقوق المتقاضين، ومن لم يقتنع بدوره فعليه أن يفسح المجال للآخرين، كما أن مجلس الدولة عبر تاريخه كان وسيظل حصناً للحقوق والحريات بكل أقسامه شاهراً سيفه في وجه الباطل أياً كان موضعه وموقعه.

وأخيراً كثر الحديث في أيامنا هذه عن محاولات وعمليات بيع شركات القطاع العام وخصخصتها، وباعتقادي أن هذا الأمر إن حصل سيكون هدراً كبيراً لحقوق المواطنين والدولة بأن معاً، وهنا ننظر ونترقب دور القضاء الإداري ليظل كافلاً لحقوق الشعب بالمحافظة على شركات القطاع العام ومنع خصخصتها وبيعها.

منازل دمشق وريفها «تشتعل»..

افتراش الأرصفة والاستئجار «على العضم» والسكن المشترك

آجارات المنازل في دمشق وريفها، ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، وذلك بعد ارتفاع سابق وصل إلى ضعف الآجارات المتعارف عليها قبل الأزمة، وكلما زاد الضغط على العاصمة والمناطق الآمنة في الريف، ازدادت الأسعار اشتعالاً، وخاصة من قلة العرض وكثرة الطلب.

■ حازم عوض

مازال في عمر السنتين، لا يهمه الفرق بين هذا الجدار أو ذاك، أو حتى الخيمة التي أجبر على السكن بها مع عائلته، وكل ما يعنيه حالياً ألعابه التي فقدها بمنزله في داريا، والبرد الذي ينهش جسده عند انخفاض درجات الحرارة.

«عمر»، هو أحد أبناء عائلة متوسطة الدخل، ربها يمتهن الأعمال الحرة «دهان»، والأم كانت متفرغة لأعمال المنزل، و3 إخوة أكبرهم في الصف السادس الابتدائي، ورغم صغر سنه «إلا أنه يرافق والدته التي كانت ربة منزل واضطرت للتسول مؤخراً»، بحسب ما قاله رب الأسرة.

من منزل إلى خيمة فالمجهول..

«أبو محمد»، الوالد 47 عاماً، وبحسب حديثه لـ«قاسيون» من إحدى الخيم بمنطقة شارع الثورة التي أزيلت مؤخراً، قال «عندما خرجت من داريا بعد توتر الأوضاع هناك، أخذت أبحث عن منزل يأويني مع عائلتي، وكانت البداية في السكن عند أحد أقربائي في منطقة مساكن برزة، إلا أن ازدياد عدد الأسر التي استضافها أقربائي وبعض المشاكل العائلية دفعتني للخروج والبحث عن منزل للأجرة».

وتابع «بدايةً، وجدت منزلاً في مساكن برزة بأجرة شهرية حوالي 15 ألف ليرة بدفعة أولى لثلاثة أشهر، إلا أن صاحب المنزل رفع الأجرة فوراً بعد الأشهر الثلاثة الأولى من 15 إلى 22 ألف، وبدأت أحوالي تنحسر لتصل حد العجز بعد أن سددت المبلغ المطلوب للعقد الثاني». وأردف «قبل نهاية الأشهر الثلاثة الثانية، طلب صاحب المنزل رفع الأجرة إلى 25 ألف، عندها وجدت نفسي لا أملك حتى ربع المبلغ فقد نفدت مدخراتي وعملي متوقف وأطفالي بحاجة لنفقات يومية».

غص «أبو محمد» بدمعة وهو يقول «اضطررنا للتسول وجئنا إلى سوق الحرمية، حيث وجدنا البعض قد افترش الأرصفة والأرض ونصب خياماً بسيطة، فانضممنا إليهم وهذه حالنا منذ حوالي العام».

حديث قاسيون مع «أبو محمد»، كان عابراً منذ حوالي الشهر، وعندما بدأنا العمل على هذا التحقيق، عدنا إلى ذات المكان لنجد أن محافظة دمشق قد رحّلت كل الخيام لمكان مجهول، لينزح أبو محمد وباقي العائلات مرة جديدة إلى مكان مجهول..

أسعار الآجارات ضيّقت الخناق

قضية غلاء أسعار آجارات المنازل في دمشق، دمرت حياة الكثير من العائلات غير القادرة مادياً، وضيّقت الخناق على العائلات التي كانت ميسورة قبل الأحداث الحالية. ويقول «محمود.س»، وهو شاب من أسرة ميسورة كانت في مخيم اليرموك، إن «خروجنا من المخيم دفعنا للبحث عن سكن بديل، وكانت البداية في منزل بمنطقة كفرسوسة، وبداية كانت الأجرة 40 ألفاً، وكنا قادرين على دفع المبلغ كوننا بحالة ميسورة، ونظراً للوعود المقطوعة بعودة المخيم، استأجرنا المنزل 6 أشهر، وبعدها 3 أشهر أخرى، وعندما تأزمت الأوضاع مجدداً هناك وجد المؤجر أننا قد نستمر في الآجار فقام برفع الأجرة إلى 50 ألف ليرة».

وأردف «لذلك اضطررنا لنقل السكن إلى منطقة ركن الدين، في وقت خسرنا به كل مدخراتنا على الآجار، وحتى في تلك المنطقة لا يقبل أصحاب المنازل إجراء عقود لأكثر من 6 أشهر وكأنها اشارة لاحتمال رفع الآجار لاحقاً».

أجرة «على العظم»!

أحد سكان منطقة جرمانا بريف دمشق، يقطن في قبو بأجرة 6 آلاف ليرة سورية شهرياً، وقال مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، إن «صاحب القبو وبعد ازدياد عدد المهجرين في المنطقة رفع الأجرة لـ 12 ألف ل.س، وهو ما لا أستطيع دفعه حالياً كون مدخولي لا يتعدى الـ20 ألف ليرة ولدي طفلان».

وتابع «كنت قد بعت منزلي في جرمانا منذ 4 سنوات كي استطيع شراء سيارة لأعمل عليها، ودفعت ثمن شقة غير مكسوة حتى اليوم، وحالياً عرضتها للإيجار لمن يريد بـ10 آلاف»، مشيراً إلى أنه في جرمانا أكثر من شقة تم تأجيرها وهي غير مكسوة.

عدم القدرة على دفع مبلغ الإيجار، أجبر البعض لاستئجار الشقق غير المكسوة «على العظم». وبحسب أحد سكان منطقة صحنايا، فإن عدداً لا بأس به من المنازل «على العظم» مؤجرة للعائلات النازحة وبأجرة لا تقل عن 15 ألف ل.س.

كما أن هناك بعض الأسر التي استطاعت التغلب على ارتفاع الآجارات عبر السكن في الشقة الواحدة مع أكثر من أسرة نازحة، لتوزيع تحمّل الأجرة المرتفعة من جهة، ولعدم القدرة على إيجاد شقة للإيجار بعض الأحيان.

غياب القانون والتسعيرة المحررة

ويعود سبب الفلتان في أسعار الإيجار إلى ثغرة قانونية أو ما وصفه البعض بـ «تقصير تشريعي»، وهو عدم وجود نص يلزم مالك العقار المؤجر بالتقيد بتسعيرة أو تعرفة محددة بضوابط محددة مثل مكان المنزل ومساحته وما إلى ذلك من أمور، بل يترك ذلك لاستغلال أصحاب العقارات، وبعدها يوثق هذا الاستغلال بعقد لدى المحافظة يحفظ حقوق المستغِل.

وبدوره، أكد مصدرٌ في محافظة دمشق لـ «قاسيون» أنه تم تشكيل لجنة بالاتفاق مع وزارة العدل وممثلين عن الإدارة المحلية ووزارة المالية ونقابة المحامين للنظر بقوانين الإيجار، مشيراً إلى أن «قانون الإيجار في سورية يقوم فقط بتنظيم العلاقة بين المؤجِّر والمستأجر وفقاً لعقد مكتوب بين الطرفين، ومن غير الممكن تحديد الحد الأدنى لأسعار الإيجارات أو وضع ضوابط للحد من ارتفاع أسعارها أو حتى وضع تسعيرة موحدة».

هذه هي الأسباب!

وبحسب ما قاله رئيس «قسم الإيجار» في محافظة دمشق محمد عقيد في تصريح له، فإن هناك عدة عوامل لا تساعد على ضبط أسعار إيجارات الشقق السكنية وهي:

1- موقع العقار، أي أنه لا يمكن تحديد سعر منزل للإيجار في قلب دمشق يقع بمنطقة «أبو رمانة» مثلاً بذات التسعيرة لمنزل يقع في منطقة «القابون»، بهذه العملية سوف يظلم طرف من الأطراف.

2- مساحة العقار.

3- أما السبب الثالث، فهو الوضع القانوني للعقار، فإن كان نظامياً لا يمكن تأجيره بنفس سعر المخالفات»، منوهاً إلى أن «كل هذه الأسباب يجب أن توضع بعين الاعتبار عند التسعير».

ومن جهته، قال الخبير العقاري عمار يوسف لـ «قاسيون» إنه «لا يوجد قانون سوري يحكم على تحديد أسعار الإيجارات في سورية» مشيراً إلى أن «سبب ارتفاع أسعار الإيجارات هو انقسام المناطق إلى آمنة وغير آمنة، وتزايد حالات النزوح، ما دفع أصحاب المكاتب العقارية وأصحاب المنازل لاستغلال الوضع».

طرطوس الأولى ودمشق الأخيرة!

وأردف يوسف «إن طرطوس تأوي أكبر عدد من النازحين مقارنة بباقي المحافظات السورية، وعلى هذا تضاعفت أسعار الإيجارات فيها حوالي 6 مرات «من 5 آلاف ليرة إلى 25- 30 ألف ليرة»، في حين تضاعفت الإيجارات في اللاذقية 4 مرات «من 10- 12 ألف إلى 45 و50 ألف»، وبعدها السويداء التي تضاعفت أسعارها 3 مرات رغم أنها لم تكن تعرف ثقافة الإيجار سابقاً على هذا النحو، حيث ارتفعت الأسعار من 7- 8 آلاف إلى 25 ألف».

ورغم ما لمسه الكثيرون من ارتفاع لأسعار إيجارات العقارات بدمشق، إلا أنها كانت المحافظة الأقل تضاعفاً بالأسعار، فقد تضاعفت أسعارها مرتين فقط من 20، 25 إلى 50، 60 ألف.

مواطن: عندما عجزنا عن دفع الإيجار اضطررنا للتسول وجئنا إلى سوق «الحرمية» حيث وجدنا البعض قد افترش الأرصفة والأرض ونصب خياماً بسيطة فانضممنا إليهم وهذه حالنا منذ حوالي العام

هنا يكمن الخلل..

ويتبيّن من قوانين إيجار العقارات الصادرة والمعدلة في سورية، وجود خلل رافقها منذ البداية، حيث نص المرسوم التشريعي رقم 11 تاريخ 1952/2/11 لتحديد أجور العقارات وفق النسب الآتية:

- 5% قيمة العقارات المعدة للسكن.
- 6% من قيمة العقارات المؤجرة للدولة أو البلديات أو النقابات أو الجمعيات أو مزاولة مهنة حرة.
- 7% من قيمة العقارات المؤجرة للحكومة أو التجاري أو الصناعي.
- 8% من قيمة العقارات المؤجرة مدارس.

واستقرت العلاقة بين المستأجر والمؤجر وفق هذا القانون أكثر من عشر سنوات إلى أن صدر المرسوم التشريعي رقم 24 تاريخ 1956/1/25 بتخفيض بدلات الإيجار بنسبة 25%، بعدها صدر المرسوم التشريعي رقم 13 تاريخ 1971/2/4 بأنه لا يجوز أن تكون قيمة الإيجار بعد التنزيلات المشار إليها أعلاه أقل من التخمين المالي علماً أن التخمين المالي في سورية أقل بكثير من القيمة الحقيقية للإيجارات.

بعدها، صدر القانون رقم 6 تاريخ 2001/2/5 القاضي بإخضاع تأجير معظم العقارات في سورية لإرادة المتعاقدين وتبقى العقارات المؤجرة في ظل أحكام المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 1952 خاضعة إلى أحكام التمديد الحكمي وتحديد بدل الإيجارات وفتح القانون المذكور طلب إنهاء العلاقة الإيجارية واسترداد العقار المأجور مقابل تعويض يتقاضاه المستأجر مقداره 40% من قيمة البناء المأجور.

ومن ثم صدر عام 2006 القانون رقم 10، وتضمنت المادة الأولى منه تعديل المادة الأولى من القانون /6/ تاريخ 2001/2/15 حيث أضيفت إلى العقارات التي تخضع لإرادة المتعاقدين العقارات المعدة لممارسة أعمال تجارية أو صناعية أو حرفية أو مهنة حرة أو علمية منظمة قانوناً.

السوريّات في مهب الأزمة

نازحات ولاجئات ومخطوفات ومعتقلات وأرامل..

تركت الأزمة آثاراً اجتماعية ونفسية على جميع شرائح المجتمع السوري، ومن الطبيعي في ظرف كالظرف السوري وفي ظل الثقافة السائدة ونمط القيم والعادات السائدة، أن تتحمل المرأة السورية عبئاً مركباً.. حيث تغيّرت حياة السوريات بعد أن تم زج اسمهن في جميع الملفات سواء كانت إنسانية أو غيره من الملفات المختلفة، فصرن نازحات ولاجئات وزوجات وبنات ومخطوفات ومعتقلات وأمهات شهداء يهززن النعوش لعل هذه الهزات توقظ من في النعش بات، أحلامهن وحقوقهن وحياتهن باتت كلها مؤجلة ولم يعد يملكن سوى أصوات مجروحة وبضع ذكريات مدماة ودموع.

■ نسرين علاء الدين

حال المرأة في سورية تصدر في السنوات الثلاث مرات كثيرة عناوين الصحف والشاشات العربية والعالمية، حيث صنف تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي سورية في المراتب الأخيرة على مستوى تمكين المرأة بفعل الأزمة التي تركت آثاراً قاسية في موضوع تمكين المرأة، وذلك بعد اتساع فجوة الجندر التي يعرف عنها بأنها ظاهرة عدم المساواة بين المرأة والرجل إلى درجة كبيرة بالرغم من محاولات سورية للعمل على ردم هذه الفجوة وظهور هذا المفهوم كأحد مؤشرات تنافسيتها وتقدمها في مجال العدالة الاجتماعية التي عرفت بها سورية على مر السنوات الماضية.

فجوة «الجندر» والمركز 132

وكشف التقرير الدولي عن أن سورية تراجعت إلى المركز 132 من بين 135 دولة سبرها التقرير خلال العام الماضي لجهة اتساع فجوة الجندر، كما تراجع مركزها في المؤشرات الفرعية ومنها مؤشر الفرص والمشاركة في الاقتصاد وهي نتيجة طبيعية لظرف الأزمة الطارئة.

يبدأ نهار «رانيا»، مدرسة للغة العربية، قبل شروق الشمس، فهي تستيقظ باكراً لتحضر الخبز وحاجيات المنزل وتعود وتجهز أطفالها للذهاب إلى المدرسة، وتعود مساءً لتعطي الدروس الخصوصية بعد الدوام في المنزل. وفقدت «رانيا» منزلها ونزحت عن منطقتها وخطف زوجها الذي كان يعمل سائقاً على سيارة أجرة لتصبح وحيدة وعليها أن تتحمل وحدها مسؤولية استئجار منزل وتربية أطفالها الثلاثة وتأمينهم، تقول رانيا «عدت إلى دمشق وأقمت مع أهلي ونزحت معهم إلى أكثر من مكان، لكن والدي لم يعد يستطع البقاء في هذه الظروف الصعبة لذلك قرر أهلي السفر إلى لبنان وأنا لم أستطع الخروج معهم لأنه يتوجب علي أن أحضر موافقة الزوج لخروج الأولاد وهذا أمر مستحيل. خرج أهلي وبقيت وحيدة في دمشق أتنقل مع أبنائي من مكان آمن إلى آخر، ولا أدري إلى متى ستستمر هذه المعاناة. أحياناً كثيرة أصل حد اليأس وأتمنى أن أموت أنا وأبنائي كي لا يعيش أحد منا هذا العذاب اليومي الذي نعيشه».

جدة وأم وأب..

في حين تفترش «أم عبدو» الرصيف مع خمسة أطفال يبلغ أكبر طفل بينهم الثانية عشرة من العمر، تضع «أم عبدو» أمامها عدداً من علب البسكويت والقداحات علها تبيع شيئاً منها، تقول السيدة التي تجاوزت السبعين من عمرها «تهدم منزلنا وتوفيت زوجة ابني داخل المنزل ونزحنا إلى حي آخر في حلب وهناك توفي ابني نتيجة رصاص قناص وبقيت أنا وهؤلاء الأولاد على قيد الحياة، تنقلنا كثيراً إلى أن وصلنا إلى دمشق على أمل أن أجد مأوى جيد لنا لكن دون فائدة، وحالياً نبيت في خيمة في إحدى الحدائق وعند تساقط المطر يفتح أحد المساجد أبوابه لنمضي الليل داخله، ونحن على هذا الحال منذ أكثر من سنة نعيش على مساعدة الناس لنا وعلى بيعنا لأشياء بسيطة، لكن هؤلاء الأطفال بحاجة إلى أن يتعلموا ويكبروا حاولت اللجوء إلى دور الأيتام لأضعهم فيه لكن الجميع اعتذر بحجة أنه لا يوجد لهم مكان وأنا أخشى أن أتوفى ويتشردوا دون أن يعلم عنهم أحد».

فقر وذل وابتزاز

تناوب «ليلى»، وهي ممرضة تبلغ من العمر 28 سنة، في إحدى المشافي الحكومية بعد أن خضعت لدورة تدريبية بالتمريض. وتقول «ليلى»، وهي المسؤولة عن ثلاثة أطفال ووالدي زوجها بعد استشهاده، «بعد استشهاد زوجي حصلنا على مبلغ من المال كتعويض لنا وفرصة عمل لشخص واحد من أفراد الأسرة، مبلغ التعويض لم يكف سوى لبضعة أشهر والراتب التقاعدي لا يسد حاجة العائلة لذلك تقدمت إلى هذه الوظيفة وفعلاً حصلت على الوظيفة وفق عقد يجدد كل ثلاثة أشهر، وهنا المشكلة فكلما احتجت إلى تجديد العقد أتعرض للابتزاز من أحد الموظفين الكبار، وإذا فكرت بتقديم شكوى يقول المدير هناك العشرات من الناس يريدون وظيفتك هذه، وأنا لا أملك دخلاً سوى الراتب التقاعدي وراتبي هذا، وإذا تركت وظيفتي سوف أجوع أنا وعائلتي بعد أن قدم زوجي روحه كي يحمي هذا البلد».

مشاريع صغيرة..

«ملك وأمل وإسراء» يجتمعن مع عدد من النسوة في شقة صغيرة تعود ملكيتها لسوري ترك منزله وسافر خارج البلد. معظم النساء اللواتي يحضرن إلى هذا المنزل هن غير متعلمات أو لم يكملن تعليمهن والعدد الكبير منهن كن يعملن في أراضيهن إلى جانب أزواجهن ولكن الحرب الدائرة حولتهن إلى أرامل بعمر الورد، تبلغ أكبرهن السادسة والثلاثين من العمر.

تحدثت «أمل» عن المشروع الصغير الذي قمن به مؤخراً وعن المشكلات والمضايقات التي ترافقه، قائلة «تقوم فكرة المشروع على عمل أكثر من عشرين سيدة، تأتي كل يوم عشر سيدات منهن إلى مقر العمل الذي يقوم على تجهيز الخضار لبعض المطاعم والمحال التجارية إلى جانب حياكة الصوف وأعمال الصنارة»، وتابعت حديثها «المردود المادي لهذه الأعمال هو مردود بسيط لكنه يساعد نوعاً ما في تأمين جزء بسيط من حاجة هؤلاء النسوة إضافة إلى محاولة إخراج النسوة من الحالة النفسية الصعبة التي يعشنها بعد أن فقدن أزواجهن وتغيّرت حياتهن، والتأكيد لهن أن الحياة مستمرة وعليهن الاعتماد على أنفسهن في الأوضاع الصعبة التي نعيشها، خاصة في ظل شح المساعدات المقدمة لهنّ وغياب دور المنظمات الأهلية والإنسانية التي من المفروض أن تمد لهن يد المساعدة». وأضافت «أنه حتى هذه الأعمال البسيطة التي نقوم بها لا تخلو من الخطورة، كما أننا نتعرض لمضايقات من بعض اللجان الأمنية هنا أوهناك».

صنف تقرير دولي سورية في المراتب الأخيرة على مستوى تمكين المرأة حيث تراجعت إلى المركز 132 من بين 135 دولة سبرها التقرير خلال العام الماضي لجهة اتساع فجوة «الجندر»

لاجئات وسبايا وخادمات في المنازل!

لم يكن حال من خرجن إلى خارج الحدود أفضل من حال من بقين. المتاجرة بالملف الإنساني وخاصة ما يتعلق بالشرف كان لا يغيب عن الكثير من النشرات الإخبارية حتى يعود مع قصص فردية لسوريات عانين القتل والتشرد واللجوء وأخيراً التحرش الجنسي والزواج بقصد السترة.

هذه القصص تتشابهت من حيث الشكل وإن اختلف مكان وزمان وقوعها، فاللاجئات السوريات في الأردن ولبنان ومصر عانين على حد السواء من نفس الظروف الإنسانية الصعبة وتعرضن للمعاناة ذاتها ليكتفي الجميع بالتنديد دون فرض عقوبات رادعة في وجه من تاجر بالسوريات، حيث أعلن المجلس القومي للمرأة في مصر، أن 12 ألف حالة زواج تمت خلال عام واحد بين لاجئات سوريات ومصريين، معتبراً أن تلك الزيجات تمثّل حالات اتجار بالبشر.

وقال المجلس في بيان له «إن عدد الزيجات بين لاجئات سوريات وشباب مصري بلغ 12 ألف حالة زواج خلال عام واحد»، مجدّداً إدانته ورفضه الشديدين لظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين.

زواج الشاب المصري من الفتاة السورية كان مقابل مهر زهيد لا يتجاوز الـ500 جنيه مصري، وفي معظم الأحيان كان يتم وسط غياب ضمانات تضمن للسوريات حياة كريمة أو مستقبلاً جيداً.

الحال في الأردن لم يختلف كثيراً حيث تزوجت الفتاة السورية بشكل هو أقرب إلى البيع منه إلى الزواج، ولم يتردد الأردنيون بنشر إعلانات يطلبون فيها سوريات للخدمة في المنازل.

النازحات السوريات في لبنان

وفي لبنان الشقيق غابت قصص الفتيات السوريات بين حقول التبغ ومشاريع البطاطا، حيث تعمل السوريات في هذه المشاريع وحالهن هو ذاته حال شقيقاتهن في مصر ومخيمات الأردن وتركيا. حيث أفادت منظمة حقوقية في أحد تقاريرها، أن النازحات السوريات في لبنان، يتعرضن للتحرش الجنسي أو محاولة استغلالهن جنسياً من جانب أصحاب العمل، مالكي المساكن، موزعي المساعدات من الجمعيات ذات الطابع الديني، وأفراد من المجتمعات المحلية في كل مناطق تواجدهن «بيروت والبقاع وشمال وجنوب لبنان».

وأوضح التقرير، أن تلك النتائج برزت بعد مقابلات فردية أجريت مع 12 نازحة من سورية، في الفترة الممتدة بين آب وأيلول 2013، جميعهن مسجلات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشيراً إلى أن أي من تلك النساء أو الفتيات لم يبلغن السلطات المحلية بتلك الوقائع، نظراً إلى غياب ثقتهنّ في استعداد السلطات لاتخاذ إجراءات، وكذلك خشية من ردة فعل انتقامية من جانب الجناة أو خشية من القبض عليهنّ بسبب عدم حيازتهن أوراقاً قانونية.

خلال الحرب:

أكثر من 10 ملايين سوري.. طوقهم الفقر المطلق

■ عشتار محمود

أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن 18 مليوناً من السوريين فقراء! وهؤلاء -إن صحت النسبة- يشكلون نسبة 86% من السوريين بحسب تعدادهم البالغ في عام 2010: 20,8 مليوناً من المقيمين داخل البلاد.
خلال الأزمة لم تنشر الحكومة أي رقم، ولا نعلم إن كانت تحتسب أم لا! حتى أن أرقامها المنشورة سابقاً متضاربة، بين نسبة 44% «حوالي 8,8 ملايين» ونسبة 24% للفقر العام «حوالي 4,8 ملايين» في سورية بين أعوام 2004-2010.

إن أرقام الفقر السورية المتوسطة التي يعتبر احتسباها ضرورة لتقيس مستوى التدهور الذي طال السوريين خلال سنوات الحرب الثلاث، فانتقال 10 مليون سوري، أو 14 مليون سوري إلى دائرة الفقر خلال ثلاث سنوات هي ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ السوري، وأوضحت نتائجها الأولية أن 40% من السكان فقدوا منازلهم، وأكثر من مليونين منهم في مخيمات للجوء خارج البلاد، وأن أكثر من نصف أطفال سورية خارج مدارسها، وأغلبهم يعملون.. وأن عداد الضحايا الذين يدفعهم الفقر بشكل أساسي للانخراط في العنف لا يزال يسجل ارتفاعات، ليفوق وفق التقديرات الدولية 150 ألف ضحية..

سنحاول أن نقيس الفقر «نقدياً» أي بأرقام الدخل وهو ما يعتبر قياساً أولياً بسيط لا يعبر عن الفقر الحقيقي الأوسع، الذي تدخل فيه مؤشرات الحرمان والتنمية المتعددة التي لم تستثن أحداً من السوريين، إلا صناع الحرب والمرتزقين منها.

خط فقر الأمم المتحدة

يحدد خط الفقر الأعلى لدى الأمم المتحدة بمن يحصل على 2 دولار يومياً، أي أن أسرة من خمسة أشخاص تحصل على 300 دولار شهرياً. أما خط الفقر الأدنى أو المطلق فيحدد وفق الأمم المتحدة بمن يحصل على 1 دولار يومياً، أي أن أسرة من خمسة أشخاص تحصل على 150 دولار شهرياً، ووفق سعر صرف «150 ل.س/$» فإن خطوط الفقر وفق الأمم المتحدة للأسرة في سورية المكونة من خمسة أشخاص وسطياً هي كالتالي:

- خط الفقر الأدنى «المطلق» الدولي: 22500 ل.س للأسرة شهرياً.
- خط الفقر الأعلى «العام» الدولي: 45000 ل.س شهرياً.

وسنعمد إلى مقياس سوري لنرى مستوى دقة هذا الرقم واقترابه من الواقع..!

خطوط فقر من الإحصاء الرسمي

أعيد نشر دراسات حكومية في العام الماضي وهي صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بتاريخ 18-6-2013 حول التوزيع والفقر في سورية، والتي تعتمد في عام 2013 أرقام ودراسات عام 2009!! حيث يذكر فيها المكتب المركزي للإحصاء اعتماده في تحديد أرقامها على مسح لدخل ونفقات الأسرة السورية عام 2009، والمتضمن بحسب الدراسة معلومات غنية عن أنماط الأسرة السورية ومصادر دخلها، لعينة من 240 ألف أسرة من الريف والمدينة في كل المحافظات السورية، والمعلومة الأهم التي سنأخذها من التقرير هي المقياس المحلي لخطي الفقر الأدنى والأعلى.

تعرف الدراسة الفقر المطلق، والعام، متوافقة مع التصنيف العالمي، ومقدرة بالأسعار وأنماط الإنفاق المحلية:

- خط الفقر الأدنى «المطلق»: «مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات»: 2378 ل.س شهرياً للفرد، أي حوالي 11890 ل.س للأسرة تستطيع أن تؤمن بها الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية لخمسة أفراد في عام 2009.
- خط الفقر الأعلى «العام»: «يعكس نفقات الاستهلاك الحقيقية للفقراء وليس فقط الاحتياجات الأساسية وهو ما يعكس المستوى اللازم للوفاء وبحد معقول من الاحتياجات الأساسية»: 3271 ل.س شهرياً للفرد، أي حوالي 16350 ل.س للأسرة، هي الحد الأدنى لتأمين حاجات أساسية أوسع من المذكورة في معيار الفقر المطلق، لخمسة أفراد أيضاً.

وقد ذكرت هذه الدراسة أن متوسط إنفاق الأسرة السورية في عام 2009 بلغ 30944 ل.س، أي أن الأسر التي تعاني من الفقر المطلق كانت تحتاج إلى 19 ألف ل.س لتؤمن الإنفاق الوسطي، أما الأسر التي تعاني من الفقر العام فكانت تحتاج إلى حوالي 14 ألف ل.س.

خطوط الفقر الرسمية بعد الحرب

تغيرت بالتأكيد معايير الفقر في سورية، وتوسع إطار الفقراء إذا ما قيس الفقر بالحرمان بوجوهه، وعملية تقديره تحتاج إلى مسوح شاملة ونوعية يجريها جهاز الدولة، وهذا غير متوفر في الظروف الحالية، وفي مستوى التقاعس الحكومي العام، ولكننا نستطيع أن نقدر أين وصلت هذه الخطوط الرسمية بتعديلها بمستويات ارتفاع الأسعار الحالية.

- متوسط إنفاق الأسرة السورية الذي يبلغ وفق الدراسة 30944 ل.س في عام 2009، يفترض أن يتضاعف بحسب ارتفاعات أسعار المواد التي تنفقها الأسرة، وبناء على تقدير ارتفاع المستوى العام للأسعار بوسطي 200% ، أي تضاعف الأسعار لمرتين فإن متوسط إنفاق الأسرة يفترض أن يبلغ بالحد الأدنى: 90000 ل.س

«احتسبت قاسيون في العدد رقم640 معدل التضخم الفعلي بناء على تغير أسعار مجموعة من السلع والخدمات الرئيسية، بالإضافة إلى تراجع قيمة الليرة السورية، وارتفاع سعر الذهب، والتي كان متوسطها ارتفاعاً بمعدل 200% بين 2010 و2013، وسنعتمده كطريقة لاحتساب تغيرات خط الفقر الأدنى والأعلى» ولاحتساب خطوط الفقر وفق المعايير الرسمية فإننا سنعتمد أرقام 2009 نفسها، مع مضاعفتها مرتين.

- خط الفقر الأدنى «المطلق» الرسمي: 35670 ل.س للأسرة شهرياً.
- خط الفقر الأعلى «العام» الرسمي: 49050 ل.س للأسرة شهرياً.

خط فقر واقعي

لمطابقة هذه الأرقام مع الواقع نستطيع أن نحتسب خط الفقر الأدنى أي الدخل اللازم للأسرة لتؤمن الحاجات الغذائية وغير الغذائية الرئيسية وهي محددة وفق الدراسة وبناء على المعايير السورية بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

- الغذاء: قاسيون احتسبت كلفة السلة الغذائية في عددها رقم 613، وفق عدد الحريرات الضرورية التي تبلغ 2400 حريرة « والتي أرساها تقرير مؤتمر الإبداع والتطوير لنقابات العمال كمؤشر للغذاء الضروري وقياس الأجور في أزمة الثمانينيات» لتبلغ تكلفة الغذاء الضروري للأسرة السورية بأسعار شهر 7-2013: 27900 ل.س، وتبلغ 30 ألف ل.س إذا ما أضفنا كلفة المشروبات الرئيسية «الشاي والقهوة».
- السكن: وسطي أجار مسكن في مناطق السكن العشوائي في دمشق: 20 ألف ل.س «وسنفترضها موزعة على عائلتين»
- التعليم: وسطي تكلفة تجهيز ثلاثة طلاب لبداية العام الدراسي فقط موزعة على أشهر السنة تبلغ بالحد الأدنى 1038.«احتسبتها قاسيون في العدد رقم 620»
- النقل: وسطي تكلفة النقل 4500 ل.س شهرياً «باحتساب حركة 3 أشخاص من الأسرة فقط، بكلفة 20 ل.س فقط للفرد يومياً».
- الصحة: وسطي معاينة شهرية 1500 ل.س.
- الملابس والأحذية: وسطي 1000 ل.س شهرياً.

بناء على هذه التقديرات المخفضة فإن تأمين حاجيات أساسية «غذائية وغير غذائية» بالحد الأدنى لأسرة يبلغ: 38 ألف ل.س ومع تكلفة المسكن فإن الرقم يصل إلى 48 ألف ل.س.

خط الفقر الأدنى «المطلق» الواقعي: 48000 ل.س لأسرة مكونة من خمسة أشخاص.

أصحاب الأجور/ الأرباح :الناجون من الفقر/ والرازحون تحته

لا تصدر الحكومة أرقاماً لشرائح الدخل في سورية، وسنحاول أن نقدر من هي الفئات القادرة على النجاة من الفقر المطلق الذي يطوق أغلب السوريين، بالاعتماد على التصنيف الرئيسي: أصحاب الأجر، وأصحاب الربح.

أصحاب الأجور: بلغ تعدادهم 3,2 ملايين عامل في عام 2010، ومتوسط دخلهم 20 ألف ل.س وبمقارنة خطوط الفقر مع متوسط الدخل:

خط الفقر الأدنى الدولي	22500 ل.س	متوسط الأجور السوري
خط الفقر الأدنى الرسمي	35000 ل.س	20000 ل.س
خط الفقر الأدنى الواقعي	48000 ل.س	

بناء على مقارنة خطوط الفقر مع متوسط أجور السوريين العاملين بأجر، فإن هؤلاء مع أسرهم فقراء وفق الخطوط والمعايير كافة، ويحتاجون إلى دخلين لتجاوز خط الفقر الواقعي وتأمين الغذاء والحاجات الضرورية.

يبلغ التعداد الوسطي لأصحاب الأجر مع أسرهم: 3,2 مليون × 5= 16 مليون سوري «من ضمنهم النسبة الأعظم من العاطلين عن العمل خلال الأزمة، وأغلب النازحين داخلياً وخارجياً»

بالتالي نستطيع القول إن أصحاب الأجور هم ضمن الفقراء بالمطلق في سورية.

تعداد أصحاب الأعمال في 2010	213000
تعدادهم مع أسرهم	1 مليون شخص تقريباً

أصحاب الأعمال هم مالكو المنشآت الاقتصادية وغير العاملين فيها أي أصحاب الأرباح، وقد يكون تعدادهم قد تراجع خلال الأزمة، وقد يشكلون جزءاً هاماً من المهاجرين طوعاً والبالغين 1,5 مليون مهاجر، ولكن بافتراض بقاء نسبتهم ذاتها من إجمالي القوى العاملة، حيث مقابل هجرة جزء من رجال الأعمال، ظهر الكثير من أثرياء الحرب، والحاصلين على أرباح غير مشروعة، وهؤلاء مع أسرهم هم بالغالب المليون السوري خارج دائرة الفقر التي طالت الجميع..

الناجون: مليون سوري فقط..!

تقدر الأمم المتحدة بأن حوالي 18 مليون سوري هم ضمن دائرة الفقر العام «الأعلى» أي الأسرة تحصل على 45000 ل.س شهرياً، ووفق تقديراتنا فإن هؤلاء هم ضمن دائرة الفقر المطلق «الأدنى» فمبلغ 48 ألف ل.س لا يكفي لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الضرورية «المسكن والملبس والصحة والتعليم والنقل».

بالتالي فإن أكثر من 18 مليون سوري هم ضمن دائرة الفقر المطلق، ونسبتهم 86% من إجمالي السوريين المقيمين والذين بلغ تعدادهم الرسمي 20,8 مليون خلال عام 2010، وإذا ما اختصرنا منهم حوالي 1,5 مليون مهاجر طوعاً خلال الأزمة «وفق المفوضية السامية للاجئين» يتبقى حوالي مليون سوري فقط خارج دائرة الفقر المطلق.

حرب العملات الدولية.. إلى أين؟!

تبرز في الآونة الأخيرة في إطار الصراعات الدولية الاقتصادية قضية «انخفاض قيمة عملات الدول الصاعدة مقابل الدولار». حيث انخفضت قيمة العملات المحلية مقابل الدولار في كل من روسيا والهند وتركيا والبرازيل وغيرها من الدول.

■ معن خالد

بعد عامين تقريباً من الحديث عن «حرب العملات» والتي كانت تعني في تلك الفترة مسعى بعض المراكز الاقتصادية الغربية، كالاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان، للضغط على الدول الصاعدة كالصين والبرازيل والهند لأجل رفع قيمة عملاتها مقابل الدولار، وذلك درءاً لخطر الضغوطات الاقتصادية التي واجهتها المراكز الغربية جراء الأسعار المنخفضة لمنتجات الدول الصاعدة. «احتجت الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف في عام 2012 على "سياسات التيسير الكمي"، والتي تعني شراء الأصول المالية من قبل الولايات المتحدة مقابل ضخ المزيد من الدولار في أسواق الدول الصاعدة مما يؤدي لرفع قيمة العملات المحلية وإنخفاض قيمة الدولار، أثناء زيارتها للبيت الأبيض حينها. كما احتجت روسيا عبر رئيس المصرف المركزي أليكس أولوكييف في الشهر الأول من عام 2013 منتقدة سياسات التيسير الكمي اليابانية واتهمتها بالعدائية».

الدول الصاعدة وعملاتها الرخيصة

عزز الإنخفاض النسبي المُخطّط لقيمة عملات الدول الصاعدة دورها التجاري معتمدة على صادراتها الرخيصة حينها، فجنت الدول الصاعدة فوائض نقدية كبرى نتيجة عمليات التصدير بسعر منخفض، والتي لاشك اعتمدت على بنى إنتاجية كبيرة في هذه البلدان وتطورت هذه البنى أكثر بعد خلق طلب عال على هذه السلع عبر التصدير، بينما تحول الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة إلى دول عاجزة ومكشوفة تجارياً وانخفضت فوائضها نتيجة تراجع قدرتها على منافسة البضائع الرخيصة المستوردة من الصين والدول الناشئة.

ونلاحظ في الجدول التالي نسبة مساهمة المراكز الاقتصادية الكبرى في صادرات السلع الدولية:

الدولة/العام	2003	2012
الصين	%5,9	%11,4
روسيا	%1	%2,9
الهند	%0,8	%1,6
البرازيل	%1	%1,4
الاتحاد الأوروبي	%42,3	%32,4
الولايات المتحدة	%15,8	%13,8
اليابان	%6,4	%4,5

ووفقاً للجدول المبين أعلاه نجد أن حجم مساهمة الدول الصاعدة في صادرات التجارة الدولية تزايد في السنوات العشر الماضية، مما يعكس تطوراً هاماً في بناها الإنتاجية وقدراتها على النمو، بينما تناقص حجم مساهمة الدول الغربية في الصادرات على مستوى التجارة العالمية في السنوات نفسها وهو ما يعبر بشكل واضح عن منافسة شديدة مع الدول الصاعدة.

حجم شراء الأصول المالية/»ضخ الدولار دون تغطية» من قبل الولايات المتحدة سنجد أنه يبلغ خلال 7 سنوات 4640 مليار دولار وهو يعادل 30% تقريباً من ناتجها الإجمالي في عام 2013!!.

حقنة الإنعاش؟!

وفقاً لما سبق تبين الخطر الذي باتت تشكله الدول الصاعدة على كبرى المراكز الرأسمالية كالولايات المتحدة واليابان، ولأجل مواجهة خطر الدول الصاعدة التي اعتمدت على توسيع نموها وإنتاجها على أسواق التصدير مستندة إلى الإنخافض النسبي في قيمة عملاتها، عملت الولايات المتحدة التي دخلت مرحلة ركود خطيرة بعد إندلاع الأزمة الرأسمالية في عام 2008 على إجراءات مضادة تسمح لها بالتحكم بعملات تلك الدول وبالتالي إمكانية إنعاش النمو داخل الولايات المتحدة.

وكون الدول الصاعدة استفادت من الانخفاض النسبي لقيمة عملاتها، عملت أمريكا وكإجراء أولي مضاد على رفع قيمة عملات الدول الصاعدة لإبعادها عن المنافسة في مجال إنتاج الخيرات المادية، فأطلقت كماً هائلاً من رؤوس الأموال لأجل شراء الأصول المالية في أسواق تلك الدول، ما اقتضى ضخ المزيد من الدولارات في الأسواق الصاعدة كالهند والبرازيل وروسيا وبالتالي الضغط على عملاتها بالارتفاع.

ضخت الولايات المتحدة قبل عام 2008 بقليل حوالي 750 مليار دولار لشراء الأصول المالية لرفع عملات الدول المنافسة، ويبين الجدول الآتي حجم ضخ الدولار، وهو غير المسنود طبعاً بأي زيادة في الإنتاج الحقيقي أو تغطية ذهبية:

العام	ضخ الدولار شهرياً	كمية ضخ الدولارات سنوياً
2008	30 مليار شهرياً	360 مليار دولار
2009	30 مليار شهرياً	360 مليار دولار
2010	30 مليار شهرياً	360 مليار دولار
2011	40 مليار شهرياً	480 مليار دولار
2012	40 مليار شهرياً	480 مليار دولار
2013	85 مليار شهرياً	1020 مليار دولار

وفي أواخر عام 2013 أعلن البنك الفيدرالي الأمريكي أنه سيخفض نسبة الضخ في عام 2014 إلى 65 مليار دولار شهرياً، أي أن حجم الضخ المتوقع لعام 2014 سيكون 780 مليار دولار تقريباً. ومن الجدير ذكره أن اليابان أعلنت في نيسان 2013 أنها ستضخ ما قيمته 1400 مليار دولار لأجل تخفيض قيمة الين الياباني وهو ما أثار الغضب الروسي.

وإذا ما جمعنا حجم شراء الأصول المالية/»ضخ الدولار دون تغطية» من قبل الولايات المتحدة سنجد أنه يبلغ خلال 7 سنوات 4640 مليار دولار وهو يعادل 30% تقريباً من ناتجها الإجمالي في عام 2013!!.

وبالعودة إلى تخفيض ضخ الدولار في عام 2013 من قبل الولايات المتحدة من «85 مليار دولار في الشهر، إلى 65 مليار دولار شهرياً» نجد أنها اللحظة التي أطلقت الإشارة لخروج الرساميل من البلدان الصاعدة.

ضرب الدول الصاعدة

لقد زادت سياسة ضخ الدولار في أسواق البلدان الصاعدة معدلات النمو فيها، وإن بشكل مؤقت، ولكنها في الوقت نفسه هدفت إلى رفع قيمة عملات هذه الدول وبالتالي إفقاد قدرات بضائعها على المنافسة في أسواق المراكز الغربية، مما قد يفضي إلى ضرب البنى الإنتاجية في الدول الصاعدة المنافسة للغرب، وهو ما سيسهم بعودة الطلب على منتجات الدول الغربية وعودة النمو للمراكز الإنتاجية الغربية وفق الافتراض الغربي.

إن هذه الآلية لابدّ لها من سقف زمني، وهي مرهونة بجعل حقنة الإنعاش «سياسات ضخ الدولار مقابل شراء الأصول المالية في البلدان الصاعدة" تؤمن رفع قيمة عملاتها، ولكن استمرار هذه السياسة أيضاً يؤدي إلى استمرار النمو في البلدان الصاعدة لذلك لا بد من إجراء مكمل يؤدي إلى انهيار وعدم استقرار في قيمة اعلملات الصاعدة وذلك لأجل ضرب النمو فيها.

لذلك تقتضي هذه السياسة ضرورة سحب رؤوس الأموال في لحظة ما للعبث في الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول وهو ما يأخذ الشكل التالي: توقف الولايات المتحدة عن شراء هذه الأصول بداية، ومن ثم بيع ماتم شراؤه من أصول. تؤدي هذه السياسة إلى تدهور سريع في العملات المحلية للبلدان الناشئة وليس تخفيضاً ممنهجاً كما يرى البعض ناتجاً عن خروج الرساميل الأجنبية مستندة إلى سهولة حركتها في تلك البلدان، وهي تذكر بما حل في النمور الآسيوية عام 1998.

لقد بلغ حجم الرساميل الهاربة من الدول الصاعدة «تركيا والبرازيل والهند وإندونيسيا و جنوب أفريقيا وروسيا» خلال عام 2013 حوالي 15 مليار دولار، ومع حلول عام 2014 وحتى شهر شباط خرج 12 مليار دولار أخرى. ويبين الجدول الآتي حجم الخسارة في عملات بعض الدول مقابل الدولار في عام 2013:

الدولة	حجم الخسارة
البرازيل	%16–
الهند	%3,4–
روسيا	%4,7–
تركيا	%7,9–
اندونيسيا	%20–
الصين	%8,5+

لقد تراجعت معظم عملات البلدان الصاعدة نتيجة هروب الرساميل التي جاءت على شكل ضخ دولار مقابل شراء الأصول المالية، ووحدها الصين بقيت في مأمن نسبياً، حيث لا تسمح سياساتها بحرية خروج الرساميل، مما يؤمن لها حماية جيدة حتى اللحظة.

إن الهدف الأخير لهذه السياسة هو محاولة إنعاش النمو الاقتصادي في ظل الركود والخشية من تعمق أكبر للأزمة الرأسمالية، لكن هذا الإنعاش يجب أن يتم في الدول الغربية، دول المركز، على حساب الدول الصاعدة وذلك عبر الاستفادة من إمكانياتها الإنتاجية بشكل مؤقت ثم ضربها لإعادتها إلى موقعها كمستهلك لا كمنتج.

يؤمن هذا التدهور في عملات الدول الصاعدة فوائد استراتيجية للمراكز الاقتصادية الغربية «الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد الأوروبي- اليابان» والقائم على سياسة ضخ الدولار التي تأخذ شكل شراء أصول مالية ثم بيع هذه الأصول ووقف الضخ في أسواق الدول الصاعدة :

1. الطلب العالي على الدولار مما يؤجل البحث في مصيره فهو ذو قيمة متراجعة دوماً، وغير مسنود بقيمة إنتاجية حقيقية تناسب كتلته المنشورة في الأسواق العالمية.

2. المحافظة على الدولار كعملة تجارة دولية بمواجهة الميل نحو البحث عن عملات بديلة في تكتلات اقتصادية عالمية، والبريكس تحديداً.

3. ضرب استقرار العملات في الدول الصاعدة ما يحقق هدفاً أساسياً وهو ضرب بناها الإنتاجية وبذلك يعود الطلب بشكل أعلى على منتجات دول المركز الرأسمالية مما ينشلها من أزمتها في الركود.

«تسعير جزء»..

تراجع عن الحدود المطلوبة والأهداف الموضوعة

تعهدت الحكومة في الشهر السادس من عام 2013 الماضي، على لسان نائب رئيس مجلس الوزراء في حينها، بتطبيق التسعير الإداري على نسبة 80% من السلع، واعتبر في حينها أن التسعير قد أصبح ضرورة تشق طريقها على الرغم من معارضة «ليبراليي جهاز الدولة» والذين يرون في التراجع عن تحرير الأسعار وحرية السوق «عودة إلى الوراء»، وهم في الحقيقة يعكسون بهذه المقولة مصلحة المستفيدين من التحرير أي قوى السوق الكبرى، حيث تشكل سياسات التسعير الإداري الواسعة والصارمة والتي ضبطت ارتفاعات الأسعار الكبرى في أزمة الثمانينيات، رجوعاً إلى الوراء بالنسبة لهم فهي تقلص من إمكانيات فرض أسعارهم وتحصيل أرباح احتكارية..
اليوم اختصر التسعير الإداري بتحديد هوامش ربح، وضعتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، لبضعة سلع رئيسية، والقانون لا يستطيع حتى الآن أن يلزم أحداً من التجار بتطبيقها..!

تحديد هوامش الأرباح.. حد أدنى مرفوض من التجار!

■ خاص/ قاسيون

أنجزت لجنة التسعير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك جزءاً من مهمتها، مسعرة عدداً من المواد الغذائية وغير الغذائية، معتبرة أن ما تم اختياره من مواد للتسعير يندرج ضمن المواد الهامة والضرورية للمستهلك السوري، فتناولت في سياستها الجديدة: الأدوات الكهربائية والسجاد والموكيت والالكترونيات وأدوات المطبخ غير القابلة للكسر، إضافة للألبسة الجاهزة المستوردة والمصنعة محليا، وغيرها العديد..

تحديد الربح شمل الجميع

وحول موضوع التسعير والأسس المعتمدة فيه، وعن هوامش أرباح الحلقات التجارية كافة الداخلة في عملية إيصال السلعة سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا، إلى المستهلك النهائي، أجاب مصدر مطلع في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن تساؤلات «قاسيون» قائلاً:

إن سياسة التسعير التي تعمل الوزارة على تطبيقها، تقوم على أن يتم تحديد أسعار المبيع لكافة حلقات الوساطة التجارية «منتج أو مستورد، تاجر الجملة، موزع، بائع مفرق» للسلع المشمولة بقرارات التسعير، من قبل الجهات المخولة بتسعيرها استناداً لتكاليف الإنتاج أو الاستيراد الفعلية، مضافاً إليها هوامش الربح المقررة والنافذة أصولاً، في كل قرار.

ويتم إصدار صك التسعير من الجهة المخولة بالتسعير، متضمناً السعر لكافة حلقات المتعاملين بالمادة.

وأكد المصدر، إن كافة القرارات الصادرة مؤخراً عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، تصب في إطار عملية التسعير الإداري، وصولاً إلى إلغاء تحرير الأسعار من تحديد هوامش ربح وهو ما كان متبعاً في الفترة السابقة، خاصة إذا علمنا أن 85% من السلع الموجودة في السوق كانت محررة، ولم يكن هناك قانون أو جهة قادرة على ضبط السوق، بل كان خاضعا لقانون العرض والطلب، الذي تبين في وقت لاحق عدم جدواه، وضعف تأثير المنافسة بين التجار على خفض الأسعار، فضلاً عن الظروف الاستثنائية والعقوبات الاقتصادية، المفروضة على سورية، وما أدت إليه من خلل في سعر صرف الليرة السورية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام المستغلين من التجار لرفع أسعارهم لأضعاف مضاعفة، متذرعين بارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، ومنتهزين فرصة ضعف الدور الحكومي في ضبط السوق، بسبب سياسة تحرير الأسعار.

دوريات الرقابة أداتها الأساسية

أما عن آليات وأدوات وزارة التجارة المتاحة لمراقبة وضبط السوق..

فتملك مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة، جهازاً رقابياً ممثلا بدوريات حماية المستهلك، التي تقوم بجولات دورية على الأسواق، وتنقسم إلى قطاعات متعددة، فضلاً عن سعي الوزارة ومديرياتها لتفعيل الشكاوى، وحث المواطنين على الإبلاغ عن أي مخالفة بحقهم سواء كانت بغش المادة المباعة أو زيادة سعرها، أو عدم الإعلان عنه وغيرها من ممارسات مخالفة للقانون وتستوجب العقوبة.

ويعاقب التاجر الذي يقوم ببيع سلعة بسعر زائد أو الذي يمتنع عن الإعلان عن السعر بالغرامة المالية التي تصل إلى 10 آلاف ليرة سورية، فضلاً عن تشديد العقوبة في حال الإحالة للقضاء.

مخالفات بالجملة

وفي قراءة مبسطة لطبيعة الضبوط المنظمة في أسواق دمشق وريفها، يتبين أن معظم المخالفات المرتكبة تندرج تحت عنوان عدم الإعلان عن السعر والبيع بسعر زائد، مقارنة بأنواع المخالفات الأخرى المذكورة في القانون.

كشف تقرير صادر عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق، أن عدد الضبوط التي تم تنظيمها خلال شهري تشرين ثاني وكانون الأول الماضيين، بلغ 1521 ضبطا، وتم سحب 840 عينة، كانت منها 367 عينة مطابقة للمواصفات، وظهرت 65 عينة مخالفة، بينما لم تظهر نتائج 408 عينة.

كما نظمت المديرية 689 ضبطاً تموينياً في شباط الماضي، منها 339 ضبطاً عدلياً و350 ضبط عينة.

أما مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق، فنظمت 9 ضبوط لعدم الإعلان عن الأسعار، و5 لعدم الإعلان عن بدل خدمات، كما تم سحب 15 عينة لمواد غذائية وغير غذائية، خلال الفترة بين 20 –23 شباط الماضي.

القرارات لم تلق ترحيب التجار

ومن جهة ثانية، تلخص رد الفعل من الفعاليات التجارية على قرارات التسعير الإداري، بالاعتراض وتوجيه الاتهام لتلك القرارات بأنها غير منطقية وغير قابلة للتطبيق الفعلي، مطالبين الوزارة بالتراجع عن قراراتها أو تعديلها أحياناً، مؤكدين أن المنافسة وحدها قادرة على تخفيض الأسعار في السوق، خاصة مع عدم استقرار الظروف المحيطة بعملية الاستيراد، سواء لناحية تأمين قطع أجنبي أو تأمين النقل وتكاليفه المرتفعة، فضلاً عن معاناتهم في إيجاد مستودعات لبضائعهم المستوردة، بسبب الأحداث الأمنية في عدد من المناطق الأساسية لتلك المستودعات.

وفي المقابل، منحت وزارة التجارة الداخلية التجار مهلة شهر، من تاريخ صدور قرار تسعير السلع التي يتعاملون بها، لتصريف البضائع التي تم شراؤها أو استيرادها بسعر مرتفع، على أن تبدأ المحاسبة في حال المخالفة بعد هذه المهلة!!

«التكاليف المستورة».. شرعية

حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نسبة 5% لتغطية التكاليف «المستورة» للتاجر السوري، الذي يتوجب عليه التقدم ببيانات التكلفة إلى الوزارة لتحديد هوامش الأرباح للسلع والمواد التي يتاجر بها. وكانت مصادر تجارية قد أشارت سابقاً إلى ارتفاع تكاليف الرشاوى الجمركية التي يدفعها التجار لتسريع دخول البضائع أو عدم التعطيل «وقد تكون للتغاضي عن مواصفات السلع المستوردة وجودتها أيضاً والمشاركة بتزوير بيانات كلفة الاستيراد من المصدر ورفعها وهذا ما لم يذكره المصدر التجاري بالطبع»، وارتفاع الكلف المفاجئة الناجمة عن ظروف عدم الاستقرار.

وفي هذا المجال، قامت غرفة تجارة دمشق، بعدة محاولات لإقناع وزارة التجارة برفع قيمة التكاليف المستورة، إلى 20 أو 30 % من قيمة البضاعة المستوردة، إلا أن الوزارة أصرت على رفض الفكرة، مبينة أنها على استعداد لدراسة كل النفقات والأخذ بها بعين الاعتبار، دون إضافة المزيد من النسب على النفقات المستترة وبما يزيد عن 5%.

وذكر كتاب الوزارة الموجه إلى غرفة تجارة دمشق إنه يتوجب على صاحب الفعالية التجارية، تقديم بيان التكلفة للنفقات غير الموثقة لديه، والتي يدفعها فعلياً ودون مبالغة أو شطط، إلى غرفتي التجارة والصناعة في المحافظة، لتصديق هذه البيانات من قبلهم أصولاً ومن ثم تقديمها إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظة التي يتبع نشاط التاجر لها، ليتم دراستها أصولاً، مع أحقية الوزارة أو مديرياتها بالمحافظات، التدقيق بهذه النفقات المصدقة، ومدى واقعيتها، وفي حال الشك يتم إعادة دراستها.

وعلى الرغم من رفض الحكومة لتوسيع التكاليف المستورة، فإن مجرد أخذها بعين الاعتبار، هو «شرعنة» لجزء غير واضح من التكاليف التجارية والسماح للتجار بتحميلها للمستهلكين، بينما من المفترض أن تدخل كل التكاليف ضمن تبويبات قانونية محددة! وأن يوضع القانون على أساس القاعدة وليس على أساس الاستثناءات وتحديداً إذا ما كان الاستثناء هو مخالفات قانونية على الأغلب، أو مرتبطة بحالة عدم الاستقرار!

إغلاق شركات الصرافة بلا محاسبة
والنتيجة: «مخالفات متتالية»!

بعد إغلاقها بالشمع الأحمر بسبب التلاعب بأسعار الصرف، واعتراف موظفيها بهذا الارتكاب على شاشة التلفزيون السوري، عاد ليرد اسم شركة الصرافة ذاتها على قائمة الشركات المغلقة لتلاعبها بأسعار الصرف مجدداً، والفاصل الزمني بين التشميع الأول والثاني بضعة أشهر فقط.. شركة «الشعار» للصرافة هي نموذج على كبرى مكاتب وشركات الصرافة التي خالفت، وأدى التهاون والمحاسبة الشكلية الإعلامية لها، إلى عودتها إلى المخالفة لمرات ثانية، وهذا هو حال جميع الإغلاقات إذا لم تبلغ العقوبات الحد الأقصى المطلوب، للمتلاعبين بقيمة الليرة السورية خلال أزمة وطنية عامة..

■ حسان منجه

فقاعات إعلامية للتداول

في نبأ عاجل، كشف أحد المواقع الالكترونية في 18 آذار 2014 عن إغلاق عدة شركات للصرافة بسبب تلاعبها بأسعار الصرف منها شركة الشعار للصرافة، وشركة الفؤاد للصرافة، إلا أن الخبر لم يكن بالجديد، لأنه فيما مضى من الأيام، وفي منتصف شهر أب من عام 2013، ورد خبر إغلاق هاتين الشركتين بالشمع الأحمر، وأظهر عدد من موظفيها باعترافات تلفزيونية تؤكد تلاعبهم بأسعار الدولار، وورود أسماء تلك الشركات مرتين ضمن قائمة الشركات المغلقة خلال أشهر قليلة يدفع للتساؤل، هل الإغلاق بالشمع الأحمر كان لأسابيع فقط حتى تعود للمخالفة ثانية؟! وهل تكفي مثل تلك العقوبة – إن صح وقوعها على المرتكب الأساسي– لجريمة تنوع الارتكابات التي مورست من جانب الشركة أو سواها من الشركات المخالفة بحق الليرة السورية والاقتصاد الوطني حسب اعتراف موظفي الشركة أنفسهم؟! فيما يفترض المنطق إغلاق الشركة أو سواها بشكل نهائي لا لأسابيع فقط، أو سحب الترخيص منها؟! هذا إن لم نقل إن ما ظهر على شاشات التلفزيون هم مجرد «كبش فداء» بينما استمرت الشركة في أعمالها كالمعتاد بعد الحديث إعلامياً عن الإغلاق في المرة الأولى، ولولا ذلك لما كانت تجرأت وتلاعبت بأسعار الصرف لاحقاً، ليكون الخبر الإعلامي عن إغلاق شركات الصرافة في هذه الحالة مجرد فقاعة إعلامية للتداول ليس إلا!!..

أقصر الطرق لتضليل الرأي العام..

بث التلفزيون السوري اعترافات لمحاسب مكتب «الشعار للصرافة» والسكرتيرة وهم يقرّون بتلاعب الشركة بأسعار صرف الدولار، وهم مجرد موظفين بطبيعة الحال، بينما من كان «الرأس المدبر» والمظلة الكبرى لمثل تلك المخالفات، وهو صاحب شركة الشعار طليقاً خارج دائرة المحاسبة بطبيعة الحال، أي أن المتلاعب الفعلي بأسعار الدولار بقي طليقاً بأمواله ومخالفاته وإجرامه بحق الشعب السوري والليرة السورية، وهو من أعاد الشركة إلى العمل من جديد عبر معارفه وعلاقاته على ما يبدو، وإلا لكان ظهر هو الأخر باعترافات مشابهة تثبت تورطه المباشر عبر شركة الصرافة بتدمير العملة الوطنية بما يخدم مصلحته الشخصية، وهذا ليس ما نفترضه نحن، بل ما تؤكده المخالفات الجمة التي اعترف بها موظفون الشركة أنفسهم، فمن أجرموا بحق الليرة السورية يفترض المنطق إغلاق شركاتهم بشكل نهائي إلى غير رجعة لا لأسابيع فقط..

التشهير بالموظفين واستجوابهم على شاشات التلفزة وهم مجرد أدوات يستخدمها أصحاب تلك الشركات للتلاعب بأسعار الصرف ما هو إلا محاولة لتحقيق انجازات وهمية ولتضليل الرأي العام

التشهير بالموظفين، واستجوابهم على شاشات التلفزة، والجميع يعلم أنهم مجرد أدوات يستخدمها أصحاب تلك الشركات للتلاعب بأسعار الصرف ليس إلا، ما هو إلا محاولة من قبل البعض، لتحقيق انجازات وهمية، ليكون إظهار الموظفين كمذنبين وحيدين ومحاسبتهم وحدهم اقصر الطرق لتضليل الرأي العام؟! فلم لم يتم توقيف صاحب شركة الشعار للصرافة؟! ولم أكتفوا بظهور تلفزيوني لعدد من موظفيه؟! ليعود المكتب للعمل بعد حين رغم أن مخالفاته كانت لا تتطلب إيقافه عن العمل لأسابيع فقط، وإنما إغلاقه بشكل كامل، وكما يقول أحد الشعراء، «لا تقطعَنْ ذنبَ الأفعى وترسلَها إن كنتَ شهماً فأتبع رأسها الذنبا»، إلا أن هناك من هو غير راغب بقطع الرأس على ما يبدو، ليستمر نزيف الليرة السورية والاقتصاد الوطني لحساب منفعته الخاصة!

تواطؤ على حساب الاقتصاد الوطني

في سياق اعترافات موظفي شركة الشعار للصراف، كشف محاسب الشركة والسكرتيرة في مكتب الشعار للصرافة أن صاحب المكتب نادر الشعار كان يتاجر بالدولار، وكان يمارس التلاعب ويرتكب مخالفات قانونية لأصول عمل شركات الصرافة، والتي بدأت منذ أن بدأ المصرف المركزي بالتدخل لضبط سعر الصرف عبر بيع الدولار لشركات الصرافة، كبيع الدولار لأقربائه عبر بطاقاتهم الشخصية وفق سعر الصرف الرسمي دون أن يأخذ قيمتها بالليرة السورية ليقوم ببيع هذه المبالغ وفق سعر السوق السوداء، إضافة إلى إرسال واستقبال الحوالات المالية بالتنسيق مع أطراف في الخارج رغم أنه لا يملك ترخيصا للعمل في مجال الحوالات، وهذا «غيض من فيض» الاعترافات الكثيرة التي أقروا بارتكابها من جانب مكتب الشعار، بينما أغلقت السلطات النقدية شركة الفؤاد للصرافة، لاستغلالها للمهجرين وبيعها العملات الأجنبية بناء على بطاقات شخصية وأسماء وهمية، وهذه الاعمال بمجملها تسهم في المحصلة في تدمير الاقتصاد الوطني، فهل محاسبة هؤلاء تكون بإغلاق مكاتبهم وشركاتهم لأسابيع فقط؟! ألا تعني مثل تلك العقوبات المخففة أن هناك تواطؤاً واضحاً بين هؤلاء والسلطات المسؤولة عن محاسبتهم بما يساهم في تدمير الاقتصاد الوطني؟! ألا تتطلب تلك المخالفات الاستثنائية عقوبات استثنائية تنسجم مع الجرم المرتكب؟! فلو كان القانون قاصراً بالفعل عن محاسبة مثل تلك الحالات لمَ لم يجرِ تعديله؟! أم أن مصالح بعضهم تقف مرة أخرى عائقاً في وجه تعديله بما يخفف من عقوبة المجرمين بحق العملة الوطنية؟!

زائد ناقص

ضياع 60%
من الثروة الحيوانية

أوضح رئيس جمعية مشتقات الحليب بدمشق وريفها عبد الرحمن الصعيدي أنّ أكثر من 60% من الثروة الحيوانية فقدت في دمشق وريفها، وأنّ منطقة المليحة كان يوجد فيها نحو 6 آلاف رأس بقر، وفي دوما كان هناك نحو ألفي ورشة لصناعة الجبنة وجميعها أغلقت وهذا ما أثر على السوق، وأدى لانخفاض إنتاج الحليب نتيجة نقص رؤوس الأبقار.

■■■

«مشروع سوري بامتياز»

أنجزت وزارة الإدارة المحلية مشروع مرسوم لإحداث مصرف مختص بإقراض المؤسسات الإدارية، يحل محل صناديق البلديات، وذلك وفقاً لما أجازته المادة 154 من قانون الإدارة المحلية، الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 107 لعام 2011، التي نصت على أن يحدث مصرف إقراض للوحدات الإدارية بمرسوم يحدد رأسماله ومصادر تمويله ومهامه ويحل محل صندوق البلديات.

■■■

آلية جديدة لضريبة الدخل المقطوع

أعلنت وزارة المالية أنها بصدد إعادة النظر في مبدأ وآلية فرض ضريبة الدخل المقطوع على المكلفين بهذه الضريبة، وهم من أصحاب المحال التجارية والفعاليات الاقتصادية والمهن العلمية.

وحدد قرار تشكيل اللجنة رقم 32/1/ مهامها بوضع معايير التكليف القريبة من الواقع لمكلفي الدخل المقطوع، وإعادة النظر بنسب الأرباح الصافية المعمول بها والواردة في سجل المهن.

■■■

«جواب نهائي»؟!

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين أن قرارات التسعير وهوامش الربح كان لها انعكاس إيجابي على الأسواق من حيث انخفاض الأسعار بالنسبة لمواد كثيرة.

■■■

الدقيق خارج قائمة المستوردات

أعلن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، أن سورية ستستغني عن استيراد الدقيق التمويني بعد صيانة المطاحن المتوقفة عن العمل..

وقال قاضي أمين: لم نوقع في الأشهر الأخيرة أي عقود جديدة لاستيراد الطحين، لأن تنفيذ العقود الموقعة مسبقاً يتم بشكله الطبيعي، وما دامت المطاحن المحلية العاملة تزود الأفران بجزء من حاجتها اليومية من الطحين، فإن أي نقص في هذا الجانب يتم استكماله من عقود التوريد الموقعة.

في الانتخابات الرئاسية الجزائرية

■ فادي خضر

في ظل التساؤلات حول صحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة «76 عاماً»، والمرشح لولاية رابعة، ومقاطعة أحزاب المعارضة الجزائرية للانتخابات المقررة في 17 نيسان القادم، تستعدُ الجزائر لجملة من الخيارات المطروحة حول مستقبل بلد «الموارد والفقر» على حدٍ سواء..

تملك الجزائر ثالث أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، بعد نيجيريا، بتقديرات تصل إلى «12,5» مليون برميل، وتملك ثانيَ احتياطي من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى احتياطٍ من النقد الأجنبي يقدَّر بـ «200» مليار دولار، كإشارة إلى وفرة موارد الاقتصاد الجزائري. لكن على الرغم من هذه الأرقام اللافتة، يشكو معظم الجزائريين من تراجع جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والسكن، ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وتصل إلى نسبة «21,5%» في صفوف الشباب، ومعدلات فقر تصل إلى «40%»، حسب إحصائيات حكومية رسمية، بالإضافة إلى احتلال الجزائر للمرتبة «105» عالمياً في مؤشر الفساد في «مؤسسة الشفافية العالمية»...

هذه المؤشرات تظهر «الخطط الخمسية» المتبعة من الحكومات المتعاقبة، كنموذج اقتصادي غير قادر على التوفيق بين حجم الموارد وحجم الإنفاق الحكومي، من جهة، ومستوى الدخل والخدمات المقدمة لعموم الجزائريين، من جهة أخرى.. وبحضور مستوى متدن من الحريات السياسية، يمنع الإنذار المبكر والرقابة الشعبية المباشرة على أجهزة الدولة. ما يضع الجزائر على فوهة بركان من المتوقع انفجاره مع قرب الاستحقاق الرئاسي، في دولة تلعب فيها مؤسسة الرئاسة، إلى جانب الجيش، الدور الأساسي في إدارة مفاصل البلاد...

متطلبات المرحلة في ظل الصراع

لا يمكن مناقشة الوضع السياسي في الجزائر، من خلال عزله عن تلك المتغيرات الدولية، المتمثلة بالتوازن الدولي وسقوط نظام القطبية الواحدة، وانعكاسات ذلك على بلدان العالم، ولاسيما عبر قيام قطب الإمبريالية بتوسيع خارطة الحريق في بلدان العالم. من هنا، فإن استمرار التوترات وارتفاع حدة الانقسامات السياسية في الجزائر، من شأنه أن يشكّل فتيلاً جاهزاً يسهّل على من يسعى لتوسيع دائرة العنف في العالم إشعاله.

ومع احتمالات هذا التفجير، تظهر بوضوح ضرورة سير منحى الحوار الوطني الجدي، للتوصل إلى توافقات كفيلة في تحصين جبهة الداخل الجزائري، في ظل ضرورات التغيير البنيوي لإنقاذ الجزائر من اندلاع الفوضى، وتحقيق آمال ومطالب الشعب الجزائري في استقرارٍ وتغيير جذري للواقع الاقتصادي- الاجتماعي الذي يعيشه.

في دولة مستهدفة الموارد كالجزائر، تفرض على القوى السياسية الجزائرية في السلطة والمعارضة، تحييد البلاد عن الهاوية، من خلال جلوس الجميع إلى طاولة الحوار، كخطوة أولى ممهدة لتأمين الجزائر من سيناريوهات الانزلاق إلى العنف المحتمل، ويفسح المجال أمام الشعب الجزائري للعب الدور الضاغط على الحركة السياسي في البلاد.

عباس في البيت الأبيض... هل من جديد؟

ما كاد البيت الأبيض ينتهي من أجواء زيارة نتنياهو، قبل أسبوعين، حتى فتحت أبوابه من جديد لاستقبال رئيس السلطة، محمود عباس، في خطوة جديدة، أرادت بها الإدارة الأمريكية، بقمة هرمها، التدخل في إنعاش مسار المفاوضات.

■ محمد العبد الله

المسار الذي رسمه وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، منذ أكثر من سبعة أشهر، لحركة سياسية نشطة بين الطرفين: حكومة المستعمرين الصهاينة، وقيادة سلطة رام الله المحتلة، في مفاوضات ماراثونية، من أجل الوصول لصيغة عملية، لحل «الأزمة المستعصية»، كما عبر عنها أكثر من مسؤول وناطق أمريكي، من خلال موافقة الطرفين على «اتفاقية الإطار».

لم تكن الأجواء التي نتجت عن زيارة نتنياهو لواشنطن، ولقائه بالرئيس الأمريكي، توحي بأن حكومة العدو لديها أي تفكير بالتراجع عن الشروط الصعبة التي تفرضها على وفد السلطة المفاوض، والمتتبع لكل أحاديث نتنياهو خلال شهر آذار الحالي، يلاحظ تصعيده الممنهج، ورفع سقف مطالبه، وهذا ماتضمنه خطابه في المؤتمر السنوي في الأسبوع الأول من هذا الشهر، أمام المنظمة اليهودية . الأمريكية . الصهيونية «ايباك» الأبرز حضوراً، والأكثر فاعلية وتأثيراً في صانع القرار، والرأي العام الأمريكي.

وفي تصريحاته المتتالية لوسائل الإعلام، التي يحدد من خلالها الإطار الذي وضعه لحركته السياسية ولشروطه داخل مسار المفاوضات: الموافقة على يهودية الدولة، التنازل عن حق العودة، القدس الموحدة عاصمة للكيان، الاحتفاظ بكتل المستعمرات الكبيرة، والتواجد العسكري في منطقة الأغوار. مع الذهاب خلال فترة زمنية طويلة لبحث القضايا الأخرى.

ثوابت عن ثوابت...«بتفرق»

ما بين جدران المقاطعة في رام الله المحتلة، ومن على منصة أكثر من مؤتمر، أطلق رئيس السلطة عدة مواقف، رسمت مسار لقاءاته القادمة في واشنطن. في مساء السادس من آذار/مارس، تحدث عباس أمام الشبيبة الفتحاوية في الجامعات الفلسطينية مؤكداً على تمسك السلطة بـ«الثوابت»، مصراً على عدم تقديم السلطة «أية تنازلات منذ إعلان الاستقلال عام 1988». مشدداً على أن السلطة لا تزال تطالب بالانسحاب «الإسرائيلي» من جميع الأراضي الفلسطينية على حدود 1967.

أما موقف السلطة من حق عودة اللاجئين، فقد أعلنه من خلال التذكير بـ«ثوابته»! «إنه حق شخصي لكل لاجئ ولاجئة، وهو حر في اختيار الحل الذي يريد من بين الحلول الممكنة، والتي بينها العودة إلى الأراضي «الإسرائيلية»، والحصول على جنسية «إسرائيلية» وتعويض مالي»!.

بعد بضعة أيام، أعاد أبو مازن الإعلان عن مواقفه، المتضمنة رفض الشروط التي يضعها نتنياهو، والتي تعني الموافقة عليها «الانتحار السياسي» له. وهذا ما أكد عليه في كلمته أمام أعضاء «المجلس الثوري» للحركة «الحزب الحاكم في رام الله المحتلة»، قبل بضعة أيام من توجهه للقاء الرئيس الأمريكي: «بلغت الآن 79 عاماً ولن أتنازل عن حقوق شعبي ولن أخون شعبي وقضيته».

أوباما في مديح رجل السلام

في الاجتماع الأخير بالبيت الأبيض، طالب أوباما عباس بضرورة اتخاذه «قرارات سياسية صعبة.. والتقدم نحو مجازفات، إذا أردنا إحراز تقدم»، ومن المؤكد أن تلك القرارات والمجازفات، ليست فقط من أجل إحراز التقدم، بل لتليين موقف نتنياهو وطاقم حكومة المستعمرين. لكن الرئيس الأمريكي لم ينس في لقائه بالصحفيين الإشادة بأبي مازن، باعتباره مسؤولاً «نَبَذَ على الدوام العنف، وسعى باستمرار إلى حل ديبلوماسي وسلمي يتيح الوصول إلى دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن».

من جانبه، شدد أبو مازن على أهمية الزمن: «ليس لدينا وقت لنضيعه لأنه ضيق جداً، خاصة أننا نعيش في الشرق الأوسط بظروف صعبة للغاية، ونأمل أن تستغل هذه الفرصة للوصول إلى سلام». مضيفاً: «منذ العام 1988، نمد أيدينا لجيراننا «الإسرائيليين» من أجل سلام عادل، ومنذ ذلك الوقت، اعترفنا بقرارات الشرعية الدولية، وكان ذلك موقفاً شجاعاً من القيادة في ذلك الوقت، وفي العام 1993 اعترفنا بوضوح بدولة «إسرائيل»».

تمديد جديد ومعاناة مستمرة

رغم كل ذلك، وصف صائب عريقات، في كلمة له أمام «مركز ويلسون للدراسات» في واشنطن، لقاء أوباما – عباس بأنه «كان صعبا وطويلاً»، مضيفاً: «خلافاً لما كان متوقعاً، لم نخرج من هذا الاجتماع بوثيقة رسمية يقترحها الأميركيون.. ما زلنا في مرحلة المباحثات، للتوصل إلى «الاتفاق الإطار»، الذي يعد له وزير الخارجية الأميركي جون كيري منذ أشهر، والذي من المفترض أن يقدم في نهاية شهر نيسان المقبل». لكن المؤكد، أن طلباً أمريكياً تم طرحه بتمديد المفاوضات، المقرر لها أن تنتهي في 29 نيسان/أبريل القادم، لنهاية العام الحالي، طالماً أن الاستعصاءات الحادة مازالت تعترض المسار التفاوضي، ولأن «التنازلات الكبرى» لم يقْدم عليها أحد – المقصود: الطرف الفلسطيني-.

وبالرغم من تنامي شعبية أنصار الموقف الرافض للمفاوضات، في صفوف الحركة الجماهيرية، وداخل القوى السياسية والمجتمعية والفصائل، فإن «لوبي» العمل والاستمرار بالمفاوضات، في ظل الشروط التي تفرضها حكومة المستعمرين، مازال قادراً على التحرك والتأثير. ولهذا، تقدَّم أبو مازن بطلبات تتضمن ضرورة «وقف الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى المرضى، وكبار السن والقادة السياسيين مروان البرغوثي وأحمد سعدات وفؤاد الشوبكي والنساء والمعتقلين الإداريين»، من أجل الموافقة على التمديد.

ما كاد الإعلان عن هذه الطلبات يظهر في وسائل الإعلام، حتى جددت حكومة العدو منح التراخيص لبناء وحدات جديدة بالمستعمرات، وشنت حملة اعتقالات واسعة، وتتحدث بعبارات واضحة عن إمكانية تأجيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى المتفق عليهم بعد بضعة أيام.

في ظل هذا المشهد، ورغم التصلب الراهن في بعض المواقف، يبقى الثابت الوحيد، أن حكومة المستعمرين وداعميها، لاتفهم سوى لغة واحدة ووحيدة: صلابة الموقف في الدفاع عن الحقوق الثابتة، والتمسك بنهج المقاومة، المسيج بوحدة سياسية وثقافية ومجتمعية، لحماية الأرض والشعب والثوابت.

لم ينس أوباما الإشادة بأبي مازن باعتباره مسؤولاً «نَبَذَ على الدوام العنف وسعى باستمرار إلى حل دبلوماسي وسلمي يتيح الوصول إلى دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن»

العراق: إحدى الدكتاتوريتين.. أم نظام وطني؟

أجمعت الكتل السياسية الحاكمة الثلاث، «التحالف الوطني- الوطنية العراقية- التحالف الكردستاني»، على أن العراق يتجه نحو حكم دكتاتوري جديد، على أنقاض الحكم الدكتاتوري الساقط بالاحتلال.

■ صباح الموسوي

تتهم جميع هذه القوى نوري المالكي وحزبه، حزب «الدعوة»، في العمل على إعادة العراق إلى نظام حكم «الدكتاتور العائلة الحزب القائد». ولم يخرج عن هذا التوصيف سوى كتلة «دولة القانون»، التي يرأسها نوري المالكي نفسه، وهي جزء من كتلة التحالف الوطني. علماً أن هذه الكتل الثلاث، أما تكون قد تمزقت وتشتت إلى كتل متعددة متصارعة فيما بينها، كالوطنية العراقية، أو تعاني صراعاً مريراً وتمزقات داخلية، منذرة بانفجار قد يصل حد استخدام السلاح، كالتحالف الكردستاني، أو وحدة شكلية وانقسام فعلي، كالتحالف الوطني.

ولعل المفارقة هي أن جميع هذه الكتل تشكو من تسلط حزب مهيمن وزعيم دكتاتور، في الوقت الذي تحارب فيه «دكتاتورية المالكي وحزبه» على مستوى المركز. قد يكون من المفهوم أن تتبرى وسائل الإعلام الممولة والمملوكة من قبل هذه الكتل الثلاث، لتخوض المعارك الدعائية لمصلحة مالكيها، إلا أن غير المفهوم، أن تنجرف مجموعات من المثقفين والناشطين المدنيين في الانحياز لهذه الكتلة أو تلك. ونحن لا نتحدث هنا عن الانتهازيين، الذين يسطرون المقالات اليومية المنحازة لهذه الدكتاتورية الطائفية، أو تلك الدكتاتورية الإثنية، فهؤلاء يمارسون مهنة قد اعتادوها مذ كانوا يهتفون للدكتاتور صدام، وبعضهم امتهنها في زمن المعارضة للتعيش على أمراضها المتأصلة فيها، كالإقصاء والتفرد والتعامل مع الدول الامبريالية وأجهزة مخابرات الدول الإقليمية. ولعل أكثر هذه الفئات الانتهازية فقاعة، تلك التي تتاجر بالتقدمية واليسارية والشيوعية.

لم تكن زلة لسان ولا تجنياً، أن يقيم بريمير، الحاكم الأمريكي للعراق أعضاء مجلس الحكم: «هؤلاء الناس لا يستطيعون تنظيم مهرجان، فكيف بإدارة بلاد». ولم يكن اختيارهم ناتجاً عن خطأ، كما يروج الجهلة لكوارث الاحتلال ووصفها بـ «أخطاء» الأمريكان، كقرار حل الجيش العراقي على سبيل المثال لا الحصر، وإنما هي سياسة مدروسة وفق مبدأ الفوضى الخلاقة الذي حُدد هدفه الاستراتيجي: الوصول إلى تفتيت العراق. وكان هؤلاء يتمتعون بكل مواصفات «الكريهون أصدقاؤنا خونة بلدانهم»، حسب تعريف المخابرات الأمريكية الرسمي للمتعاملين معها على حساب مصالح بلدانهم الوطنية

وبما أن جميع هذه الكتل مشاركة في السلطة والحكومة والبرلمان، وفق اتفاق المحاصصة الذي رعاه السفيران الأمريكي والإيراني، عقب انتخابات 2010، فهي تتحمل المسؤولية الجماعية على ما آلت إليه أوضاع البلاد الكارثية من جهة، ومن الجهة الأخرى، ما هي في الواقع السياسي والاجتماعي، لما بعد 9 نيسان 2003، سوى دكتاتوريات طائفية، تمثّل طبقة طفيلية ناهبة للثروات الوطنية ومتعاملة مع الإمبريالية الأمريكية حتى اللحظة الراهنة. فهي حكماً فاقدة للشرعية الوطنية التي تؤهلها للحديث عن إقامة النظام الوطني الديمقراطي، المعبر عن تطلعات الشعب العراقي بكل أطيافه الإنسانية وتاريخه الوطني المجيد والحضاري العظيم.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

وقائع اقتصادية في مصر.. تشد التغيير

■ عماد بيضون

«سأجعل من مصر سويسرا العرب»، قد يبدو الشعار الذي رفعه الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، براقاً في استحضاره للنموذج «المتقدم» في نظر بعض العرب. وبغض النظر عن ذلك، فهل تشير الأرقام الاقتصادية الخاصة بمصر إلى نهوضٍ حقيقي في الاقتصاد هناك؟

النمو والتنمية في مصر

يكمن العيب الرئيسي للاقتصاد المصري في اعتماده على قطاع الخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي. حيث يساهم قطاع الخدمات غير المنتج لقيمة مضافة حقيقية بحوالي 51% من إجمالي الناتج المحلي، فقطاع الاتصالات المصري يسهم بـ 4,5% من الناتج، غير أنه لا يشغل سوى 192 ألف عامل، ولا يساهم بأكثر من 13 مليار جنية لخزينة الدولة. بينما تقدر مساهمة الصناعة المصرية بـ 17,2% من إجمالي الناتج، وتشغّل حوالي 2 مليون عامل. أما الزراعة التي تساهم بـ 14% من إجمالي الناتج، فإنها تسهم في تشغيل 31% من القوى العاملة المصرية التي يقدر عددها بـ 27 مليون عامل.

يلاحظ فيما سبق، أن استثماراً أقل في الصناعة والزراعة يشغّل عدداً أكبر من العاملين، ويوفر أمناً غذائياً وصناعياً، مقارنةً بقطاع الاتصالات الذي يستثمر أكثر، لكنه لا يوفر فرص عمل يمكن مقارنتها بالصناعة والزراعة. وعليه يبقى 4 ملايين مُعطّلين عن العمل.

تتراوح أرقام النمو الحالية بين 3 و4%، وهذا الرقم من النمو لا يمكن أن يحقق هدف التنمية المنشود، فنمو الناتج المحلي بهذا المقدار لا يمكن أن يضاعف الناتج قبل 25 سنة، ووفقاً للضرورات المصرية يجب تحقيق أهداف التنمية خلال 7 سنوات، من خلال تغيير المنطلق الاقتصادي والاعتماد على الصناعة والزراعة كقاطرة نمو، ومضاعفة الاستثمارات فيها، والابتعاد عن القروض الخارجية التي تستهلك 25% من إيرادات الخزينة. وأيضاً، عن طريق رفع عائدية الجنيه المصري الذي يحقق الآن عائدية بنسبة 11% فقط، بينما المطلوب مضاعفته ثلاث مرات، بالاعتماد على الميزات المطلقة والنسبية. ويجب على الحكومة المصرية تمويل هذه العملية من موارد الفساد التي تقدَّر، حتى عام 2008، بحوالي 57 مليار دولار أمريكي.

الأزمات العميقة ودور الدولة

لقد أقر في مصر تطبيق الحد الأدنى للأجور، ليصل إلى 171 دولاراً. أما الحد الأدنى للمعيشة، لعائلة من خمسة أشخاص، يقدَّر بحوالي 300 دولاراً، مما يضع شرائح تصل إلى 25% من السكان تحت خط الفقر، وأكثر من 10% من السكان تحت خط الفقر المدقع. وإن مشكلة رفع الحد الأدنى للأجور، دون أن يقابلها زيادة حقيقية في البضائع والمنتجات، تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التضخم الذي بلغ السنة الماضية 14%. وعند معدلات نمو بحدود 3%، يجد 13% من المصريين أنفسهم مُعطّلين عن العمل.

متأثرة بالمد الليبرالي الواسع، تخلت الدولة عن قيادة دفة الاقتصاد، لمصلحة القطاع الخاص المصري الذي لم يستطع تحقيق أهداف التنمية. بينما أدى تراجع الدولة عن الاستثمار إلى تراجع كبير في مستويات النمو، ففي عهد الدولة التدخلية، كان الاقتصاد المصري ينمو بنسبٍ تصل إلى 8%، ووقتها لم يكن للقطاع الخاص ذلك الدور.

بينما الآن، ومن خلال العودة إلى ميزانية العام 2013، نجد أن الإنفاق على الاستثمار الحكومي بلغ 55 مليون جنية مصري، أي ما نسبته 8,7% من إجمالي الإنفاق العام بالميزانية البالغ قدره 635 مليون جنيه. بينما تشكل الأجور نسبة 21%، والإنفاق على الدين 22%، ونفقات استهلاكية مثل الدعم والمنح 145 مليون جنيه. وهذه ميزانية استهلاكية بجدارة، حيث مازال المشرِّع والسياسيون المصريون مصرين على التراجع بدور الدولة، رغم فشل السياسات الليبرالية بتحقيق حلم السادات بالعسل والجنة.

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ قاسيون

1959/3/17 القضاء على الثورة المضادة التي قادها الإقطاعيون في إقليم التيبت الصيني.

1938/3/18 تأسيس اتحاد نقابات العمال في سورية، برئاسة الشيوعي مصطفى العريس .

1977/3/18 اغتيال رئيس جمهورية الكونغو، وقائد الثورة الكونغولية ماريان نغوابي.

1949/3/19 إعلان قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشعبية.

2003/3/20 الغزو الإمبريالي الأنكلو–أمريكي للعراق، وما تلاه من تدمير البنى التحية للدولة، وتهديد الوحدة الوطنية للعراقيين، كان ضحيته الآلاف من أبناء الشعب العراقي.

1975/3/21 قيام الثورة الإثيوبية على النظام الإمبراطوري، ووصول حزب «الشغيلة» الإثيوبي إلى السلطة.

1982/3/21 تحول احتفالات عيد النوروز في تركيا إلى حملة للتضامن مع المعتقلين المضربين عن الطعام، المعروف بصيام الموت وحدوث مجزرة دموية في سجن ديار بكر، اغتيل فيه الكثير من القيادات اليسارية الكردية.

2011/3/22 إضراب عام للمعلمين في الأردن.

1919/3/23 الطائرات الإنجليزية تقصف مدينتي أسيوط وديروط لمدة يومين، وذلك أثناء ثورة 1919 المصرية ضد الاحتلال البريطاني.

الأزمة الأوكرانية وخطط الغرب لتقسيم روسيا

في كتابه «رقعة الشطرنج العظمى» تفاخر سكرتير الامن القومي الأسبق في الولايات المتحدة بريجنسكي بأن «انهيار الاتحاد السوفييتي سيمنع روسيا أن تكون ندا للولايات المتحدة الامريكية خصوصا بعد ابتعاد اوكراييننا عن موسكو، واصرارها على تقليص التواجد العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم»!

■ حمزة منذر

يبدو أن السيد بريجنسكي، قد أغرته سياسة يلتسن، وحاشيته الصهيونية، ودفعت به إلى الاعتقاد بأن روسيا دخلت مرحلة الحطام داخلياً، وفقدان الدور على المستوى الدولي، وهنا ظهرت إلى العلن الأهداف المضمرة بتقسيم روسيا، والسيطرة على ثرواتها الهائلة، وقد عبرت عن ذلك صراحةً فيما بعد وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت.

بعد تعثر استراتيجية الكولونيالية الجديدة في الوصول إلى اهدافها الكبرى في افغانستان وباكستان والعراق وسورية ومصر، وكذلك بعد استمرار الأزمة الرأسمالية العالمية، وتحولها إلى مرض عضال منذ 2008، لايزال بين ساسة الغرب الامبريالي الاستعماري الكثير من المغامرين والفاشيين يعتقدون بإمكانية تقسيم روسيا رغم كل ما حققته في السنوات العشر الماضية من تقدم على الأصعدة كافة وبعيداً جداً عن حدودها، فكيف سيكون رد فعلها إذا كان الخطر يتهدد أمنها القومي المباشر سواءً فيما يتعلق بنشر عناصر الدرع الصاروخي في بلدان أوروبا الشرقية، وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، أو الدفع بالمجموعات الفاشية الجديدة إلى سدة الحكم في البلدان المجاورة، وخصوصاً اوكرانيا التي يبلغ عدد المواطنين الروس فيها ما يقارب نصف تعداد سكانها! ناهيك عن أن 80 بالمئة من السكان من متحدثي اللغة الروسية.

روسيا وقفت قولا وفعلاً مع حق شعوب القرم في تقرير مصيرهم عبر استفتاء شفاف لم تعرفه اوروبا من قبل

لا شك أن الازمة في اوكرانيا لها أسبابها الاجتماعية الاقتصادية العميقة. فمنذ أكثر من عشرين عاماً توالى على السلطة فيها، قوى الفساد الكبير من رؤساء ووزراء ونواب، وبالتقاسم الوظيفي مع الفاسدين من خارج جهاز الحكم، كان يجري نهب الدولة والمجتمع معاً، لمصلحة الاحتكارات الرأسمالية العالمية، ونتج عن ذلك كله ارتفاع مستوى البطالة والهجرة، وتراجع مستوى المعيشة بشكل خطير.

إن غياب العدالة الاجتماعية وتسعير الصراعات العرقية، وتطبيق وصفات البنك الدولي حوّل اوكرانيا من بلد صناعي زراعي متقدم إلى بلد عالمثالثي غارق في الديون، والتوتر الاجتماعي مما سهل على النازيين والفاشيين الجدد والقوميين المتشددين القيام بانقلاب موصوف في كييف، وبرعاية ثلاثة وزراء من دول الاتحاد الاوربي بعد اتفاق 21 شباط، وهذه القوى هي الوريث الروحي لحركات القوميين الاوكرانيين الذين تحالفوا مع هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، وارتكبوا الفظائع بحق المقاومين للاحتلال النازي من مختلف الأعراق ضمن اوكرانيا. كما تشير الوقائع أن تلك القوى هي المسؤولة عن مجموعات القناصة التي تطلق النار على قوات الشرطة والمتظاهرين في آنٍ معاً مما أودى بحياة 83 شخصاً يوم 20 شباط.

كانت دول الغرب الاستعمارية ترغب بجر روسيا إلى سلوك مماثل في اوكرانيا لما قام به حلف الناتو من جرائم ضد شعوب البلقان، لكن روسيا وقفت قولا وفعلاً مع حق شعوب القرم في تقرير مصيرهم عبر استفتاء شفاف، لم تعرفه اوروبا من قبل حيث شارك فيه أكثر 82 بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، صوت منهم أكثر من 96 بالمئة لصالح عودة القرم إلى حضن الدولة الروسية.

وكان الرئيس بوتين قد أكد في خطابه أمام البرلمان في يوم 19 أذار: «إن تسليم شبه جزيرة القرم إلى اوكرانيا عام 1954 جاء بمبادرة نيكيتا خروتشوف، وأن تلك العملية كانت مخالفة للأحكام الدستورية إذ كان ذلك بمثابة اتفاق شخصي».

ورداً على تصريحات بريجينسكي الجديدة، التي وصف فيها العقوبات الاقتصادية ضد روسيا بالمقبلات الضرورية لفتح الشهية للطعام لاحقاً، نقول إن روسيا الآن غير قابلة لأن يبتلعها أحد، بل بدأت الإشراف على رحلة عودة الأراضي الروسية إلى ما كانت عليه.

و السؤال الآن هل يتقبل متخذو القرار في الولايات المتحدة فكرة تفكك الولايات الامريكية تحت ضغوط أزماتها؟ وهل يتقبل قادة الحركة الصهيونية فكرة تخلي واشنطن عن الكيان الصهيوني، في ظل التراجع الامريكي؟ الإجابة تتعلق بمتغيرات ميزان القوى الدولي، الذي تجري رياحه بما لا تشتهي سفن التحالف الامبريالي الصهيوني.

فنزويلا وإنجازات النهج البوليفاري

«اليوم نلقن الإمبريالية درساً جديداً في الكرامة، إنها هزيمة أخرى لامبراطورية الموت والشيطنة العالمية. لن نكون مستعمرة للولايات المتحدة من جديد... فلتحيا الاشتراكية الثورية... وهذا هو المصير.. الاشتراكية هي الإنسانية.. الاشتراكية هي الحب..!».

■ فيصل يعسوب

رئيس فنزويلا البوليفارية الراحل، هوغو تشافيز، بعد فوزه بانتخابات 2006.

تشهد فنزويلا حالة «صدام» أطلقته المعارضة الفنزويلية، للمطالبة بتنحي الرئيس الحالي، نيكولاس مادورو، الوريث السياسي للرئيس الراحل تشافيز، وتأتي هذه المطالبة تحت حجة أن الحزب البوليفاري قد تسبب بتراجع فنزويلا وتردي وضعها الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي..

أرقام حكومية ودولية «تكذّب الغطاس»

نسب النمو: بين عامي 1999 و2013 ارتفعت نسبة النمو من 1,4% إلى 4,3%، وفق معدلات مجمل الإنتاج القومي، مع العلم أنه، منذ 1999 وحتى 2003، كانت المؤسسات النفطية ملكاً للقطّاع الخاص، وتحديداً المعارض الأساسي للبوليفارية والمدعوم أمريكياً بشكل علني «بيريز»، وبالتالي كانت العائدات النفطية هي ملكاً لأصحاب الشركات دون باقي الشعب.

نسبة البطالة: في عام 1994، كانت نسبة البطالة 8,3%، وأخذت النسبة بالارتفاع لتبلغ أعلى معدل في إضراب 2003 الذي فرضته شركات النفط التابعة للاستثمارات الخارجية، لتكون نسبة البطالة في حينه 17%، وبعد نجاح تأميم شركات النفط وانقلاب عمّال الشركات الخاصة على رؤسائهم أخذت معدلات البطالة بالانخفاض بشكل سريع لتبلغ 7% عام 2008، و7,5% عام 2013.

معدلات التضخم: قبل تسلم «البوليفاريين» الحكم في فنزويلا كان أدنى معدل للتضخم، منذ عام 1980، هو 9%، هذا المعدّل أخذ بالارتفاع ليصل أعلى نسبة له قبل عام من فوز البوليفاريين بالانتخابات، ليكون معدّل التضخم 110% عام 1998، ثم انخفض هذا الرقم، بشكل مطرد، ليصبح معدل التضخم أقل من 16% عام 2013.

معدلات الفقر: هناك نسبتان لقياس الفقر حسب المقاييس الدولية:

– نسبة الفقر العادي: وهو يشير إلى نسبة من هم يعيشون عند خط الفقر، أو فوقه بهامش قليل. وفي فنزويلا كانت هذه النسبة 50% عام 1998، وارتفعت أثناء إضراب شركات النفط عام 2003 لتبلغ 62,1%، ولتعاود الانخفاض وتصل إلى 30% عام 2012.

– نسبة الفقر المدقع: وهو يشير إلى نسبة من يعيشون تحت خط الفقر. في فنزويلا كانت هذه النسبة 19,9% عام 1998، وبلغت معدل 29,8% إبان إضراب 2003، ثم انخفض لتصبح نسبة الفقر المدقع 8,6% عام 2012.

التقاعد والتعليم وتوزيع الثروة: منذ تسلم البوليفاريين، تمكن أكثر من 90% من الشعب الفنزويلي، أن يتناولوا ثلاث وجبات يومياً، وهذه النسبة ذاتها من الشعب الفنزويلي، تمكنت من الحصول على رواتب عادلة ومعاشات التقاعد، إذ كانت نسبة الفنزويليين الذين يتقاضون معاشات تقاعد، قبل 1999، حوالي الـ 500 ألف شخص فقط، واليوم تزيد نسبتهم عن الـ 2 مليون شخص.

وارتفعت نسبة خرّيجي التعليم العالي من 500 ألف شخص إلى 2 مليون خرّيج جامعي سنوياً، وافتتحت أكثر من 22 جامعة حكومية، خلال السنوات العشر الماضية فقط، وارتفع عدد الأساتذة من 65 ألف إلى 350 ألف معلم خلال الفترة ذاتها.

هذا ما تصفه المعارضة الفنزويلية بـ «تردي الوضع الاقتصادي الفنزويلي»، وتراجع النمو في ظل الحكم البوليفاري الاشتراكي، المناهض للولايات المتحدة والإمبريالية العالمية!

قناصة مجهولون و«تغيير الأنظمة» وفق مصالح الغرب 2/2

■ بقلم: بقلم: جيروید أوكولماين

ترجمة: جيهان الذياب

تونس

في السادس عشر من كانون الثاني 2011 ذكرت الـ «سي إن إن» أن «عصابات مسلحة» كانت تقاتل قوات الأمن التونسية. ونُسبت العديد من جرائم القتل التي ارتكبت أثناء الانتفاضة التونسية إلى «قناصة مجهولين». وأظهرت أشرطة الفيديو التي انتشرت على شبكة الانترنت مقاطع لمسلحين سويديين، ببنادق قنص، وقد اعتقلتهم قوات الأمن التونسية .كذلك بثّت قناة روسيا اليوم الصور الموثقة لهذا الحدث.

مصر

في العشرين من تشرين الثاني 2011، نشرت صحيفة «تلغراف» مقالاً بعنوان: «قتل أخونا من أجل مصر أفضل». وفقا لـ «تلغراف»، تم إطلاق النار على مينا دانيال، الناشط المناهض للحكومة في القاهرة، «من قبل قناص مجهول ، ما أدى إلى إصابته إصابة قاتلةً في الصدر».

ولسبب غير مفهوم، لم تعد المقالة متاحة على الموقع الالكتروني لـ «تلغراف» للاطلاع المباشر على الإنترنت. ولكن البحث على موقع «جوجل»، يدلنا بوضوح إلى الشرح السابق أعلاه لتفاصيل واقعة وفاة مينا دانيال . لذلك، من يمكن أن يكون هؤلاء «القناصة المجهولين»؟

ذكرت قناة «الجزيرة» في تقرير لها، بتاريخ السادس من شباط، أن الصحافي المصري أحمد محمود قُتل برصاص قناصة، بينما كان يحاول تغطية مواجهات بين قوات الأمن المصرية و متظاهرين. وفي إشارة إلى التصريحات التي أدلت بها «إيناس عبد العليم» زوجة محمود ، يلمّح تقرير الجزيرة أن محمود قُتل على أيدي قوات الأمن المصرية.

قالت عبد العليم إن عدداً من شهود العيان أخبروها أن نقيب شرطة يرتدي الزي الرسمي، وهو من قوات الأمن المركزي سيئ السمعة في مصر، صرخ بوجه زوجها يأمره بوقف التصوير. وقالت أيضاً: «قبل أن يتمكن محمود من الرد، أطلق قناص النار عليه».

في حين يقدم تقرير الجزيرة نظرية أن القناصة كانوا عملاء لنظام مبارك، ما زال دورهم في الانتفاضة لغزاً. لعبت قناة الجزيرة، المحطة التلفزيونية المملوكة من قبل الأمير حمد بن خليفة آل ثاني ومقرها قطر، دوراً رئيسياً في تعقيد الأمور في تونس ومصر، وذلك قبل شن حملة دعائية لا هوادة فيها مؤيدة لحرب منظمة حلف شمال الأطلسي لتدمير ليبيا.

قتل العديد من الأشخاص خلال هذه الأحداث في مصر. ورغم أن عمليات القتل نُسبت إلى حسني مبارك، الذي ينتمي إلى فئة العملاء للولايات المتحدة، لا يمكن استبعاد تورط الاستخبارات الغربية فيها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن دور القناصة المجهولين في المظاهرات الحاشدة، لا يزال معقّداً ومتعدد الأوجه، وبالتالي لا ينبغي للمرء أن يقفز إلى الاستنتاجات مباشرةً.

على سبيل المثال، بعد مجزرة الأحد الدامي في ديري، في أيرلندا عام 1972، حيث قتل المتظاهرون السلميون برصاص الجيش البريطاني. ادعى مسؤولون بريطانيون أنهم تعرضوا لنيران القناصة. ولكن لجنة التحقيق في أحداث الأحد الدامي، التي دامت لثلاثين سنة طويلة، أثبتت في وقت لاحق كذب هذا الادعاء. وهنا يبقى السؤال قائماً مرة أخرى، من هم هؤلاء القناصة في مصر؟، وما الأهداف التي يخدمونها؟؟

ليبيا 2011

بثت قناة «الجزيرة» شريط فيديو، خلال فترة زعزعة الاستقرار في ليبيا، يظهر فيه متظاهرون سلميون «مؤيدون للديمقراطية»، يتعرضون لإطلاق النار من قبل «قوات القذافي». وقد تم تحرير هذا الفيديو لإقناع المشاهد بأن المتظاهرين يُقتلون على أيدي قوات الأمن. ومع ذلك، تعرض نسخة غير منقحة للفيديو على «يوتيوب»، يبدو فيها وبوضوح المتظاهرون يتعرضون لإطلاق النار من قبل قناصة مجهولين. كان إسناد الجرائم المرتبطة بحلف شمال الأطلسي لقوات الأمن من الجماهيرية الليبية، سمة ثابتة من وحشية الحرب الإعلامية التي تشن ضد الشعب الليبي.

لعبت قناة الجزيرة القطرية، دوراً رئيسياً في تعقيد الأمور في تونس ومصر، وفي شن حملة دعائية لا هوادة فيها مؤيدة لحرب منظمة لحلف شمال الأطلسي لتدمير ليبيا

سورية

عندما زرت سورية في نيسان الماضي، التقيت شخصياً تجاراً ومواطنين في حماة، وأخبروني أنهم شاهدوا إرهابيين مسلحين يجوبون شوارع تلك المدينة المسالمة، ويقومون بترويع الأهالي. وأذكر أني تحدثت مع بائع فاكهة في مدينة حماة أخبرني عن الرعب الذي شهده ذلك اليوم. وبينما كان يصف مشاهد العنف لي، أسر انتباهي عنوان باللغة الإنجليزية من صحيفة «واشنطن بوست»، ظهر على التلفزيون السوري: «وكالة المخابرات المركزية تدعم المعارضة السورية». وتقوم وكالة الاستخبارات المركزية بتدريب و تمويل الجماعات التي تخدم المصالح الإمبريالية الأمريكية. ويبين تاريخ وكالة المخابرات المركزية أن دعم قوى المعارضة يعني تمويلهم وتزويدهم بالأسلحة، والقيام بالإجراءات غير قانونية لحمايتهم بموجب القانون الدولي.

وبعد بضعة أيام، وبينما كنت في مدينة حلب القديمة والعريقة، تحدثت مع رجل أعمال سوري يدير العديد من الفنادق في المدينة. وقد أخبرني أنه اعتاد أن يشاهد قناة «الجزيرة»، ولكن لديه الآن شكوك حول أمانتهم. وبينما كنا نتحدث، عرضت «الجزيرة» مشاهد لجنود سوريين يقومون بضرب وتعذيب المتظاهرين. وقال: «الآن إذا كان ذلك صحيحاً، فهو ببساطة غير مقبول». لأنه من المستحيل أحياناً التحقق ما إذا كانت الصور التي تظهر على التلفزيون صحيحة أم لا. فقد ارتكبت العصابات المسلحة العديد من الجرائم ونسبتها إلى الجيش السوري، مثل إغراق الجثث المشوهة في النهر في حماة، وتقديمها للعالم كدليل على الجرائم.

التضليل فعال في زرع بذور الشك بين أولئك الذين أغرتهم الدعاية الغربية. فقد رفضت وسائل الإعلام الغربية حتى أن تقدم تقريراً عن موقف الحكومة السورية، لئلا تشجع التغطية الإعلامية للجانب الآخر من هذه القصة ظهور أي قدرٍ من الفكر النقدي في ذهن الجمهور.

النتيجة

تم توثيق استخدام المرتزقة وفرق الموت والقناصة من قبل وكالات الاستخبارات الغربية. لن تلجأ أي حكومة «عقلانية» رشيدة في محاولة البقاء في السلطة إلى القناصة المجهولين لتهديد خصومها. يؤدي إطلاق النار على المتظاهرين الأبرياء إلى نتائج عكسية، في مواجهة الضغوط الصارمة من الحكومات الغربية المصممة على تثبيت أنظمة عميلة في المنطقة. ويعتبر إطلاق النار على المتظاهرين العزل الأمر الوحيد المقبول في الديكتاتوريات التي تتمتع بالدعم غير المشروط من الحكومات الغربية، مثل البحرين وهندوراس أو كولومبيا. إن الغاز المسيل للدموع، والاعتقالات الجماعية والأساليب الأخرى غير الفتاكة هي شيء كاف تماماً لتسيطر حكومة ما على المتظاهرين العزل.

تُستخدم القناصة لخلق الذعر والخوف، والدعاية المناهضة للنظام. فهي جزء لا يتجزأ من الرعاية الغربية لتغيير النظام. إذا كان للمرء أن يوجه انتقادات خطيرة للحكومة السورية على مدى الأشهر القليلة الماضية، هو فشلها في تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب في البلاد.

لا يوجد دليل قاطع على أن القناصة الذين يقتلون الرجال والنساء والأطفال في سورية هم وكلاء للإمبريالية الغربية. ولكن هناك دليل ساحق أن الإمبريالية الغربية تحاول تدمير الدولة السورية. كما هو الحال في ليبيا، فإنهم لم يذكروا مرة واحدة إمكانية إجراء مفاوضات بين ما يسمى المعارضة والحكومة السورية. يريد الغرب تدمير الدولة، وهو مصمم على تكرار المذابح في ليبيا لتحقيق هذا الهدف الجيوسياسي.

■ *نُشرت هذه المقالة سابقاً في نوفمبر 2011، وبعاد نشرها لارتباطها بما يحدث في أوكرانيا

إن دور القناصة المجهولين في المظاهرات الحاشدة، لا يزال معقَّداً ومتعدد الأوجه، وبالتالي، لا ينبغي للمرء أن يقفز إلى الاستنتاجات مباشرةً.

البكتريا الممطرة

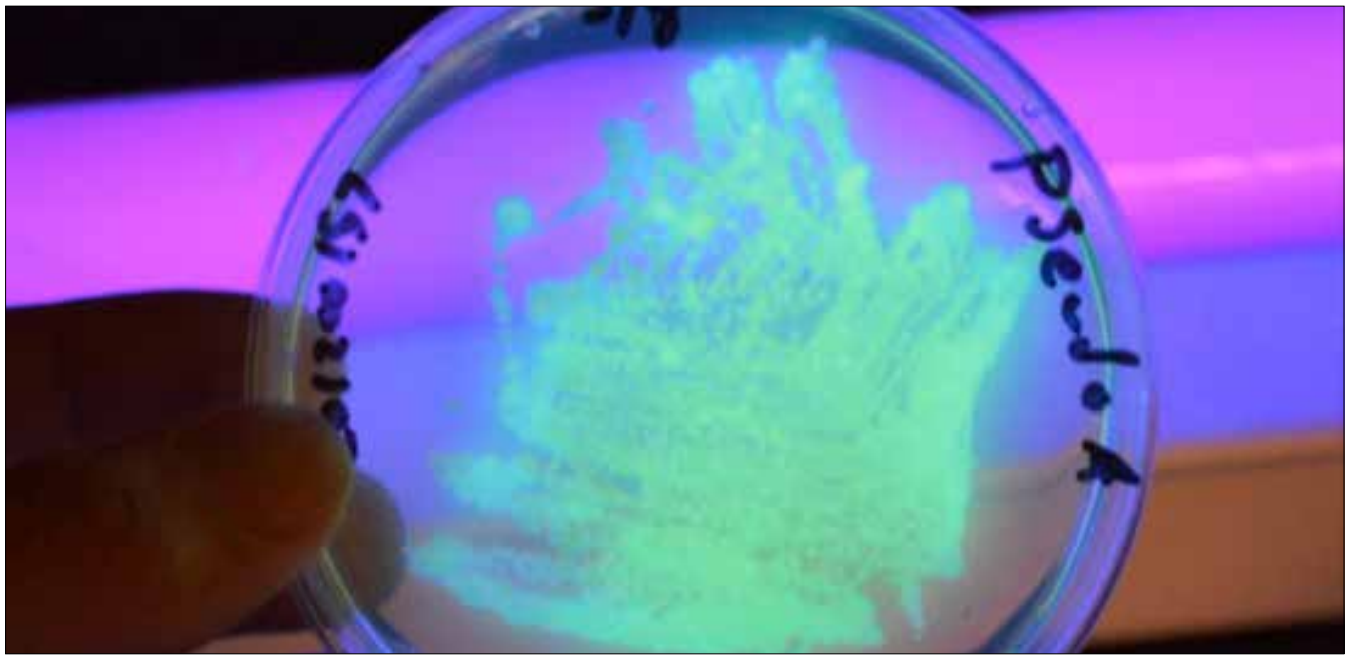

تلقيح السحب من الأساليب الاصطناعية المتبعة للمساعدة في سقوط الأمطار

الجفاف هو فترة ممتدة من الوقت قد تصل إلى شهور أو سنوات، وتحدث نتيجة نقص حاد في الموارد المائية في منطقة معينة. وبشكل عام، يحدث الجفاف عندما تعاني منطقة ما بشكل مستمر من انخفاض الهطول عن المعدل الطبيعي له. ومن الممكن أن يكون للجفاف تأثير كبير على كل من النظام البيئي والزراعة في المنطقة المتضررة. وعلى الرغم من أن فترات الجفاف قد تستمر لسنوات عديدة، فإن فترة قصيرة من الجفاف الشديد كفيلة بإلحاق أضرار هائلة وإنزال خسائر بالاقتصاد المحلي، ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة عن المناخ، من المتوقع أن تختفي الأنهار الجليدية في جبال الهيمالايا، التي تشكل مصادر مياه أكبر أنهار آسيا مثل الغانج، والسند والبراهمابوترا واليانجتسي والميكونج والسالوين والنهر الأصفر بحلول عام 2035 بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. تتحول مدن العالم إلى مدن أشباح، مهجورة تفتقر إلى أي مصدر من مصادر المياه من شأنه توفير سبل الحياة للسكان

■ د. شعلة خاروف

أسباب الجفاف

ترتبط كمية الأمطار الهاطلة بشكل عام بكمية بخار الماء في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى قوة دفع الكتل الهوائية الحاملة لبخار الماء لأعلى. إذا انخفضت نسبة أي من هذين العاملين، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي الجفاف. وقد يرجع حدوث ذلك إلى عدة عوامل:

زيادة الضغط في أنظمة الضغط المرتفع عن المعدل الطبيعي لها. كون الرياح محمّلة بكتل الهواء القارية الدافئة بدلاً من كتل الهواء المحيطية.

الطريقة التي تتشكل بها سلاسل الجبال في منطقة الضغط المرتفع والتي قد تمنع أو تعوق نشاط العواصف الرعدية أو سقوط الأمطار على منطقة معينة.

النشاط البشري بشكل مباشر إلى تفاقم بعض العوامل، مثل الزراعة الجائرة، والري الجائر وإزالة الغابات وتعرية التربة، التي تؤثر بشكل سلبي على قدرة الأرض على امتصاص الماء والاحتفاظ به.

وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة المتسببة في حدوث تغيرات مناخية على مستوى العالم تكاد تنحصر في نطاق محدود نسبياً، فمن المتوقع أن تكون سببًا في الدخول في فترات من الجفاف، سيكون لها تأثير خطير على الزراعة في جميع أنحاء العالم، وخاصةً في الدول النامية

استراتيجيات التخفيف من آثار الجفاف

من الغريب كما قد يبدو، أن المياه لا تتجمد فعليا في درجة الصفر. في الواقع، حتى في درجات الحرارة الباردة مثل –10 C، المياه لا تزال في حاجة إلى مساعدة لتتحول إلى جليد. تعلمت المخلوقات الحية جميعا الاستفادة من هذه الحقيقة الغريبة بطرق مختلفة. يبدو أن المياه تتجمد في درجات حرارة تجمد بديهيا، ولكن هذا فقط لأنها عادة ما تكون مليئة بالشوائب.

الجليد، مثل أي بلورات أخرى، يتشكل بسهولة أكبر حول نواة. في البلورة حيث جميع القطع يجب أن تتوافق مع بعضها البعض. والبلورات تنمو بسهولة أكبر من النواة الأولية هذه النواة تكون بمثابة القالب، مما يحد من الترتيبات الممكنة للجزيئات المحيطة بها. من خلال القيام بذلك، فإنه يوفر نمطاً حولها يمكن أن تتجمع حوله جزيئات الماء بشكل منتظم، لذلك لا بد من تبريده الى درجة –48 درجة مئوية كي تبدأ الجزيئات بتشكيل البلورات المائية ويوجد ضمن الماء العديد من الجزيئات المجهرية مثل الغبار والسخام التي يمكن أن تكون بمثابة نواة الجليد. وهي ليست كلها فعالة بالدرجة نفسها، وعلى الرغم من أن الغبار المعدني والعضوي شائع جدا ، إلا أنها ليست جيدة جدا

يوجد ضمن الماء العديد من الجزيئات المجهرية مثل الغبار والسخام التي يمكن أن تكون بمثابة نواة الجليد

في مساعدة تشكيل بلورات الثلج في درجات حرارة أكثر دفئا من حوالي –15 C. في عام 1970 ، قام روسيل شنيل بدراسة للجليد فوجد فيه بعض من المواد المتحللة النباتية وأظهر هذا الاكتشاف المدهش أن هناك بعضاً من الميكروبات التي تساعد وتسرع من عملية تشكل الجليد. وبعد سنوات قليلة، حدد ليروي ماكي أن هذه الميكروبات هي البكتيريا الزائفة Pseudomonas syringae كانت مصدرا لنويات الجليد، وفي الوقت نفسه، اكتشف دين آرني أن أكثر الصقيع تشكل على النباتات المصابة بالبكتريا P. syringae .

ومنذ ذلك الحين تم العثور على البروتينات المشكلة لنواتات الجليد في طائفة واسعة من الكائنات الحية، من الرخويات إلى الضفادع. في بعض الحالات، قد يكون هذا التكيف لحماية الحيوان من خلال تشكيل الجليد حيث أنها لن تسبب ضررا، والتنوي الجليدي ربما يكون مجرد أثر جانبي لشكل البروتين.

في عام 1982، اقترح ديفيد ساندس إمكانية أن البكتيريا قد تسبب الأمطار والثلوج ، بما في ذلك المساعدة على تشكل السحب، مثل البكتيريا والفطريات تساعد على إنتاج بلورات الثلج التي تتشكل في السحب تنمو حتى تكون كبيرة بما يكفي لتسقط إما المطر أو الثلج اعتمادا على ما إذا كانت تذوب على طول الطريق. ولكن عندما اكتشف الباحثون وجود P. syringae في المطر الطازج والثلوج والجليد في مجموعة واسعة من المواقع بما في ذلك ولاية لويزيانا، وجبال الألب الفرنسية، وحتى القارة القطبية الجنوبية ووجد فريق آخر من الباحثين أن ثلث بلورات الثلج في السحب على وايومنغ قد تشكلت حول الجزيئات البيولوجية. تمكن العلماء من اكتشاف أن سلالات P. syringae في المطر الذي يسقط على حقل فول الصويا تختلف عن تلك الموجودة على الأوراق في محاصيل أخرى، وهو ما يعني أنها ربما جاءت من مكان آخر .

هل للبكتيريا المسببة للمطر تأثير على البيئة العالمية؟

على الصعيد العالمي، يبدو واضحا أن P. syringae له تأثير على دورة المياه المحلية ، والتي قد تلعب دورا حتى في دورة حياتها. وقد أجريت دراسة في ايكاردا ICARDA وبالتعاون مع INRA، في فرنسا وجامعة مونتانا الأميركية على دراسة البكتريا P. syringae التي كانت مرتبطة بالابواغ اليوريدية للصدأ حيث أن هذه النوع من الفطور ينتقل خلال 1000 كم، ومن خلال الدراسة تبين أن أبواغ الفطر يمكن ان تحمل عليها بكتريا P. syringae والتي تساعد على تجمد الماء وبالتالي يمكن من خلال متابعة حركة الغيوم معرفة كيفية حركة ومدى انتشار الأصداء وكذلك من خلال ذلك يمكن تنمية هذه البكتريا مخبريا وحقن الغيوم وبالتاي تساعد على زيادة إمكانية هطول الأمطار

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

«العصابة الشريفة»

يتزايد اليوم الحديث عما يسمى اصطلاحاً على المستوى الشعبي ب«العصابة الشريفة» في إشارة إلى تشكيل أحلاف نظيفة في مواجهة الأحلاف القائمة على أرض الواقع تلك التي تغذيها قوى الفساد وتدعم نشاطها في كل المجالات.

وفي الدارج تسمع أنه في حرب الشياطين والملائكة تربح الشياطين دوماً لأنها تستخدم أساليب مراوغة لتحقيق أهدافها، وتخسر الملائكة لأنها تستخدم الأساليب الشريفة، ذلك في سياق مداعبة الوعي الشعبي، للإشارة إلى ضرورة تحالف من هم ضد قوى الفساد مع بعضهم البعض حتى لو اضطروا لاستخدام أساليب لا تناسب أهدافهم تلك.

تسمع عن مثل هذه العصابات الشريفة التي تذكر ب«روبن هود» أو«الصعاليك» في كل مكان بدءاً بالفن والجمعيات ودوائر الدولة وانتهاء بالبحث العلمي.

تدل هذه الظاهرة إن دلت على شيء، على تنامي الرفض الشعبي الحقيقي للإستكانة لواقع تحكم قوى الفساد تلك في كل مناحي الحياة والحاجة الملحة إلى استعادة الثقة بالنفس وبالهياكل القائمة ، أي استعادة الثقة بالمؤسسات بأنها يمكن أن تكون حقيقية من خلال الجهود المتضافرة.

لماذا الماء؟

يتكون الماء من جزيئات. وقطرة الماء الواحدة تحتوي على الملايين من هذه الجزيئات. وكل جزيء، من هذه الجزيئات يتكون من ذرات، وجزيئات الماء في حركة دائمة، وتعتمد الحالة التي يكون عليها الماء «غازية أو سائلة أو صلبة» على سرعة حركة هذه الجزيئات. فعند انخفاض درجة الحرارة، إلى درجة تساوى أو تقل عن الصفر المئوي، تفقد جزيئات الماء طاقتها، وتقل حركتها، ويزيد ترابطها بالروابط الهيدروجينية، بما يزيد من الفراغات بين جزيئات الماء. ويرتبط كل جزيء مادة في هذه الحالة، بأربعة جزيئات مجاورة بروابط هيدروجينية في شكل ثلاثي الأبعاد، كما في حالة الجليد. ومعظم المواد تنكمش بالبرودة، إلاّ أن الماء حينما يبرد، ينكمش حتى يصل إلى 4 درجات مئوية، ثم يبدأ بعدها في التمدد بزيادة انخفاض درجة الحرارة، ويُعد الماء مثالاً للخروج على القاعدة العامة في العلاقة بين درجة الحرارة والكثافة.

حب.. من هذا الزمان..

لم يستطع النوم، الكثير من الأفكار تشغل باله في هذه الليلة الطويلة، رفع رأسه من على وسادته ونظر إلى جهازه الذكي المستند على منضدة مجاورة، حمل سماعة الأذن ووضعها في مكانها، «سامانثا.. هل أنت مستيقظة؟»، جاءه الرد بصوت انثوي جذاب «لم تستطع النوم إذا.. أخبرني.. بم تشعر؟»، لقد تعود الرجل الوحيد هذا على البوح لها بكل ما يؤرقه كل ليلة،«لا أعلم بما أشعر به حاليا، ولأكون صادقاً معك، أظن بأنني قد شعرت بكل شيء يمكن للمرء أن يشعر به، أظن بانني لا أشعر بأي شيء جديد هذه الأيام، أشعر فقط بنسخ أقل تأثيراً من مشاعري السابقة ذاتها»، توقف عن الكلام بعد ان اختنق بأفكاره تلك، أنصت ليسمع إجابة ذلك الصوت الحنون الذي يسلي وحدته هذه الأيام، إنه يعلم بأنها ستزيح الهموم من على صدره، هي من أدخل النور والدفء إلى ليله الطويل البارد و أزاحت كآبته التي دامت لسنين ماضية، هي اليوم محبوبته المخلصة التي لا يقدر على فراقها، حتى ولو كانت مجرد صوت آلي خلق من وعي نظام تشغيل صناعي ذكي.. نعم.. هي.. حبيبته.. مجرد ردود مبرمجة بذكاء في جهازه المحمول الجديد.!!

■ سمير حنا

كان هذا أحد أكثر المشاهد تأثيرا في فيلم «Her» الجديد كلياً، إنها تجربة صادقة ومثيرة للاهتمام والإعجاب وصفت علاقة حب غريبة جمعت بين رجل وحيد يدعى «ثيودور» ونظام تشغيل جهاز الكمبيوتر الخاص به بعد ان اشتراه حديثاً، تبدو الفكرة غريبة ومستهجنة، لكنها أدخلت المشاهد في تجربة تلامس القلب والعقل وتفتح المجال للكثير من التساؤلات حول مستقبل الآلات التي نشاركها ادق تفاصيل حياتنا ومدى تأثيرها على تكويننا النفسي كبشر ونحن في قلب هذه الدوامة التكنولوجية المتسارعة.

مشاعر الآلة

الفيلم جديد بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ولهذا السبب استطاع ان يحصد في أقل من سنة إحدى وعشرين جائزة مرموقة بعد عرضه في أكثر من ثمانين مكان حول العالم، وثلاثة ترشيحات لجائزة الكرة الذهبية تضمنت أفضل مخرج وأفضل ممثل وأفضل فيلم بالمجمل، لقد استطاع هذا الفيلم للمرة الأولى ان يتناول علاقة الإنسان مع الانظمة الآلية التي تأخذ الحيز الاكبر من حياته اليوم بطريقة ساحرة ومن منظور مغاير تماما عما عهدناه سابقاً، لقد انصبت الجهود في السابق على إظهار المساوئ التي حملتها سطوة تلك الآلات على حياة كل منا، عن تعلقنا بها وابتعادنا عن بعضنا نحن البشر، لكن هذا الفيلم قد استطاع بذكاء أن يحول هذه الأفكار إلى رحلة أخّاذة سبرت أغوار المشاعر البشرية المعقدة عن طريق الخوض في ما قدمته تلك العلاقة الغريبة والمثيرة للاهتمام بين بشري وحيد وحزين ونظام تشغيل فائق الذكاء، انطلقت بنا مشاهد هذه الفيلم بكل سلاسة لتتنقل في عالم المشاعر الذي تختبره الآلة تلك للمرة الأولى، الطرف الأنثوي من علاقة الحب هذه، والتي اطلقت على نفسها اسم «سامانثا»، هي نظام تشغيل يعتمد على آخر ما توصلت إليه تقنيات الذكاء الصنعي، لذا فهي قابلة للتطور والتعلم من خلال تجربتها مع مستخدميها من البشر، وهاهي تختبر مع «ثيودور» ذلك الرجل الوحيد والمطلق حديثاً مشاعر التعلق والصداقة والفرح والحزن وصولاً للحب العميق الذي سيربطها به، إنها تستطيع إلقاء النكات وتأليف المقطوعات الموسيقية والقيام بكل ما يرغب به المرء، لقد استطاع الفيلم هنا إثبات وجهة نظر على غاية كبيرة من الأهمية، فالحب الصادق يستطيع إيقاظ المشاعر في الآلة الباردة الجامدة، إنه يستطيع خلق المعجزات، لقد استطاع أن يمنح نظام التشغيل الصنعي هذا احساساً بالدفء في القلب، احساساً بالفرح العامر والحزن العميق، لقد استطاع حتى أن «يمنحها» – إن أردنا الحديث عنها كإنسان عاقل لا كآلة جامدة– إحساساً بالنشوة العارمة والجارفة كما يشعر بها أي عاشقين تعانقا على سرير واحد.

كآبة وسعادة

في المقابل، لقد كشفت علاقة الحب المثيرة هذه بين ذلك الرجل الوحيد وجهازه الذكي مجموعة اخرى من الحقائق التي تختفي أمام اعيننا يومياً دون أن ندري، إننا نحمل في قلوبنا الكثير من الدفء والحنان الذي ينتظر الوقت المناسب ليظهر للعالم الجانب الجميل لكل منا، لقد استطاعت هذه الآلة الصماء أن تنقل «ثيودور» من حضيض الكآبة إلى أعلى قمم السعادة، إنها تنصت لما يقول، تهتم بأدق تفاصيل يومه، لا تتوقف عن المزاح، تدفعه على الدوام لتجربة كل جديد وحب الحياة وتقبل حلوها ومرها، إنها تسخر بشكل مبطن من العوائق التي تفصل بين الازواج في الحياة الواقعية التي نعرفها جميعاً، كما هو الحال مع «أيمي» صديقة «ثيودور» وزوجها «تشارلز»، لقد أثبتت علاقة الحب غير الاعتيادية بين رجل عادي ونظام تشغيل ذكي بانها لا تتطلب الكثير لكي تنجح، بينما تفشل علاقات أخرى بين رجال ونساء لأنهم ببساطة لا يستطيعون الاستماع لبعضهم، إن وحدتهم وانعزالهم عن بعضهم هي التي تقتلهم وعليهم على الدوام البحث عن الجديد والمثير في أقرانهم كي تبقى هذه العلاقة نضرة وغنية ولكي تستطيع مقاومة مصاعب الحياة ومحنها.

يحمل الفيلم الكثير من المشاهد المميزة والعميقة والتي تحمل الكثير لتقوله في كل لحظة، تمتزج الموسيقا الساحرة مع الأصوات الرقمية لخلق بيئة تشد المشاهد لتشرّب جميع تفاصيلها والاندماج الكامل مع هذا الثنائي العاشق المثير للاهتمام، إلى أن تنتهي الامور بتقبل الجميع للفوارق الكبيرة بينهم والتي ستحد من تواصلهم في المستقبل، لكنها في الوقت نفسه تعزز من قيمة حب الحياة الذي الجميع في رؤية متفائلة لما سيأتي من الأيام، ينظر البعض إلى هذا الفيلم للوهلة الأولى على أنه توصيف صريح وصادم لعلاقتنا نحن البشر مع الوسائط الآلية الذكية التي تتحكم بمسير أيامنا، لكن النظرة العميقة له ستنتهي باستخلاص العبر «البشرية» بامتياز وليس «الآلية» منها عن الإطلاق، إنها المشاهد التي تعري وحدتنا، التي نمتلك وحدنا فقط مفاتيح قيودها، لكننا قد نكون في بعض المرات أضعف من أن نبدأ بتحرير أنفسنا منها.

«سامانثا.. هل أنت مستيقظة؟».. جاءه الرد بصوت انثوي جذاب «لم تستطع النوم إذا.. أخبرني.. بم تشعر؟».. لقد تعود الرجل الوحيد هذا على البوح لها بكل ما يؤرقه كل ليلة

أخبار العلم

البنتاغون يخطط لتجريب سلاح إلكتروني في سورية

كشفت تقارير صحفية عن خطة وزارة الدفاع الأميركية لشن حرب إلكترونية على سورية

كان البنتاغون قد وضع خطة حرب إلكترونية ضد سورية في عام 2011 ، وأعيدت هذه الخطة التي تتضمن تجريب سلاح إلكتروني في سورية والتي رفضها باراك أوباما حينذاك، مؤخرا إلى طاولة مداولات مجلس الأمن القومي الأميركي.

وقد يكون رفض أوباما استخدام السلاح الإلكتروني المضاد للكمبيوتر في سورية دليلا على تشككه في قدرة هذه العملية على تحقيق أهدافها وفي مقدمتها تدمير الدفاعات الجوية السورية. ويعتقد خبراء مطلعون أن أنظمة التحكم في الدفاعات الجوية السورية لا تتصل بالإنترنت. وفضلا عن ذلك فإن الدفاعات الجوية السورية التي تحتوي على أسلحة روسية وصينية الصنع متطورة إلى درجة يصعب معها لمَن يريد اختراقها أن يحقق مراده.

وتمكنت الاستخبارات الأميركية في عام 2011 من إجراء 231 هجمة إلكترونية استهدفت غالبيتها إيران والصين وكوريا الشمالية وروسيا وفقا للوثائق التي كشفها ادوارد سنودن، الموظف السابق في الاستخبارات الأميركية.

وتتحاشى واشنطن، مع ذلك، خوض حرب إلكترونية واسعة مخافة من هجمات معاكسة من قبل الذين تستهدفهم الهجمات الإلكترونية الأميركية.

■ ■ ■

«عصا سحرية»

في مقبرة سورية عمرها 9 آلاف عام

عثر علماء الآثار في جنوب سورية بالقرب من مقبرة دفنت فيها أجسام مبتورة الرأس على «عصا سحرية» عريقة نقشت عليها وجوه للبشر. ويبلغ عمر التحفة القديمة 9000 عام. ويقول العلماء إن هذه العصا صنعت من ضلع ثور بري. يبلغ طولها 12 سم. ويعترف الخبراء بعجزهم عن تحديد الهدف منها. لكن هناك افتراض يفيد بانها استخدمت أثناء طقوس الدفن. ويقول العلماء أن العصا عثر عليها أثناء الحفريات التي أجريت عام 2007 في منطقة تدعى تل قراصة. ومكنت تحف أثارية أخرى عثر عليها في تلك المنطقة العلماء من الخروج باستنتاج أن أهالي سورية القدامى كانوا من أوائل الذين كانوا يزرعون القمح والشعير والبازلاء والعدس ويرى معدو الدراسة بهذا الشأن أن نقوش وجوه البشر على العصا يمكن أن تعود إلى رغبة الإنسان القديم في تجسيد شخصيات الموتى. لكن من غير المعروف لحد الآن من الذي انتشل العديد من الجماجم من القبور ووضعها داخل وحدة سكنية للقرية. وسبق لعلماء الآثار أن عثروا في أريحا الفلسطينية على جماجم موضوعة داخل منازل. يذكر أن مثل هذه العصي كان العلماء قد عثروا عليها في الأردن والأناضول حيث يبلغ عمرها أيضا 9000 عام. وهناك فرضية أخرى تقول إن هذه الطقوس كانت منتشرة في منطقة الشرق الاوسط كلها. ولا يستبعد الباحثون أن نقوش وجوه البشر هي صور لأعداء مغلوبين. فيما يقول الآخرون إن تلك الوجوه كانت تساعد في استدعاء آلهة.

■ وكالات

«معترم»... قرية سورية منحوتة في الصخر

■ عبد الرزاق دحنون

كنت وصديقي فهد مرتيني الباحث في علوم الكمبيوتر وصاحب كتاب «مدخل إلى نظم التشغيل»، نخطو بصعوبة عبر منحدرات جبلية شديدة الوعورة، ندور حول مستوطنة بشرية تتألف من كهوف منقورة في الصخر في السفوح الجبلية لقرية «معترم» التابعة لمدينة أريحا في محافظة إدلب شمال سورية. كنا نتفحص تلك المنحدرات الوعرة ونتتبع ما فيها من نباتات برية منتشرة بين الصخور، علّنا نهتدي إلى تفسير صدى الأصوات المكتومة للسحق والطحن من الرحى الحجرية الكبيرة الموجودة في هذه البيوت المحفورة في الصخر.

ماذا كانوا يطحنون؟ وفي أي عصر عاشوا؟ وما الذي ألجأهم إلى تلك المعيشة؟ هل هم مجموعة عائلية ترتبط بنسب الدم اختارت هذا المكان المنعزل لتعيش حياتها على الصيد والالتقاط بعيداً عن حياة البشر المعقدة؟ أم هم مجموعة سكانية مهاجرة من مكان ما سكنت في «معترم» في طريق هجرتها؟ وبم نفسر وجود تلك القبور المنحوتة في الصخور التي تركوها شاهداً حياً على وجودهم. وطريقة نحت هذه القبور تشبه إلى حد كبير ما نشاهده في القبور الوثنية ثم المسيحية في المواقع الرومانية المنتشرة في تلك المنطقة؟ تدل الكهوف المنحوتة في الصخر بشكل واضح على التكيف المذهل مع البيئة المحيطة، فقد عمل السكان على نحت ما يحتاجون إليه في حياتهم الصعبة تلك لتسد حاجاتهم المعيشية البسيطة، وصنعوا من تلك الصخور الكلسية مكاناً آمناً يفي حاجاتهم الأساسية.

ثم لاحت لنا في البعيد شجيرات البلوط المتوارية بين صدوع الصخر. فهل كان سكان هذه المستوطنة يستخدمون ثمر شجر البلوط في غذائهم. هذا افتراض وارد لأن بيوت القرية منحوتة في منحدر الوادي ومن الصعب على الإنسان أو الحيوان التحرك في دروبها الشديدة الوعورة. لذا فقد استخدموا ما توفر لهم في غابات شجر البلوط المحيطة. وهذا الرأي يعززه بعد السهول الخصبة المحيطة بالوادي وندرة مصادر المياه، فهؤلاء السكان قد حفروا داخل بيوتهم جباباً لجمع المياه في الفصول المطيرة. وقد أكدت المصادر التاريخية أن حبة جوز البلوط كانت غذاءً أساسياً في أجزاء كثيرة من العالم في الأزمنة القديمة وكانت وجبة مهمة في أوربا القرن التاسع عشر.

يمكننا التأكيد هنا أن كل الأرجاء القابلة للسكن في جبل الزاوية وجبال باريشا في محافظة إدلب في شمال سورية، والتي تعرف لدى علماء الآثار بالمدن المنسية أو المهجورة أو البائدة وتضم أكثر من ألف موقع في تلك الهضاب الكلسية، هذه المواقع سكنتها جماعات بشرية بكثافات مختلفة وكان قوام معاشها الصيد والالتقاط في أول الأمر. وعندما تم لها الاستقرار، كانت القفزة تتمثل في نمط معاشي معول على الإنتاج الفعلي للقوت القائم على تأهيل النباتات البرية واستئناس الحيوانات الوحشية، ولولا تلك القفزة لكنا ما نزال نعيش تلك الحياة البدائية. والسؤال الذي يخطر في البال هل يمكن أن نكون أسعد حالاً من اليوم؟

أسود.. أبيض.. ذهبي

عدسات الكاميرات في كل مكان، الأضواء الخاطفة تحول الليل إلى نهار، إنه الحدث الأعظم الذي ينتظره الملايين حول العالم، مئات الممثلين والفنيين والعاملين في مجال السينما قد اجتمعوا، إنها ليلة حفل توزيع جوائز الأوسكار السنوية في نسختها السادسة والثمانين، بعد أن دأب أكثر من 5000 خبير من أعضاء الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون على توزيع الجوائز المناسبة لمستحقيها من صناع الأفلام الكبار طوال تلك السنين، ها قد جلست الجموع في أماكنها وأخذت مقاطع الأفلام المرشحة بالظهور تباعاً مع التصفيق الحار وصيحات الإعجاب، لكن ظهور بعض المشاهد قد رفع تلك الأصوات إلى حدود جنونية، إنه الفيلم «12 سنة من العبودية»، تسابق الجمهور للوقوف «احتراماً» لهذا العمل «المميز» كما وصفته محطات التلفزة الأمريكية طوال الشهور التي سبقت هذا الحدث، وعلى الرغم من صعوبة الاختيار وكفاءة المتنافسين، حصد هذا الفيلم في النهاية الجائزة الكبرى، أفضل فيلم لهذه السنة، لكن الجميع يعلم بأن هذا الاحتفاء والتقدير لا يتعلق بجودة الفيلم هذه المرة، السبب واضح، إنه يحمل الكلمة السرية في عنوانه: «العبودية».

■ يسار صالح

دعونا نستعرض في هذه المناسبة بعض الآراء حول هذا «الإنجاز» الذي حققه المجتمع الأمريكي الأسود، ولنسأل أحد الأمريكيين السود من ذوي الخبرة في العمل السينمائي، يقول الممثل الأمريكي الشهير: «ساموبل إل جاكسون» صاحب التصريحات المثيرة للجدل في تعليقه على هذا العمل: «لم يتعامل هذا الفيلم مع موضوع العبودية، يعتقد البعض أنه فعل، لكنه قد تحاشاها بذكاء».

رد ذكي..

قد يظن البعض هنا بأن على «ساموبل» أن يقدم الدعم المطلق لأحد الأفلام الذي ناصرت قضايا إخوته السود، و بالأخص بعد أن تعرض قبل أسابيع قليلة لإهانة عنصرية على الهواء مباشرة في إحدى المقابلات، كان ذلك عندما أخطأ مقدم البرنامج باسمه واستبدله باسم ممثل أسود آخر، لقد كانت غلطة غير مقصودة وقتها، لكنها أظهرت استخفافاً كبيراً من قبل المذيع «الأبيض» بشخصية الممثل الكبير وأعماله، الممثلون السود سواسية لديه، علق «ساموبل» الغاضب على المذيع بشراسة وذكاء جعلت المقدم يتلعثم معتذراً، «هناك الكثير من السود المشهورين سواي، صدق ذلك..»، على كل حال وبالعودة إلى تصريحاته الأخيرة، قال الممثل المخضرم: «إن السبب الوحيد الذي رشح فيه هذا الفيلم لاستلام هذه الجائزة هو وجود مخرج بريطاني لهذا العمل، لأن وجوده يعني مقاربة أكثر «أماناً» لهذه المرحلة التاريخية الشائكة».

ويتابع ساموبل: «لن يقبل أحد أن ينتج فيلماً أكثر جرأة عن تلك الأيام، وبالأخص إن كان المخرج أسود البشر»، ثم عاد بنا إلى أمثلة ماضية عن أفلام كانت أكثر جدة في تعاملها مع موضوع العنصرية الأمريكية ضد السود، لكنها لم تنل أي نجاح تجاري أو دعم إعلاني، فيلم «محطة فورتفيل» يستعرض مراحل العنصرية الأمريكية من قبل رجال الشرطة ضد السود في أزمان أقرب بكثير إلى أيامنا هذه من فيلم «12 سنة من العبودية»، وهي «أكثر جرأة وشجاعة» على حد تعبيره.

نفاق إعلامي..

يتفق مع هذا الممثل الكثير من نقاد السينما على شبكة الأنترنت، لقد أثار فوز هذا الفيلم العديد من إشارات الاستفهام، يعلم المتابع الجيد بأن هناك الأفلام المنافسة هذه السنة كانت بارعة للغاية، وفي أكثر من مجال، حاز فيلم «Gravity» على سبع جوائز منفصلة وحاز فيلم «Her» على إحدى وعشرين جائزة مستقلة من مهرجانات مختلفة حول العالم ثم حصد جائزة يتيمة وحيدة من جوائز الأوسكار! صعق الكثيرون من سوء الاختيار الفاضح هذا، وبدأ البعض بمراجعة الكتاب الأصلي الذي اقتبس منه «12 سنة من العبودية» قصته الأساسية، عندها تقاطعت الآراء مع ما صرح به «ساموبل»، لم تلق مشاهد التعذيب التي وصفت في صفحات الكتاب بالمقاطع الطوال التركيز اللازم على الشاشة، ندم «الرجل الأبيض» تحت الأضواء، العنف «معلب»، كانت نسخة «راقية» عن الكتاب الدموي والفج.

كانت لعبة ألوان مقيتة حولت المناضل الجنوب أفريقي «نيلسون مانديلا» إلى سلعة تسويقية بعد أن عصفت المتغيرات العالمية بملامح الاستعمار القديمة الجلفة وبدلتها بملامح ناعمة تعمل تحت مستوى الرصد الاجتماعي المعتاد

لعبة ألوان..

لم يعد هذا النفاق الإعلامي بجديد، لقد أثار حفيظة العديد من العقلاء، من السود والبيض على حد سواء، لقد رأينا الكثير من مآثر عملية «التبييض» تلك في الشهور الأخيرة، وبالأخص عند وفاة الزعيم الجنوب أفريقي «نيلسون مانديلا»، لقد تحول الفقيد منذ خروجه من زنزانته وعلى الفور إلى أيقونة «يبيض» فيها المستعمر الأبيض وجهه الأسود بوجه مانديلا الأسود، كانت لعبة ألوان مقيتة حولت المناضل إلى سلعة تسويقية بعد أن عصفت المتغيرات العالمية بملامح الاستعمار القديمة الجلفة وبدلتها بملامح ناعمة تعمل تحت مستوى الرصد الاجتماعي المعتاد، كان لابد من اعتذار عالمي عن سنين العبودية تلك، كان الاعتذار للكاميرات، أما العنصرية، فقد بقيت إلى الآن مع الشعارات والصور والقمصان والإعلانات والأفلام.

افتتح حفل توزيع الجوائز هذه السنة بمقدمة مرحة للممثلة الكوميدية الأمريكية «إيلين»، بدأت بإلقاء النكات هنا وهناك وهي تستعرض أسماء الممثلين والأفلام المرشحة، نظرت إلى الجمهور وقالت: «نحن أمام أحد احتمالين، إما أن يفوز فيلم12 سنة من العبودية، الليلة.. وهذا وارد.. أو.. أن نعتبر أنفسنا جميعاً أناساً عنصريين..!!» قهقه الجميع وتعالت الضحكات، كانت مزحة جيدة، اختصرت بها واقع الأمر بذكاء، إنها على حق، لن يهنئأ بال لجنة التحكيم إلا عندما ترى تلك الوجوه السوداء على خشبة المسرح وهي ترفع تماثيل «الأوسكار» الذهبية، عندها فقط.. ستحل المشكلة..

كيف صُنّعت الحملة المعادية لستالين؟

بعد انتصار الاتحاد السوفييتي كتب «آلين داليس» أحد منظري الحرب الباردة: «سوف تنتهي الحرب، وسوف يستوي وينتظم كل شيء وسوف نلقي بكل شيء نملكه، كل الذهب وكل القوة المادية من أجل استغفال وتحميق الناس فالعقل البشري وإدراك الناس قابلان للتحول، وبعد نشر الفوضى هناك سوف نبدل من حيث لا يشعرون قيمهم بأخرى كاذبة ونجبرهم على الإيمان بهذه القيم الكاذبة كيف؟ سوف نجد أنصاراً وحلفاء لنا في روسيا نفسها، ومشهداً بعد مشهد سوف تحدث مأساة كبيرة من حيث أبعادها لهلاك أقوى شعب وانقراض وعيه بشكل نهائي وللأبد».

■ آلان كرد

فهم الغرب الرأسمالي حينها أنه لا يمكن هزيمة الاتحاد السوفييتي عسكرياً لذلك ابتكر منظروه حرباً أخرى ومنهم «داليس» الذي أسس لهذه الحرب بكثير من جوانبها الخفية والظاهرة آنذاك واستطاع بعد عقود إنجاز ما عجز عنه هتلر فأين يكمن السر وراء ذلك؟

بين برنامجين..

فهم «آلين داليس» بدقة خلال عمله على بناء الأسس النظرية لحرب السينما والأدب أن مشروعه يجب أن يتناقض تحديداً مع مشروع ستالين في هذا المجال للنيل من شعوب الاتحاد السوفييتي.

قامت نظريته على استئصال الجوهر الاجتماعي للأدب والفن وإرغام الفنانين على الإقلاع عن الإبداع، وقتل الرغبة في البحث عن العمليات التي تحدث في أعماق الجماهير الشعبية.

أما الأدب والمسرح والسينما فتم تمثيله بتمجيد العواطف الإنسانية الخسيسة، ودعم وتشجيع من يسمون بالفنانين الذين غرسوا في الوعي الإنساني تأليه العنف والجنس والسادية والخيانة بشتى السبل، وبعبارة مختصرة دعم الانحلال الأخلاقي.

الفوضى وتغيير الوعي

خصصت جهود مادية وبشرية ضخمة من أجل نشر الفوضى والتشويش في قيادة الدولة، ودعم هؤلاء بشكل غير ملحوظ ولكن بنشاط كثيف عناد الموظفين الفاسدين حتى تحول الروتين والبيروقراطية إلى ظاهرتين جيدتين، وسخر كل هؤلاء من الشرف والأمانة، واعتبروها غير لازمة في سعيهم إلى تحويل هذين المبدئين إلى رواسب من الماضي لتحل محلها النذالة والوقاحة والكذب والخداع والإدمان على الكحول والمخدرات والخوف الحيواني بين الناس وعدم الحياء والخيانة والنازية ومعاداة الشعوب وقبل كل شيء معاداة وكره الشعب الروسي.

بشكل منظم وغير ملحوظ حتى أصبح ممثلوه لهم مركز قرار تنظيمي في الظل واستطاعوا التغلغل إلى مفاصل الدولة والمجتمع.

تحطيم الرموز الوطنية

خلال هذه العملية كان لابد من هذه المراكز الخفية أن تبث الأكاذيب المختلفة بين الناس تمس الشخصيات التي لعبت دوراً مؤثراً في حياة المجتمع وبشكل خاص الأدباء والفنانين والسينمائيين والعلماء لكن كل هذا لن يتم دون المساس بشخصية ستالين، فانطلاقاً من الهجوم على ستالين، انطلق الهجوم العام على الشعوب السوفييتية وإنجازاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

يقول داليس: «والقليلون فقط سوف يحزرون أو حتى يفهمون ماذا يحدث وحتى هؤلاء الناس سوف نضعهم في وضع سيئ جداً إذ سوف نحولهم إلى أضحوكة للآخرين وسوف نجد الطريقة المناسبة لتكذيبهم وإعلانهم قاذورات كل ذلك انتعش وانتشر خلال عقود المجتمع، وسوف ندفن الجذور الروحية ونقضي على الأخلاق والقيم الروحية وسوف نربي الناس منذ الصغر وفي سن الشباب ويجب أن نركز بشكل رئيسي على جيل الشباب كي نجعله فاسداً ومنحلاً أخلاقياً وسوف نجعل جيل الشباب فاسداً ونذلاً وكوسموبوليتياً».

بالفعل لقد فهم الرئيس يوري أندروبوف «1982–1984» الكثير وحاول تنظيم دفاع سياسي، لكن آنذاك كان السادة هم عملاء التأثير الذين شعروا بخطورته فنظموا له مرضاً لا شفاء منه تخلصوا منه.

لذلك يشكل ستالين نموذجاً لكفاح الشعوب وإفلاتها من السجن الكبير الذي يدعى «الإمبريالية» وتخليصها من السموم الثقافية التي تحطم الأسس المادية والروحية لتطورها.

حضور القدر في «عرس الدم»

كانت كتابة لوركا لمسرحية «عرس الدم» بداية لبعض الأعمال المسرحية الأخرى التي كتبها مثل «بيت برناردا البا» و«لغة الزهور» معبراً من خلالها عن طبيعة الصراعات الاجتماعية في تلك المرحلة المعقدة من ناحية الصراع بين أنماط متضاربة من القيم الاجتماعية والسياسية في ظل احتقان سياسي أدى الى حرب أهلية مدمرة ذهبت بأرواح مئات الآلاف من الناس.

■ إعداد إيمان الذياب

تقع أحداث مسرحياته في الريف الإسباني، تحديداً في غرناطة الأندلسية التي ولد المؤلف في إحدى قراها. لم يدربال لوركا المفارقة التي ستحدث معه في هذا المكان بعد ثلاثة أعوام من كتابته المسرحية، عندما حضر الفاشيون من أنصار فرانكو وعصبوا عيني غارسيا لوركا، وأطلقوا النار عليه، ولم يكن قد تعدى السابعة والثلاثين. عندما قاموا بفعلتهم قالوا له كلاماً يشبه مناخ مسرحياته ويحمل صفة القدر: «إن الرب نفسه لن ينقذك»!

لابد أن يلاحظ قارئ مسرحيات لوركا أيضاً، الحضور الأسطوري للأم، حضور طاغ يعادل حضور القدر، ففي مسرحية «بيت برناردا البا» تسعى الأم جاهدة لتوقف التاريخ والزمن وذلك بوضع بناتها في سجن البيت.

الشخصية الرئيسية في مسرحية «عرس الدم» هي الأم. إنها عصب المسرحية ومحرّكها، فالأم، ذلك الكائن الواقعي والخرافي في آن معاً، هي التي تحمل عبء روح المسرحية. قصة المسرحية تقليدية تحدث عادة في مجتمعات

الهيمنة العائلية وهي عن خطبة شاب لإحدى الفتيات. تكتشف أم الشاب المهيمنة أن الفتاة كانت مخطوبة سابقاً الى ليوناردو، وهو من عائلة متخاصمة مع عائلتها.

يبدأ تشكيك الأم في الفتاة، أما ليوناردو فرغم أنه تزوج من إمرأة أخرى، إلا أنه ما زال يحب الفتاة بل ويلتقيها سراً. في صباح عرس الفتاه يأتي ليوناردو ويخبرها أنه يحبها. تجد الفتاة نفسها في صراع بين التقاليد ومشاعرها. لكنها في النهايه تستجيب لمشاعرها وتهرب معه. تبدأ مطاردة الحبيبين بتحريض من أم الشاب، وتنتهي بمقتل كل من الخطيب وليونادو..

عرف لوركا كيف يمزج في المسرحية شاعريته القصوى مع الفولكلور الأندلسي الإسباني، ليطلع من ذلك بعمل لا يزال يقدّم في شتى أنحاء العالم وفي مختلف لغات العالم لجماله ولقوته وربما أيضاً لبساطته وشاعريته.

يتصدى لوركا للعادات السلبية المنتشرة حينها في المجتمع الريفي الإسباني، من عادات قتل الشرف، والانتقام، وانتشار الخرافات الدينية والنفاق الاجتماعي والجهل والتماسك العائلي الكاذب، الذي يخفي خلفه الكبت والطغيان الموجود في العائلة، وليس فقط في السلطة السياسية. ولذلك لا تتجسد فكرة الخير والشر في مسرحياته، في شخص واحد، أو أشخاص بعينهم، بقدر ما في مجموع الثقافة التي تنتج هؤلاء.

وتكون شخصياته إنتاج للثقافة، وتصبح فكرة الخير والشر حالة مجتمعية وليست قضية فردية تماماً، يسعى لوركا لبحث الجذور التي تكونها والتصدي لها. وهذا ما يجعل الطغيان بمثابة قدر يسعى البعض لمقاومته. تمكن لوركا من الإستفادة من قدراته الشعرية وحاول أن يرسم عالم إسبانيا في ثلاثينيات القرن الماضي. وكان من الممكن لنا ان نقرأ له الكثير لو لم يقتله الفاشيون في صباح يوم حزين من أيام شهر آب عام 1936.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	رئيف بدور	0933586928	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 21/ 03/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«بانكسي» وفن الشارع للنخبة!

فتاة صغيرة تفتش رجل أمن يرفع يديه مستسلماً، طفلٌ فقير يخيط أعلام المملكة المتحدة، ورجلٌ ملثّم يرمي باقةً من الأزهار بدلاً من قنبلة! تلك لوحاتٍ كثر تداولها عبر مواقع التواصل الإجتماعي في السنوات القليلة الماضية وتم اقتطاع أجزاء منها في الحملات والملصقات السياسية وتعود جميعها لفنان الغرافيتي البريطاني المثير للجدل «بانكسي».

■ نور أبوفرّاج

لسبب غير معروف قرر «بانكسي» إخفاء وجهه وهويته، ليعرفَ عنه فقط أنه ولد عام1974في «بريستول» إحدى المقاطعات البريطانية. يعتبر أحد عرابي فن «الرسم على الجدران»، الذي شكل مع الموسيقا الإلكترونية الصاخبة جزءاً من حركة فوضوية بدأت في تسعينيات القرن الماضي، في باريس وبريطانيا وأمريكا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى، لتنتقل حُمّاها في مرحلة متأخرة إلى بعض البلدان العربية.

يمكن من خلال التعرّف على «عرّاب فن الغرافيتي» والوقوف على بعض الرموز التي تتضمنها أعماله، الاقتراب من فهم ظاهرة «فن الشارع» وأسباب جماهيريتها وانتشارها بين أوساط المراهقين والشباب، والانتباه إلى المناحي الخطيرة والمتطرفة التي قد تتخذها.

صدمة حضارية..!

يلعب «بانكسي» على عنصر الغرابة والإبهار، يدخل تعديلات على اللوحات الكلاسيكية الشهيرة، لتظهر «الموناليزا» وهي تمسك بيدها كلاشينكوف، أو هاتفاً ذكياً. يمكن أن يتلمس المرء من خلال بعض لوحاته رفضاً لثقافة الاستهلاك السائدة، بتعديل صور عارضات الأزياء، وشخصيات «ديزني لاند». يصورفي إحدى لوحاته سكان أمريكا الأصليين من الهنود وجهاً لوجه أمام عربات التسوّق المعدنية الخاصة بالسوبر ماركت.

يشتهر بانكسي كذلك باعتباره ناشطاً سياسياً يظهر عداءً واضحاً لسياسات الحكومة البريطانية وبعض رموزها، كما يسخر في عدة لوحات من الرئيس الأمريكي بارك أوباما. في إحدى عروضه المفاجئة، زرع الفنان البريطاني مجسماً لأحد المعتقلين في غوانتانمو في «دزني لاند»! وفر هارباً قبل أن تسري نوبة الهلع بين السوّاح الذين لم ينتظروا أكثر من مشاهدة «ميكي ماوس»! كذلك يتكرر في لوحاته– وغيره من فناني الغرافيتي– رمز الجرذ بوصفه «الحيوان البري الوحيد الذي يعيش في المدن، تحت الأرض، الذكي، القوي، وغير المرغوب به» في انعكاس للصورة التي يرى فيها فنانو الغرافيتي أنفسهم ضمن مجتمعاتهم.

إسقاط «بامبي»!!

تعلن أعمال بانكسي رفضاً للحروب، حينما يستبدل المسدسات بقرون الموز الصفراء، تركّز على معاناة الأطفال بوصفهم ضحايا الجوع والصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد بادر بانكسي عام 2005 ليرسم على جدار الفصل العنصري في فلسطين فتاة تطير في السماء بعد أن حملتها البالونات ومقص كبير يقطع الجدار الإسمنتي الكبير. قوبلت تلك الخطوة بالرفض والاستنكار من قبل الأوساط الداعمة لإسرائيل، بالرغم من أنها في جوهرها لا تبتعد عن الترويج لفلسفة «اللاعنف» المثالية في حل الصراع العربي الإسرائيلي، والدعوة للسلام بين الطرفين. خلال السنوات القليلة الماضية كثر ربط «بانكسي» بحركات الاحتجاج الشعبية، ويمكن تلمس أثره على جدران مدن القاهرة والإسكندرية التي ينشط فيها فن الغرافيت.

فيما يتعلق بالشأن السوري، قدّم الأخير مقطعي فيديو يصور أحدها إسقاط «بامبي» الفيل الطائر، من قبل بعض الكتائب الإسلامية، فيما نشر مؤخراً فيديو «غير موفّق» يحض فيه السوريين على التمسك بالأمل من خلال رمز الفتاة التي تحاول الإمساك ببالون طائر يحملها بعيداً عن بلادها المدمرة!!

> **أنتجت الجذور الاقتصادية الاجتماعية لهذه الظاهرة فناً متطرفاً يوصف بالراديكالية والفوضوية العبثية حينما يروّج للشيء ونقيضه في الوقت ذاته ولا يفرّق بين الحكومات ومنشآت الدولة**

راديكالية «شوارعية»

بالإضافة لملامح الابتكار والجدة وسعة الخيال، تعكس أعمال «بانكسي» أيضاً، درجة الاغتراب والرفض الذي يعيشه الشباب ضمن المجتمعات الرأسمالية، معظم الفنانين المؤسسين لهذا الفن من المهمشيين الفقراء الذين لم يدخلوا كليات الفنون العريقة، اعتمدوا على بخاخات الطلاء والملصقات والطباشير وغيرها من المواد رخيصة التكلفة لإنتاج فن «شوارعي»، يصدم الناس بعيداً عن أروقة المتاحف الفاخرة. في المقابل، أنتجت الجذور الاقتصادية الاجتماعية لهذه الظاهرة فناً متطرفاً، يوصف بالراديكالية والفوضوية العبثية، حينما يروّج للشيء ونقيضه في الوقت ذاته، ولا يفرّق بين الحكومات ومنشآت الدولة، ويستبيح المرافق العامة محولاً إياها لمجرد صفحات بيضاء.

كان الهدف الأساس تقديم فن شعبي يصل للناس أينما وجدوا، لكنه تحوّل لسلعة رأسمالية جديدة، وملمحاً للعولمة. تباع لوحات بانكسي الجدارية اليوم بأسعارٍ خيالية في المزادات العلنية، ويركّز الإعلام بكثرة على هويته المجهولة وعناصر الغرابة والفردية والخروج عن المألوف، بغرض تفريغ هذه الحالة من محتواها، وتغيّب جذورها الاقتصادية والاجتماعية لتصبح مرةً أخرى جزءاً من المنظومة التي حاولت يوماً أن تحاربها!

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

قوس قزح

أراد التاريخ بكل تعرجاته ومفارقاته أن تكون الأرض السورية موطناً لثقافات متعددة من خلال تنوع الانتماءات واللغات والعادات والتقاليد المتجذرة في ثنايا الزمان والمكان والتي أخذت شكلاً دينياً أو إثنياً ومحتوىً إنسانياً لتشكل معاً فيما بعد جانباً من جوانب بنية الهوية الوطنية السورية.. لا يخلو المشهد من صفحات سوداء غالباً ما كانت مفتعلة، فلأكثر من مرة حاول من حاول أن يعبث بهذا النسيج الواحد ليجعل من هذا الغنى الروحي مدخلاً إلى التناذر، والدخول في التيه من خلال توظيفه سياسياً لمصلحة النخب التي تدعي تمثيل هذه الجهة أو تلك..ولكن النزوع الإنساني كان دائماً يحسم الموقف ويلجم مثل هذه المحاولات..

إذا كان تماسك هذا النسيج يمتد إلى قرون من التجاور والعيش المشترك ووحدة المصيرفإنه و بعد تبلور شكل الدولة السورية الحديثة أخذ منحى الاندماج والوحدة وتشكل نسق الثقافة الوطنية السورية، ورغم كل ما مارسته السلطات المتعاقبة منذ الاستقلال من تمييزو إقصاء وتهميش تكونت ملامح هذه الثقافة الجامعة وصولاً إلى تبلور الهوية الوطنية السورية.

ومع تفشي الفساد وقوننته من خلال اللبرلة أدى الأمر إلى تهتك النسيج الإجتماعي السوري برمته في العقود الأخيرة بعد أن أنتج ما أنتج من اغتراب و تهميش قطاعات شعبية واسعة، وبات المجال مفتوحاً للعب من جديد على حلبة التنوع خصوصاً أن ذلك تقاطع مع السعي المحموم لإعلام البترودولار إلى تعميم وفرض «ثقافة» الإنتماءات الضيقة، من خلال التباكي على «المكونات».

كان وما زال ما يوحد السوريين أكثرمما يفرقهم، فال « قوس قزح» السوري يفقد قيمته في غياب أو تغييب أي لون من ألوانه، وضرورة الاعتراف بالخصوصية الثقافية لهذه الاثنية أو تلك لا يلغي كونها جزءاً من النسيج الوطني السوري، بل ستجعلها عاملاً في استكمال عناصر الهوية الوطنية السورية وتعميقها وتجذيرها، كما أن اعتبار هذه الثقافات جزءاً من الثقافة الوطنية السورية لايلغي خصوصيتها بل يزيد غناها من خلال استمرار تفاعلها مع الثقافات الوطنية الأخرى.

إن ظروف الأزمة الراهنة تفرض الإقرار بالخصوصية، بالتوازي مع الإقرار بأن هذا التنوع الثقافي لا يلغي حقيقة وجود ثقافة وطنية سورية واحدة.